جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة العامة البيئية في الجزائر

دراسة حالة ولاية سعيدة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالبة:
وارف فاطيمة الزهراء

إشراف الأستاذ:
شيخاوي أحمد

لجنة المناقشة

- **أ. شبلي امحمد..... رئيسا**
- **أ. شيخاوي أحمد.....مقررا**
- **أ. عتيق الشيخ..... عضوا**

الموسم الجامعي 1436هـ/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بعد الحمد والشكر إلى المولى عز و جل الذي أنار دربي ،و مكنني بفضله من القيام بهذا الانجاز

أتوجه بالشكر الجزيل إلى :

أستاذي الكريم:شيخاوي احمد لتفضله بالإشراف على هذا البحث ،و على النصائح و التوجيهات التي أفادني بها و تحفيزه لي من اجل الإلمام بالجوانب المهمة لهذا الموضوع.

إلى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة.

اهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك انه ليسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الشموع التي تحترق لتنير لنا طريق العلم إلى التي حملتني و أرضعتني و أرشدتني و رعتني بدعواتها إلى من أحاطتني بعطفها و حنانها إلى التي غرست في وجداني التحدي

إلى التي علمتني الصبر عند الشدائد

إلى التي يعجز اللسان عن مدح خصالها

إلى أحلى اسم ينطق به الفم أمي الغالية .

إلى الغالي الذي أغرقنا بأروع معاني الحب واصفي ينابيع الحنان و الآمال أبي

إلى اخواتي: أسمهان، حليمة، أمال، طاوس

إلى اخواني:جمال ،قدور منبع حبي و ابتسامتي.إلى الكتكوت جواد

إلى كل الأهل و الأقارب (وارف،عبدلي)

إلى كل الأصدقاء و الزملاء التي جمعتهم معي الحياة.

الفـــهرس

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: السياسة العامة كبعد إداري جديد..... 9
المطلب الأول: التعريف بالسياسة العامة وتطورها 9
المطلب الثاني : مكونات السياسة العامة 14
المطلب الثالث : أنماط السياسة العامة..... 15
المطلب الرابع : المراحل الكبرى للسياسة العامة..... 17
المبحث الثاني : مفهوم السياسات البيئية..... 23
المطلب الأول : تعريف بعض المصطلحات المشابهة :..... 23
المطلب الثاني : تعريف السياسة البيئية ومميزاتها..... 25
المطلب الثالث : أهداف ومبادئ السياسة البيئية 27
المطلب الرابع : أدوات السياسة البيئة :..... 30
المبحث الثالث: السياسة العامة البيئية في الجزائر 33
المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر 33
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والقانوني لقطاع البيئة في الجزائر 44
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية وتدابير حماية البيئة في الجزائر..... 48
المطلب الرابع: الاستدامة البيئية في الجزائر 52
خلاصة الفصل:..... 58
الفصل الثاني: قطاع البيئة في ولاية سعيدة (دراسة ميدانية)
المبحث الأول : المشاريع والبرامج التنموية القطاعية والبيئة الصناعية. 61
المطلب الأول : مركز الردم التقني وايجابياته..... 62
المطلب الثاني : تسيير النفايات وفعاليتها 62
المطلب الثالث : تهيئة المساحات الخضراء ومشروع ترقية الطاقة المتجددة..... 64
المطلب الرابع: البيئة الصناعية..... 66
المبحث الثاني : عملية التوعية كمدخل للتنمية البيئية..... 70
المطلب الأول : تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي 70
المطلب الثاني: الحركة الجمعوية..... 71
المطلب الثالث : المشكلات البيئية وتدابير حمايتها في الولاية: 74
المبحث الثالث: تقييم قطاع البيئة في ولاية سعيدة 77
المطلب الأول: أدوات البحث العلمي المستعملة (استبيان) 77
المطلب الثاني: تشخيص وتقييم قطاع البيئة في ولاية سعيدة 79
المطلب الثالث : العوامل المسؤولة عن التدهور البيئي في الولاية 83
خلاصـة:..... 85

خاتمة.....86
الملاحق.....90
الجداول.....91
الأشكال البيانية.....97
الوثائق النموذجية 104
قائمة المراجع.....107

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
1	أثقال التلوث الصادرة عن مصانع الاسمنت في الجزائر	91
2	تطور المؤسسات البيئية في الجزائر	92

3	البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة في الجزائر	93
4	نسبة المستجوبين المشاركين في الاستبيان	94
5	مصادر التلوث الأكثر خطورة على البيئة في ولاية سعيدة	94
6	مدى تأثير النفايات على حياة الفرد ومحيطه	94
7	المسؤول عن واقع البيئة في ولاية سعيدة	94
8	السبيل للمحافظة على البيئة	95
9	دور البلدية في توعية الشعب	95
10	وظيفة حماية البيئة وعلى من مقتصرة	95
11	رأي المستجوبين حول التقليل من السيارات	96
12	تقييم حملات وبرامج التوعية والتحسيس التي تقوم بها الولاية	96
13	رأي المستجوبين حول تغيير عاداتهم الاستهلاكية لحد من التأثير على البيئة	96

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
1	**الهيكل التنظيمي لإدارة وزارة البيئة في الجزائر**	**97**
2	**الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة بولاية سعيدة (2010)**	**98**
3	**الجنس**	**99**
4	**أكثر خطورة على البيئة**	**99**
5	**رأي المستجوبين حول النفايات وأثارها**	**100**
6	**المسؤول عن واقع البيئة**	**100**
7	**المحافظة على البئية**	**101**
8	**دور البلدية في التوعية**	**101**
9	**وظيفة حماية البيئة**	**102**
10	**رأي المستجوبين حول التقليل من السيارات**	**102**
11	**تقييم حملات وبرامج التوعية**	**103**
12	**رأي المستهلكين حول تغير عاداتهم الاستهلاكية**	**103**

مقدمـة

مقدمــة :

عرف الاهتمام بالبيئة اتجاها متناميا في السنوات الأخيرة حيث أصبحت محل النقاش والحوار في كثير من الندوات والمؤتمرات وحديث العام والخاص لأنها تمثل المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الكائنات الحية المختلفة في حالة توازن يضمن استمراريتها وإنتاجها جملة يخدم الإنسان وحاجياته الأساسية، ويتبع ذلك بالضرورة المحيط البيئي الناتج عن أنشطة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. لذلك وجب عليه تبني أو إتباع سياسات في هذا المجال تتلاءم مع حاجياته، وما يضمن حماية البيئة حيث نجد أن هناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق المؤسسات الحكومية وغير حكومية، الوطنية منها والدولية في رسم السياسات ووضع التشريعات والقوانين اللازمة للمحافظة على سلامة وفعالية الأنظمة البيئية وحمايتها من التدهور.

حيث نالت المشكلات البيئية مؤخرا وخاصة منذ السبعينيات من القرن الماضي، الاهتمام الكبير سواءا من الناحية الفكرية العلمية أو العملية ومن اهتمام الساسة إلى المجتمع المدني وصناع السياسة العامة إلى المنظمات الإقليمية والدولية، وهذا الاهتمام نتيجة لتيقن الجميع أنه لابد من الاستجابة للمطالب الداعمة لحل المشكلات البيئية، وتحويل ذلك إلى ممارسة فعلية والالتزام بها.

تمثل السياسة العامة البيئية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة والضرورية لمستقبل الإنسان أفضل كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلا، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى لإيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته وقيمته من كافة أشكال التلوث والدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط وبشكل وثيق بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان.

وبالتالي شكلت السياسة العامة البيئية ومقتضيات حماية الموارد البيئية وحمايتها في الجزائر، وعلى غرار باقي الدول مركز اهتمام مع تعاقب الحكومات، بسبب إدراك صناع القرار

الاهتمام والاستجابة الفعلية والفعالة للقضايا البيئية بالتدقيق في الكثير من البدائل للسياسة العامة واختيار أحسنها.

أسباب اختيار الموضوع :

تعد محاولة معرفة السياسة العامة البيئية في الجزائر أحد **المبررات الذاتية** في هذه الدراسة، فمن خلال الملاحظات الذاتية يبدو أن الجميع مهتم بها من حيث كونها ضرورية، بالإضافة إلى الدافع الشخصي لمعالجة هذا الموضوع الذي يتمثل في نقص الدراسات في هذا المجال كذلك إعطاء تحليل لما هو الوضع في الجزائر بصفة عامة وولاية سعيدة بصفة خاصة.

أما بالنسبة **للمبررات الموضوعية** فتتمثل عموما في المشاكل البيئية التي أصبحت أعمق وأكثر تعقيدا نتيجة الانتهاكات من طرف العديد من الأطراف بما فيها المواطنون والدول، بالإضافة إلى عجز الكثير من الدول الفقيرة في مواجهة هذا التحدي خاصة أنها لا تملك الخبرة والكفاءة والموارد المالية الكافية فهي مازالت في مرحلة تأسيس هذه المؤسسات وعليها إعادة بناء قدراتها لتكون أكثر جدية وفعالية.

وأيضا المساهمة بإضافة موضوع لازال بحاجة إلى الدراسات في الجزائر ليس لوصف السياسات فقط، وإنما المساهمة في تقييمها ومعرفة أهداف الفاعلين الرئيسيين في رسمها وتنفيذها، ومعرفة المتغيرات التي تتحكم فيها للوصول إلى إمكانية تصحيح الأخطاء الواردة.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز خطورة المشاكل البيئية وضرورة معالجتها خاصة بعدما أصبحت ذات بعد عالمي، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تخطي التفسيرات الثقافية والاجتماعية لقضايا البيئة بالإضافة إلى توظيف الفرص لدى المجتمع العلمي لإثارة الاهتمام لدى صانعي القرار في عملية ترشيد السياسات البيئية في الجزائر هذا من **الناحية العملية** أما من **الجانب الأكاديمي** فتسعى هذه الدراسة إلى بناء تراكم معرفي عبر الاستفادة من المفاهيم والمقاربات الجديدة في العلوم السياسية، وهذا بهدف الخروج بتصور واضح عن السياسات العامة المتصلة بالمجال البيئي في الجزائر وعن المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

الهدف من الدراسة :

تهدف المذكرة إلى رصد وتحليل الوضع البيئي في الجزائر وأهم المشاكل البيئية التي واجهتها بالإضافة إلى توضيح آليات المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر وصلاحياتها. وتصبو الدراسة إلى تشخيص الواقع البيئي بولاية سعيدة وتحديد أهم البرامج التنموية القطاعية المنجزة والوصول إلى اقتراحات وتوصيات إجرائية من شأنها تصحيح الخلل القائم، وتوجيه السلطات المحلية نحو اهتمام أكبر بهذا القطاع وتبني سياسة بيئية محلية في إطار تنمية مستدامة.

أدبيات الدراسة :

في هذه الدراسة نتجه إلى معاينة موضوع السياسة العامة البيئية في الجزائر من خلال التركيز على المستوى المحلي وتم فيها الاستناد للدراسات السابقة، وفي هذا الصدد فقد تمت الاستفادة من العديد من الدراسات، مثل تناول "غنية ابرير" للموضوع في مذكرة الماجستير بجامعة باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية سنة 2009، تحت عنوان "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية دراسة حالة الجزائر" مركزا على أهداف ومبادئ السياسة البيئية، وأدواتها، كما تطرق "سامي غبغوب" للموضوع في مذكرة ماجستير عن جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام سنة 2006، تحت عنوان "تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر" مركزا على واقع السياسة البيئية في الجزائر وكيفية صنع السياسات البيئية وآليات تنفيذها.

موقع دراستي في الدراسات السابقة:

وما أتناوله في هذه الدراسة هو إضافة أبعاد أخرى لم يتم التطرق إليها من طرف الباحثين وذلك بالتركيز على رسم السياسة العامة البيئية في الجزائر، وتبيان المستوى المحلي ومدى تحقيق التنمية على هذا المستوى، مع دراسة حالة ولاية سعيدة.

الإشكالية : (مشكلة البحث)

إن الحديث عن السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمة المستدامة يقودنا إلى وضع مؤشرات الحماية البيئية في الجزائر باعتبارها تسعى إلى حماية البيئة والمحافظة عليها بحكم أن هناك عدة مؤشرات تحدد العلاقة بين هاذين المتغيرين.

حيث أحصر هذه الإشكالية أساسا في ما يلي :

♦ما مدى تحقيق محتوى السياسة العامة لمؤشرات الحماية البيئية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هو واقع السياسة البيئية في الجزائر؟

2– ما مستقبل السياسة البيئية في الجزائر في إطار التنمية المستدامة؟

3- ما مدى تنفيذ السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية في ولاية سعيدة.

فرضيات الدراسة :

- السياسة البيئية في الجزائر تكون ناجحة ومتناسقة إذا تعددت الأطراف المشاركة في صنعها.

– لتحقيق التنمية المستدامة وضعت الجزائر أدوات ردعية تنظيمية واقتصادية لتصور من سيكون عليه المستقبل.

- التطبيق المناسب لبدائل السياسة العامة البيئية ينعكس ايجابا لتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

مجال الدراسة :

1- المجال الزمني :

تتجه الدراسة إلى تحليل السياسة العامة البيئية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وعليه لم أحدد فترة معينة لكن حاولت التركيز في الدراسة الميدانية لواقع البيئة في ولاية سعيدة على السنوات الأخيرة (2010–2015).

2- المجال المكاني :

تطرقت في هذه الدراسة إلى مستويين مستوى وطني وذلك من خلال الاتجاه نحو كامل التراب الجزائري ومحلي من خلال دراسة حالة ولاية سعيدة. ليتم التركيز على هذه المنطقة.

المناهج المستعملة في الدراسة :

أي دراسة علمية تحتاج إلى منهج أو مجموعة من المناهج والاقترابات تسمح بالتقرب من الموضوع وتساعدنا على نفي أو إثبات الفرضيات المقدمة فهي تساعدك على فهم الموضوع محل الدراسة.

بداية اعتمدت على المنهج التاريخي لسرد بعض الأحداث والتطورات التاريخية وسير تطور بعض المصطلحات بالإضافة إلى نوع وطبيعة المعلومات المتوفرة لدينا في معالجة هذا الموضوع فرضت عليها استخدام منهجي الوصف والتحليل من خلال وصف واقع المشكلات البيئية وتحليل طبيعة التدخلات والسياسات التي تم تنفيذها في مجال حماية البيئة وأهم الأطراف المشاركة في عملية تحليل السياسة البيئية.

كما اقتضت الدراسة إلى استخدام منهج دراسة حالة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، حيث استطعنا من خلال هذا المنهج إلى التركيز والتعمق في حالة حماية البيئة بولاية سعيدة، وأتيح لنا إمكانية تناول هذه الحالة من جميع الجوانب مع تحديد أهم المشاريع والبرامج التنموية القطاعية المنجزة بالإضافة إلى تدابير حماية البيئة في الولاية بشيء من التفصيل.

كما توجهت الدراسة إلى استخدام المنهج الإحصائي وذلك من خلال جمع البيانات الإحصائية، بغرض التعبير رقميا عن بعض المعلومات ذات العلاقة بموضوع البيئة وخاصة في الدراسة الميدانية وللتمكن من تحليلها وتفسيرها في سياقاتها السياسية والإدارية والاجتماعية وتستخدم الدراسة الاقتراب المؤسسي في دراسة المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر واعتمد الشرح والتفصيل الوصفي لهذه المؤسسات مثل المؤسسات الرسمية وغير رسمية ... الخ أما الدراسة الميدانية ففرضت علينا الاستعانة بالاقتراب النسقي أو النظمي لتحديد طبيعة التفاعلات المحلية المتعلقة بحماية البيئة ومدى تنفيذها ميدانيا.

كيفية جمع المعطيات :

اعتمد هذا البحث في جمع المعطيات على أدوات البحث التالية :

1- التنقيب البيبليوغرافي: كتب باللغة العربية والانجليزية، رسائل جامعية ، قوانين والمراسيم التنظيمية السارية في مجال حماية البيئة، الدوريات.

2- أما فيما يخص الدراسة الميدانية لجأت إلى :

- ♦ تقارير هيئات الإدارة المحلية التنفيذية والمنتخبة.
- ♦ المقابلات المباشرة لمسؤولي الإدارة المحلية ورؤساء الجمعيات.
- ♦ استبيان لتشخيص الواقع البيئي في الولاية ومعرفة مدى الوعي البيئي لدى المواطن.

الصعوبات الخاصة بالموضوع :

هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه عملية البحث أو إعداد البحث العلمي، حيث يحاول الباحث تجاوزها، أما بخصوص الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا الموضوع، هي قلة المراجع خاصة التي تتعلق بموضوع السياسة البيئية في الجزائر، حيث أغلب الدراسات الموجودة تتمحور حول البيئة بصفة عامة وحمايتها وليس صياغة سياسات بشأنها، ودراسة موضوع البيئة من جوانب اقتصادية وقانونية وليس من الجانب السياسي لكن بالرغم من الصعوبات حاولت انجاز البحث بالطريقة العلمية.

هيكل الدراسة أو البحث :

لدراسة هذا الموضوع ارتأيت تقسيمه إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، وتطرقت فيه إلى:

- الفصل الأول: تناولت فيه الإطار النظري المفاهيمي للدراسة، من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول السياسة العامة كبعد إداري جديد، والمبحث الثاني تطرق إلى

مفهوم السياسات البيئية، أما المبحث الثالث جاء بالسياسة البيئية في الجزائر وأهم خصائصها البيئية، بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر، وتحقيق التنمية المستدامة.

- الفصل الثاني: خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية، واتخذت ولاية سعيدة عينة، معتمدا على منهج دراسة حالة، بهدف وصف حالة حماية البيئة بهذه الناحية حيث قسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث، بالنسبة للمبحث الأول تناول أهم المشاريع والبرامج المنجزة في الولاية، المبحث الثاني تطرق إلى عملية التوعية كمدخل للتنمية البيئية، وآخر مبحث جاء كتقييم لقطاع البيئة في ولاية سعيدة.

الفصل الأول

الإطار النظري المفاهيمي للدراسة

شكلت السياسة العامة البيئية ومقتضيات حماية الموارد البيئية وصياغتها في الجزائر، مركز اهتمام مع تعاقب الحكومات، بسبب إدراك صناع القرار بضرورة الاهتمام والاستجابة الفعلية والفعالة للقضايا البيئية، بالتدقيق في الكثير من البدائل للسياسة العامة لاختيار أحسنها وعند صياغة وتنفيذ ما يتم اختياره يتم الأخذ بعين الاعتبار الوصول لتحقيق حق مقبول من التنمية الموصوفة بالمستدامة وبالتالي ومن خلال مصطلح الدراسة الذي هو مركب من عنصرين هما: السياسة العامة وقطاع البيئة فسنتطرق في المبحث الأول إلى السياسة العامة كبعد إداري جديد مع إبراز مكوناتها وأنماطها والمراحل الكبرى لها، بينما سنتناول في المبحث الثاني لمفهوم السياسات البيئية وأهم أهدافها ومبادئها بالإضافة إلى أدواتها التنظيمية والاقتصادية، وفي المبحث الثالث سنحاول توضيح أهم الخصائص البيئية للإقليم الجزائري مع إبراز أهم الاتفاقيات الدولية والمشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر وتدابير حمايتها.

المبحث الأول: السياسة العامة كبعد إداري جديد.

يعتبر موضوع السياسة العامة بالغ الأهمية، باعتباره مجال حديث في علم السياسة فهو أداة هامة لتقويم النظام السياسي وفعاليته فالسياسة العامة تهتم بدراسة كيف ولماذا تقوم الحكومة بفعل معين والتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك، كما تعني بدارسة الطريقة التي تطورت فيها أساليب عمل الحكومة في طريقة اتخاذ القرارات والهياكل التنظيمية والعمليات والنشاطات وبالعوامل البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تضمنه من قيم وانعكاسات على نوعية السياسة المتخذة، إلى جانب اهتمامها بالتعرف على التفاعلات بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية ، وعلى هذا الأساس ستحاول تقديم إطار نظري العلم السياسة العامة من خلال تحديد مفهوم السياسة العامة ، أهم مكوناتها وخصائصها وأهم مراحلها الكبرى .

المطلب الأول: التعرف بالسياسة العامة وتطورها

أولا: تعريف بالسياسة العامة:

إن عملية تحديد ماهية أي مصطلح في أي حقل من العلوم السياسة والإدارية لا سيما أن هذا الحقل حديث النشأة من الناحية العلمية ومن الناحية التجريبية لذلك كانت هناك العديد من المحاولات للمفكرين والسياسيين ومتخذي القرار في تحديد مفهوم السياسة العامة لذلك قبل التطرق إلى مفهوم السياسة العامة لابد من إعطاء تعريف لكلمة سياسة .

يمكن القول بأن السياسة " هي النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن ويقيم التوازن والتوافق من خلال القوة الشرعية والسياحة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمشاركة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة والذي يحدد أوجه

المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع "[1].

أما فيما يخص تحديد مفهوم السياسة العامة يمكن عرض ما يلي :

عرفها " هارولد لاسويل " السياسة العامة بأنها :" من يجوز على ماذا؟ كيف؟ متى؟ خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثيرين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة "[2].

- أما " روبرت ايستون " : " فيري أنها تتجسد في العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيئتها .

- كما يعرفها " جيمس أندرسونا " بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع ما "[3].

- ويعرفها خيري غبد القوي : أنها تلك العمليات والإجراءات السياسية والغير سياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختبار البديل يقترح إقرار في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة"[4].

- ويعرفها ابراشاركنسكي : السياسة العامة هي ما يحدث لأفراد المجتمع نتيجة أفعال الحكومة[5].

- أيضا عرفها أحمد رشيد : أنها عملية تكوين تتضمن قيما ومبادئ تتعلق بتصرفات مستقبلية ، إن السياسة في جوهرها لا تزيد عن مجرد اختيار يرشح ويبرر ويرشد أو يحدد تصرفا معنيا ، قائما أو محتملا فالسياسة أنما تحدد إطار يلتزم به متخذ القرار "[6].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسة** ، ج3 ، ط2، عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1993، ص 362 .

[2] H. D Lasswelle **; Apré . view of policy sciences** (new york ; American Elservier 1971) P 5.

[3] جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة 1999 ص 15.

[4] تامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة** ، ط1 عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004، ص 28 .

[5] أحمد رشيد ، **نظرية الإدارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الإداري** ، ط4 القاهرة : دار المعارف 1976، ص 75 .

[6] د. حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية**، القاهرة، دار الثقافية للنشر 2000، ص 29.

- **يعرفها ديبونيك وباردز** :" هي تعبير أو مؤشر لقصد أو عزم موجهة لأفعال تتضمن القيم المجتمعية وتحدد الأولويات والعلاقات بين الحكومة والمجتمع"[7].

- **عرفها أيضا فهمي خليفة الفهداوي** : هي تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر من نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها عبر أهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة وتهيئتها كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية ومتابعتها وتطويرها وتقويمها لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع [8].

- أما روبرت سايمونز عرفها بأنها :" هي منهج عمل هادف يقصد اتباعه في التعامل مع مشكلة مجتمعية ما .[9]

ثانيا : مراحل تطور السياسة العامة :

مرت السياسة العامة كنقل علمي شغل السياسيين والإداريين والقادة والخبراء الأكاديميين بثلاث مراحل متتالين وهي الآتي :

1/ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى :

إن كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل وما أنتجته تؤكد أن أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمت بنظم الحكم منصبة على التكوين المؤسسي للدولة وتحليل المبررات الفلسفية والسياسية لسلطات الحكومة نتيجة لذلك ركزت دراستهم على إطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية وما يتمثل بكل منها من صلاحيات أو من تنظيم لمبادئ وقواعد فصل السلطات وتحديد العلاقات المؤسسة الحكومية[10]،

---

[7] نفس المرجع ، ص 30.
[8] فهمي خليفة الفهداوي ، **السياسة العربية منظور كلي في البني والتحليل** ، ط1 ، عمان : دار الميسرة 2001 ص 38.
[9] د. حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية**، نفس المرجع، ص 30.
[10] حسن أبشر الطيب ، **المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة** " مجلة الإداري العدد 52 مسقط : معهد الإدارة العامة 5 مارس 1993 ، ص 133 ، 134 .

ومن ثم فإن الفكر السياسي التقليدي انتصرت جهوده على السياسة ذاتها حيث لم تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية كما لم تعهد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لمنع السياسة فأعقلت ترتيب العلاقات العامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات وهذا ما ترتب عنه إبقاء محتوى السياسة العامة بعيدا من البحث وأن الجهد الوصفي بقي محدودا أو سطحيا .

2- مرحلة ما بين الحربين العالميين الأولى والثانية :

شهدت ظهور المدرسة السلوكية التي أدت إلى الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من عمليات وأنماط للسلوك ، فقد برز التوجه السلوكي لعلم السياسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخابات والنشاطات السياسية الأخرى ووظائف الجماعات المصلحة والأحزاب السياسية والسلوك التصارعي بين السلطات الثلاث[11]، وقد اعتمدت هذا المدخل على آلية واضحة لوصف عمليات السياسة العامة والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تقويم ناتج السياسات العامة على المجتمع .

3- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

تبلور مفهوم السياسة العامة من حيث كيفية تحليلها والتعبير في أهدافها والتحديد الأساليب تنفيذها كناتج للدور المتزايد للدول في مختلف شؤون المجتمع ، حيث شهدت هذه الفترة انحسارا لفلسفة النظام الاقتصادي الحر كما اتسمت بالأطروحات التي تنادي بأهمية تدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، وتعاظم دور الدولة مما جعلها السلطة المنسقة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعض الحالات .

---

[11] Thomas .R ; day , **under standing pubilc policy** ; 7Ed , New gersey prentice hall.

واكتسب علم السياسة العامة معناه الاصلاحي في مطلع الخمسينات على يد علم الاقتصاد السياسي هارولد لاسوبل ، الذي تناول في كتابه من ؟ يحصل على ماذا ؟ متى؟ وكيف ؟ جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها وكتابة مع دانيال ليرتر عام 1951 تحت عنوان ، علوم السياسة ، التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب الذي تطرق فيه إلى الإطار التحليلي للسياسة العامة .

ولقد ارتبط مفهوم السياسة العامة وعملية تحليلها فمن هذا يحول من الاهتمام بالدولة إلى الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة اجتماعية ونتيجة هذا التحول أصبحت الجمعات والقوى الاجتماعية ركيزة البحث والاهتمام [12] .

ومع بداية السبعينات زاد الاهتمام بتحليل مخرجات النظام السياسي بسبب تفاهم المشكلات الاجتماعية بين السود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية وتورط أمريكا في حرب الفيتنام حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة إلى تحليل المشكلات ومحاولة صياغة السياسات لمعالجتها [13] احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والبحوث بدء من مؤسسة (Rand coparation) مرورا بمعهد بروكيز (Brokitz) ومركز دراسات الشرق الأدنى وحتى وزارتي الخارجية والدفاع ولجان الكونغرس وكثيرا ما قام محللوا السياسات في هذه المراكز بصياغة سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من القضايا في الثمانيات حيث كان التركيز على مشكلات التضخم والبطالة والانفاق الحكومي .

وهكذا انتقل حقل السياسة العامة من الوصف إلى التحليل إلى أن صار محل الدراسة للمقارنة في أواخر السبعينات بين مختلف الدول والنظم السياسية ويمكن إرجاع هذا الاهتمام المتزايد بهذا الفرع إلى مجموعة من العوامل :

1/ الاعتماد على الحساب الآلي في تحليل البيانات مع التركيز على الجوانب القابلة للقياس الكمي .

---

[12] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .
[13] سلوى الشعراوي جمعة وآخرون ، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** ، القاهرة مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة 2004، ص29 .

2/ تركيز التيار السلوكي في السياسة المقارنة على جانب المداخلات مع إهماله بجانب المخرجات .

3/ تزايد دور الحكومة في الحياة المجتمعية وفي كافة القطاعات على مستوى كل دول العالم[14]

وخلال التسعينات وما بعده حتى القرن الحادي والعشرون وما أخذته من تغيرات على دور الدولة وارتفاع مستويات التفاعل بين المؤسسات القطاع الخاص والعالم وتزايد دور المنظمات الدولية وغير الحكومية في صياغة أولويات السياسة العامة وتحديد مساراتها خاصة عن التغير في مفهوم السيادة والتسارع المعلوماتي الاتصالية الذي منح للمنظمات الدولية الغير حكومية القدرة السريعة على التدخل في السياسة العامة الداخلية للدول ومن ثم التأثير في مضامين هذه السياسات[15] .

هذا كله أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا حصيلة للتفاعلات الرسمية والغير رسمية بين عدد من الفاعلين على مستوى محلي والمركزي وأن السياسات العامة في ضوء ذلك تعبر عن إرادة الفاعلين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة تدعى حاليا باسم " شبكة السياسة " Policy net work .

المطلب الثاني: مكونات السياسة العامة

1 / المطالب السياسية : تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة توجه النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها ، وتعمل الابنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب ، فهي تشمل كل ما يطرح على المسؤولين سواء على الأهالي أو من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي[16].

---

[14] زاهي البشير المغربي، **قراءات في السياسات المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية**، ط2، بن غاري : منشورات جامعة قارنيوس ، د.ت، ص 242.

[15] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

[16] جيمس أندرسون ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2/ القرارات السياسية : هي ما يصدره المسؤولون الحكوميون المخولون قانونيا من الأوامر والتوجيهات المعبرة عن محتويات السياسية العامة[17]، وتشمل الأطر التشريعية التي تتخذ صيغة القوانين أو إصدار الأوامر أو وضع القواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة، وتقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين.

3/ إعلان محتويات السياسة : وهو التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة والذي يشمل القوانين التشريعية والأوامر التنفيذية والدساتير والقواعد والتنظيمات الإدارية، أقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به وقد يكون وصف مضمون السياسة غامض كما قد يحصل التناقض عقد شرحها أو شرح مضمونها في مستويات مختلفة .

4/ مخرجات السياسة: هي مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والداعية التي تخرجها النظام السياسي أي استجابية للمطالب الفعلية التي ترد إليه من بيئة أي أنها الانعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي تلتمسها المواطنون عن الأعمال الحكومية[18]

5/ العوائد وأثار السياسة: وتمثل الفوائد أو النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسة العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة حيث لكل سياسة تم تنفيذها لأثار معينة والناتج من اتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات محددة من قبل الحكومة [19].

المطلب الثالث : أنماط السياسة العامة

يمكن تصنيف السياسة العامة في ضوء ثلاث أنماط رئيسية:

1/ التصنيف في إطار الأهداف الكلية للدولة : يتبين على الآثار المباشرة السياسات في مجمل التوجيهات المتصلة ببناء الدولة وتحقيق النمو والتجديد الحضاري فيها وهي تتمثل في ثلاث أنواع :

---

[17] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[18] جيمس أندرسون ، مرجع سبق ذكره ص119 .
[19] موفق حديد محمد ، **الإدارة العامة ، هيكلة الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية** ، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 2000، ص 119 .

أ/ السياسات الخاصة بالبقاء وتحديد الهويات الحضارية

وهي السياسات الهادفة إلى تأمين سياسة الدولة وتحديد هويتها وتأكيد استغلالها وأمنها القومي وتشمل : الدفاع السياسة الخارجية ، الاقتصاد القومي وما يتصل بهذه السلبيات .

ب/ السياسات الخاصة بالاستمرارية النمو والاستثمار التنموي:

تهدف هذه السياسات بشكل أساسي لرفع كفاءة الخدمات وتوسيع أساليب الإفادة منها ومنها السياسات الخاصة بالتعليم، الصحة، النقل، المواصلات، الصناعة أما السياسات العامة المعنية بالاستثمار التنموي فهي تهدف لترشيد وتعظيم الإفادة من الموارد[20] والإمكانيات لإشباع حاجات مجتمعية متوقعة في المستقبل لذا فإن السياسات العامة ذات الوجهة الاستثمارية التنموية قد تكون:

1- امتداد طويل المدى لسياسات مائلة حاليا ، كما يحدث في خطط التنمية الخمسية والعشرية.

2- استشرافا لمجالات جديدة في الاستثمار والتنمية لتعزيز إمكانات المستقبل بهدف التعسف لتلبية حاجات الأجيال القادمة.

3- محاولة لاستباق التغيير المشارع بابتكار مستقبليات بديلة ووضع البنيات الأساسية لها وفقا للإمكانيات المتاحة.

ج/ السياسات الخاصة باستكشاف المحددات المستقبلية :

وهي تهدف إلى استقرار وتحديد نوعية المحددات المتوقعة في المستقبل والشروع في تحديد المعالجة العملية لها مثل : البدائل الممكنة لطاقة ، تحديد واختيار البدائل الممكنة لتعظيم الإفادة من بقعة الأرض التي تمثل إقليم الدولة، استكشاف أثار الصناعات المتعددة على البيئة حاضرا ومستقبلا وتدبير الحلول للحد من الآثار السلبية .

2/ التصنيف في ضوء القطاعات المهنية أو الفنية :

---

[20] حسن أبشر الطيب ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** ، مرجع سبق ذكره، ص 39، 40.

* إن السياسة العامة في ضوء هذا التصنيف تهدف إلى ما يلي:

أ/ تأمين سيادة الدولة والحفاظ على هويتها.

ب/ الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والمعنوية المواطنين.

ج/ إرساء دعائم التنمية الذاتية المستمرة.

د/ الحفاظ على التوازن البيئة .

- إن السياسة العامة في ضوء قطاعاتها المهنية أو الفنية تهدف إلى تأمين ما يلي:

1- السياسة الخارجية :

تتكون من عناصر ارتكازية تؤمن سيادة الدولة وتبرز هويتها مثلا سياسة عدم الانحياز.

2- التعليم : يمثل حاجة أساسية للمجتمع فهو هدف التنمية ووسيلتها الرئيسية.

3- الصحة : تمثل حاجة أساسية للمجتمع بما تضمنه من إزالة المرض وتشمل السياسة العامة في هذا المجال ، توافر الخدمات الوقائية ، حرص الحصول عليها مجانا أو برسوم رمزية[21].

4- القوة العاملة: بمعنى توسيع فرص العمل للمواطن.

5- الأمن الداخلي: إن السياسة العامة المتصلة بالأمن الداخلي تهدف إلى تنمية نظم استتاب الأمن في المجتمع.

6- الإسكان: تهدف السياسات الإسكانية إلى توفير الاحتياجات السكنية وما يتحمل بها من خدمات ضرورية.

3/ التصنيف الوظيفي للسياسة العامة:

[21] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، مرجع سبق ذكره ، ص 42 ، 44 .

1- سياسات الضبط والتنظيم : تهدف إلى ضبط وتعديل سلوك الأفراد والجماعات وإيجاد حلول لأوجه النزاع وفق نظم تابعة من القيم والمعتقدات وتعني هذه السياسات بالعديد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية منها على سبيل المثال حماية الأفراد والممتلكات من اعتداء الغير.

2- سياسات التوزيع وإعادة التوزيع:

تهدف سياسات التوزيع إلى تخصيص الثروة والخدمات على الأفراد والجماعات ويعتمد مستوى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحجم على اعتبارين ، أولهما كمية القيم الموزعة وثانيهما، نطاق المستفيدين مع التوزيع ومعنى سياسة التوزيع في المقام الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم والصحة أما سياسات إعادة التوزيع فهي تعني تفضيلا لتحقيق مزايا مادية لإحدى الجماعات حتى ولو قاد ذلك إلى وقوع أضرار مادية على الجماعات الأخرى مثل سياسة الإصلاح الزراعي، التأميم.

3- السياسات الإستراتيجية:

تكون عادة في شكل ضرائب ورسوم تهدف إلى توفير إرادات عامة يستلزم منها الاتفاق العام أو إعادة توزيع الدخل الغرض منها تحقيق النفع العام .

تعتمد السياسات الاستخراجية على الضرائب المباشرة التي يدفعها الفرد إلى الخزينة العامة مثل ضريبة الدخل وعلى ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات مثل ضرائب الإنتاج .

4- السياسات الرمزية:

هي سياسات هادفة الإذكاء الوجدان الوطني وتأصيل الوعي بالهوية الحضارية وتنمية شعور الأفراد والجماعات بالانتماء والمواطنة المسؤولة ومن هذه السياسات الاهتمام بالآثار وإنشاء المتاحف[22].

المطلب الرابع : المراحل الكبرى للسياسة العامة

يرى توماس داي أن تحليل السياسة العامة هو معرفة ماذا تفعل الحكومة ؟ ولماذا تفعل ذلك ؟ وما هي الفروق والمتغيرات التي تحدثها أفعالها .

أما السيد ياسين فيعرفها على أنها ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن ترتب عن اختيار حل واحد أو وحدة حلول سواء ثم ذلك بطريقة قبيلة أو بعدية [23].

وعليه فإن تحليل السياسة العامة تتضمن مجموعة الاختصاصات الشاملة حيث تحدد هذه الاختصاصات المنهجية التي يهدف إليها تحليل السياسة العامة والتي تركز على الجوانب التالية :

أ/ دراسة وتفسير العملية السلوكية للسياسة العامة .

ب/ البحث في أسباب السياسة العامة القائمة ونتائجها .

تنسيق التركيز المعرفي والعلمي لتطوير نظريات واختيار فروض واقية في السياسة العلمية، أما من حين نطاق الدراسة والتحليل فإنه تحليل السياسة العامة تتضمن دراسة عملية السياسة العامة المتعلقة بتحسن عملها ومن ثم إثبات شرعية أو صحة السياسة العامة[24].

الخطوات المنهجية للتحليل السياسة العامة :

1/ تعريف المشكلة محل البحث : التعرف على طبيعة المشكلة والظروف التي أدت إليها يحدد لنا بيتردوكر ثلاث إجراءات لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة .

---

[22] حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة المؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 46، 52

[23] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ص 95 .

[24] المرجع نفسه ص 98 .

أ/ من حيث تصنيف المشكلة: من خلال توصيفها عن طريق أسبابها، مكانها حدودها، طرح تساؤلات حولها، طبيعتها، العناصر المؤثرة في تكوين المشكلة.

ب/ التعرف على المشكلة: أي تحديدها وتفسيرات عن الحقائق التي تدور حولها.

ج/ تحديد الجواب على المشكلة: تحديد المعايير الواضحة والخاصة، بما يجب على متخذ القرار أن ينجزه.

2/ جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة: توفير المعلومات يؤدي إلى كشف عن هوية المشكلات.

3/ وضع البدائل الممكنة: وضع حلول ومقترحات أولية مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة في سبيل حل المشكلة[25].

4- اختبار البديل الأفضل : يعتبر البديل الأفضل أكثر البدائل نجاعة في حل المشكلة ومن أهم معايير المفاضلة بين البدائل .

- تكلفة البديل المترتبة عندما يتم تنفيذه .

- قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة .

- نوعية المعالجة المقدمة للمشكلة .

- درجة المخاطر المتوقعة عن البديل في حالة تحقيقه للهدف المرجو[26].

5-اختيار البديل المختار: معناه إخضاع البديل إلى التجريب للتأكد من سلامة الاختبار.

6- التنفيذ الفعلي للبديل : يتطلب بعض الإجراءات منها لاختيار الوقت المناسب لإعلان البديل تهيئة البيئة الداخلية المعينة بتنفيذ القرار، تهيئة البيئة الخارجية الرأي العام لضمان حسن التجاوب.

---

[25] حسن ابشر الطيب ، **تحليل السياسة العامة** ، مجلة الاداري ، العدد 56 مسقط ، معهد الادارة العامة ، مارس 1994 ، ص 26 .
[26] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ص103

7- المتابعة ورقابة التنفيذ: تعني ملاحظة التنفيذ وتحديد درجات النجاح أو الفشل.

8- تقويم النتائج والآثار التقويم الموضوعي للنتائج والآثار الفعلية عن تنفيذ ذلك البديل.

ثانيا : صنع السياسة العامة :

- تعرف عملية صنع السياسة العامة على أنها العملية التي تترجم عبرها الحكومات رؤيتها إلى برامج وأفعال وتقديم العوائد وأحداث التغيير المرغوب .

يلخص جيمس أندرسون مراحل صنع السياسات العامة بما يلي:

- مناقشة المشكلات العامة وتشخيص أثارها والأطراف المعينة بها .

- إعداد أجندة السياسات العامة وفقا لأولوية المشكلات المبحوثة .

- الإجابة عن التساؤلات المتعلقة ببدائل السياسات العامة المتاحة للقوى الفاعلة .

- إخضاع البدائل المطروحة للبحث والمشاركة ثم المساومة لكسب الاتفاق والتأييد.

- ضمان الغالبية في السلطة التشريعية على مسودة السياسة العامة المقترحة .

- الصياغة النهائية والتصويت للإقرار والإعلان[27] .

الجهات الصانعة للسياسة العامة:

1/ صناع السياسة العامة الرسميون:

السلطة التشريعية : تقوم السلطة التشريعية بوظيفة التشريع كونها مخول لها دستوريا صياغة النصوص القانونية ، لها سلطة التعديل أو إلغاء لبعض المشاريع التي تعهدها لها الحكومة .

[27] جيمس أندرسون ، مرجع سبق ذكره ص77 ، 90 .

السلطة التنفيذية : تلعب دورا في إعداد وتنفيذ السياسة العامة ، وتكون الحكومة من المسؤولين وفي مقدمتهم مجلس الوزراء المختصين باعتبارهم مسؤولين دستوريا عن صنع السياسة وكذلك الوزارات واللجان التي يشكلها رئيس الحكومة أو الوزارة[28]

إن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من إعداد وتنفيذ وتقويم.

السلطة القضائية:

تلعب المحاكم دورا في تعبير السياسة العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها سواء تعلق بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها وتكسب المحاكم هذا الدور من خلال سلطتها القضائية.

الأجهزة الإدارية:

هي تلك المنظمات الإدارية والإدارات الحكومية والبيروقراطية التي تضم عددا من الموظفون الذين يمتلكون مهارات وخبرات ، فالأجهزة الإدارية ترتبط بتنفيذ السياسة العامة كما لها دور في إعداد السياسة العامة حيث أن معظم التشريعات لا يمكن تطبيقها إلا من خلال قيام المسؤولين الإداريين بوضع لوائح تفصيلية وتوضيحية لتشريعات السياسية العامة فالأجهزة الادارية تعمل على المشاركة في تطوير السياسة العامة بالشكل الذي يؤكد صحة وجهة النظر التي تقول أن " السياسة تقع تحت رحمة الإداريين"[29]

2/ صناع السياسة العامة الغير رسميين:

أ/ الجماعات الضاغطة : تساهم هذه الجماعات في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسة العامة المتعلقة بها فهي جماعات تمارس نوع من الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسميون من خلال قوتها التأثيرية على قرارات الحكومة وتعتبر حلقة

[28] تامر كامل محمد الخجزرجي ، مرجع سبق ذكره ص 167 .
[29] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ص217 .

وصل بين الحكومة والمواطنين باعتبارها الوسيلة الهامة في الاتصال مع صانعي السياسات وعرض مطالبهم إلى جهات المسؤولة وطردها كبدائل للسياسة العامة.

ب/ الاحزاب السياسية : للأحزاب السياسية في مجال السياسة العامة دور مؤثر من حيث أن لها ولاءات ضمن شرائح وفئات باعتبارها تقوم على التعبير على اهتمامات الناس ومطالبهم والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفعل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صناع السياسة العامة الرسميون بالإضافة إلى نقل سياسات وقرارات الحكومة إلى الناس، فالأحزاب السياسية سواء كانت في المعارضة فهي تتابع مراقبة نشاطات السلطة وتنفيذها وتحليلها وبالمقابل فإن أحزاب السلطة تقوم بشرح سياسات الحكومة ومواقفها[30]

3/ الرأي العام:

علاقة السياسة العامة بالرأي العام علاقة دائرية فالرأي يؤثر في السياسة العامة والعكس هذه العلاقة تختلف حسب النظام السياسات السائد ، ويرى الموند أن الرأي العام يشارك في السياسة العامة عن طريق وضع معايير السياسة تتخذ شكل قيم وتوقعات عامة أما السياسات فهي من صنع جماعات خاصة ، تتخذ في بعض الدول أن الرأي العام يقوم بتعين الأهداف الأساسية للسياسة العامة في الدولة واختيار المسؤولين الذين يتولون تسيير البلاد ويتضح أيضا تأثير الرأي العام فيما بعد عملية صنع السياسات بتعامله مع مخرجات السياسة العامة عند وصولها إلى حيز التطبيق فقبول السياسة العامة الموضوعة وتنفيذها عن اقتناع الرأي العام يمثل عامل حاسم في استقرار تلك السياسة وتجاهها والعكس صحيح [31].

ثالثا : تنفيذ السياسة العامة:

تعتبر عملية تنفيذ السياسات العامة استمرارا للعملية السياسية التي لا تنتهي بإصدار وإقرار السياسة العامة بل ينتقل العمل إلى السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها والتي تأخذ مسؤولية تنفيذ السياسة العامة كل في المجال المحدد له[32].

---

[30] وصال نجيب الغراوي ، **مبادئ السياسة العامة** ، عمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع 2003 ، ص 53 .
[31] مرجع نفسه، ص 51 .
[32] محمد قاسم القزويني ، **رسم وتقييم وتحليل السياسة العامة**، ط1 ، عمان : مكتبة الفلاح للنشر ، ص 255.

إذن تنفيذ السياسات العامة تعني الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار ازداد حل مشكلة عامة أي ترجمة قرارا السياسة العامة بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة أن السياسة العامة مهما كانت درجة كفاءتها فإنها تأخذ معناها الصحيح عندما تتحول إلى تنفيذ بواسطة الإدارة باعتبارها الأداة التنفيذية ، وعلى هذا الأساس لا يمكن لأي نظام سياسي أن يحمل إلى تحقيق الأهداف المرسومة دون إيجاد الأداة اللازمة لتنفيذ السياسة العامة إلى أهداف التي يحددها ، فهدف الإدارة العامة هو تحقيق السياسة العامة وترجمة أهداف الدولة إلى واقع عملي وهذا لا يعني أن الأجهزة الإدارية تتفرد بعملية تنفيذ السياسة العامة فالمحاكم أو القضاء تلعب دورا محوريا في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية بالإضافة إلى وسائل الإعلام حيث تلعب دورا بارزا في عملية إقرار السياسة العامة وتنفيذها [33].

رابعا : تقييم وتقويم السياسات العامة:

تعرف عملية التقويم بأنها نشاط منظم يستند لمنهجية عملية تهدف للتعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ إذ لابد من معرفة عملية دقيقة للانعكاسات السلبية المترتبة على وضع وتنفيذ السياسات العامة مخرجاتها ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها وأن ترافق هذه العملية جميع المراحل التي تمر بها السياسة العامة [34]

ترتكز عملية تقويم السياسة العامة على ثلاثة محاور:

1/ تحديد كفاءات وفعاليات السياسات والتحقيق من انجازها لأهداف المحددة لها.

2/ اعتماد مبادئ البحث العلمي لتحديد الأثار السلبية والإيجابية.

3/ السعي لتحسين الأداء عن طريق تعديل وتطوير السياسات[35].

---

[33] فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ص277
[34] محمد قاسم القريوتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 277
[35] مرجع نفسه ، ص 279 .

إن عمليات التقويم في السياسات العامة تتطلب مستلزمات عملية وإجرائية لتحقيق الغرض المرجو:

1/ تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة وإدارة البرامج في عملية التقويم .

2/ تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها أو مجال التقويم.

3/ تحديد أهداف السياسة أو البرامج المراد تقيمها.

4/ تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرامج الخاضعة للتقويم.

المبحث الثاني : مفهوم السياسات البيئة

المطلب الأول : تعريف بعض المصطلحات المشابهة :

تعريف البيئة : لغة ستعرض إلى المعنى اللغوي لكلمة البيئة في بعض اللغات.

1/ في اللغة اليونانية : البيئة كلمة مأخوذة من مصطلح oikos والذي يعني بيت أو منزل[36] **اللغة الإنجليزية :** البيئة في المعاجم الانجليزية " Environnement " تعني مجموعة الظروف والمؤشرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان[37].

ويستخدم لفظ "Environnement " في الانجليزية أيضا للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرات على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل، الهواء، الماء الأرض... الخ.

3- في اللغة الفرنسية : تعرف كلمة Environnement في الفرنسية أنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من الهواء ، ماء ، أرض ، أو مجموعة الكائنات الحية المحيطة بالإنسان[38] .

4- **في اللغة العربية :** البيئة في اللغة العربية مأخوذة من الفعل " بوأ " ونقول " بوأتك " بيتا بمعنى اتخذت لك بيتا وقيل أيضا تبوأه أي أصله وهيأه تبوأت منزلا أي نزلته ، البيئة ، الباءة ، والمبادة أسماء بمعنى المنزل الذي يأوي إليه الإنسان أو الحيوان ويقيم فيه ، فالبيئة في اللغة العربية تعبر عن المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي[39]، كما جاء لفظ البيئة بهذه الدلالة في أكثر من موضع من القرآن الكريم ومثال ذلك قوله تعالى: **(واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون م سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين)** [40]، وكذلك قوله سبحانه وتعالى : **(والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم .....)**[41].

اصطلاحا: هناك تعاريف عديدة للبيئة ستعرض إلى بعضها ونحاول أن نخلص إلى تعريف شامل.

---

[36] محمد قاسم القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 279.
[37] غنية ابرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية**، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2009، ص 16.
[38] غنية ابرير، مرجع نفسه، ص 17.
[39] نفس المرجع ، ص 17 .
[40]- سورة الأعراف ، الآية 74.
[41]- سورة الحشر ، الآية 09.

أصبح لفظ البيئة شائع الاستخدام في وقتنا الحالي ، فقد كان مفهومها في الماضي بسيطا ومجردا بحيث ينظر إليها على أنها البيئة الطبيعية بمواردها ومكوناتها المتعددة مثل الأرض ، النباتات الحيوانات ، البحار وأخيرا الغلاف الجوي وما يحمله من عناصر الهواء، إلا أن هذا المفهوم تغيير ولم تعد البيئة تمثل العناصر الطبيعية فقط بل أصبحت تشمل الموارد المادية والاجتماعية المتاحة لإشباع حاجيات الإنسان وبهذا أصبح هذا الأخير أحد مكونات البيئة وبناء على ذلك يمكن القول بأنه البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

تعرف البيئة بمنظورها العالمي الشامل أيضا على أنها جميع العناصر التي تكون هذا الكوكب أو تؤثر عليه ، فالبيئة هو الكلام عن الحياة نفسها التي تتأثر بفعل الطبيعة من ناحية وبفعل الإنسان الذي يعيش هذه الحياة من ناحية أخرى ، وتتفاوت تأثيرات كل منها على البيئة[42].

قدم إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استوكهولم عام 1972 مفهوما للبيئة واعتبرها " كل شيء يحيط بالإنسان".

تعبر البيئة عن كل العناصر المحيطة بالإنسان سواء كانت عناصر طبيعية أو مادية ويدخل معها في تفاعلات ، قد تؤثر هذه التفاعلات تأثيرا سلبيا على البيئة كما يمكن أن يحدث العكس من خلال استعمالاته الرشيدة لهذه الإمكانيات والموارد.

مفهوم علم البيئة:

"ويطلق مصطلح Ecology على العلم الذي يهتم بدراسة النباتات والحيوانات وارتباطها بالظروف الطبيعية والكائنات الحية، وكلمة Ecology يونانية مكونة من شقين هما: oikos وتعني مكان المعيشة و Lagus وتعني دراسة، وبذلك تكون كلمة ايكولوجي Ecology تعني علم دراسة أماكن معيشة الكائنات وكل ما يحيط بها[43].

---

[42] كامل محمد ، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة**، عمان: الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2001 ، ص 131 .
[43] غنية ابرير ، مرجع سابق، ص 18.

كثيرا ما يخلط بين علم البيئة Ecology والبيئة المحيطة أو ما يعرف بعلم البيئة الإنساني Environnement، لكن الفرق يكمن في أن علم البيئة يشمل دراسة لكل الكائنات أينما يعيش، بينما يقتصر علم البيئة الإنساني على دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة دون سواها.

ينادي علم البيئة بضرورة الاهتمام بالعلاقات والتأثيرات المتداخلة بين الكائنات الحية بما فيها الإنسان والوسط الذي تعيش فيه ، كما يركز على ضرورة وجود التوازن والتلاؤم بين هذا الوسط والكائنات الحية ، وإذا ما وجدت حالة لا توازن ظهر الاختلال البيئي المتمثل في كثير من الظواهر مثل التلوث ، الانقراض ، الجفاف والتصحر ...الخ .

من خلال ما سبق يمكن القول أن علم البيئة أشمل من علم البيئة الإنساني لأن الأول يهتم بدراسة كافة الكائنات الحية بما فيها الإنسان بينما الثاني يقتصر على دراسة الإنسان وعلاقته مع الطبيعة .

3/ تعريف النظام البيئي Ecosystem:

عبارة عن نظام كبير الحكم والتعقيد متنوع المكونات ويشتمل على مواطن وبيئات متعددة ، ولكل موطن من هذه المواطن خصائصه المميزة ، أي ظروفه البيئية الخاصة التي تلائم الكائنات الحية التي تستوطنه.

يعرف أيضا النظام البيئي على أنه وحدة طبيعية متوازنة تنتج عن تفاعل مكونات حية مع أخرى غير حية ، أي هو عبارة عن وحدة بيئة متفاعلة تتكون من مكونات حية ومكونات غير حية متواجدة في مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض وفق نظام دقيق ومتوازن في ديناميكية ذاتية تضمن لها الاستمرارية، وبصفه عامة فإن كل الأنظمة الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية ، يجب أن تعمل على تحقيق التوازن البيئي، وأن أي خلل يمس هذه الأنظمة يؤثر ويخل بالتوازن البيئي[44].

4/ تعريف التربية البيئية:

[44] قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مادة : 04.

تعني بشكل عام محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئة التي تهدد نوعية حياة الإنسان وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والعلاقات المعقدة التي تربط الإنسان ببيئته.

التربية في السياق الاجتماعي تعني اكتساب المتعلم مفاهيما وقيما واتجاهات جديدة عن محيطه وبالتالي تعديل سلوكياته .

كذلك التربية البيئية عملية هدفها اكتساب المتلقي مهارات ضرورية لفهم العلاقة المنظمة لعلاقته مع وسطه[45].

المطلب الثاني : تعريف السياسة البيئية ومميزاتها

أ/ تعريف السياسة البيئية:

تشير السياسات البيئة إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية، لأن هذا المجال يعتبر واسعا فإنه التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسسية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة.

تعرف السياسة البيئية أيضا على أنها جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئة لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلا ، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتحليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان ، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث[46] .

---

[45] محمد خليل الرفاعي ، **أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي** ، مجلة المستقبل العربي 215 ، 1997 ، ص 75 .
[46] مفهوم السياسة البيئية واهم أهدافها، تم تفحص الموقع يوم: 2015/08/26
www .yarbu future.com/Vb/t60264.html.

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها :" تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الإستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الإستراتيجية، وذلك من خلال الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي توضح أسلوب تقويم النتائج.[47]

ب/ مميزات السياسة البيئية :

من أهم المميزات التي يجب أن تتصف بها السياسة البيئية ما يلي :

1/ الواقعية : أي التعامل مع المشكلات البيئة والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.

2/ أن تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات الرسمية المحلية والعالمية .

3/ التوافق والتكامل والترابط بين مختلف السياسات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة في كل المجالات الصناعية، الزراعية، السياسية ...الخ .

4/ أن تكون مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء على المستوى الفردي ، أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية أو الخدماتية أو في نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى ، بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها.

5/ اعتمادها على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.

6/ وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة عدم الالتزام ، على أن تراجع هذه التشريعات بصفة دائمة لتنفيذها بما يفسر التطبيق العملي للسياسات البيئية مع عدم إصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة .

---

[47] فريدة بوسكار، **السياسة البيئية في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2012، ص 22.

7/ وجود التنظيمات الفعالة بالتنفيذ الحقيقي لهذه السياسات ، سواء كانت هذه التنظيمات رسمية أو غير رسمية ، مع تنمية الموارد البشرية القائمة على تنفيذ السياسات البيئية[48] .

المطلب الثالث : أهداف ومبادئ السياسة البيئية

أولا: أهداف السياسة البيئية

لتكون السياسة البيئية ناجحة يجب أن تحدد أهدافها بوضوح، ومن بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقها ما يلي.

تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف أثاره قدر الإسكان .

2/ استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية .

3/ مرعاة الاعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئة في مختلف المشاريع خاصة الاقتصادية.

إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئة أن تلعبه مرتبط بشكل وثيق بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام آليات تقنية وإدارية ، تسعى الثقافة البيئة بالتوازن وباهتمام متزايد إلى إحداث تغيرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار[49].

وبناء عليه فإن السياسة البيئية بارتباطها الوثيق بالثقافة البيئية لها أهداف جوهرية أساسية وأخرى ثانوية ويمكن حصر الأول في:

1- إن حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان هي التزام وواجب من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل الحكومة أو المجتمع .

---

[48] غنية ابرير، المرجع السابق، ص 21.
[49] مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها، المرجع السابق، ص

2- إن الحماية والتطوير المستدام للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الإيكولوجية في تنوعها وجمالها ، ما هو إلا مساهمة رئيسية من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك حماية بالتنوع الحيوي الشامل .

3-حماية المصادر الطبيعية كالتربة والمياه والهواء والمناخ والتي تعتبر جزءا رئيسيا من النظام البيئي وفي الوقت نفسه الأساس لوجود الإنسان والحيوان والنبات .

4- حماية وحفظ الموارد والتراث الحضاري كقيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.

* أما الأهداف الثانوية السياسة البيئية فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[50]:

1/ الإدارة السليمة الرشيدة للمخلفات والنفايات من المواد كيمائية خطيرة وسلمة.

2/ نظافة الهواء .

3/ تجنب الضجيج.

4/ مكانة التصحر.

إن سياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تمهد الطريق " أمام نشود وعي وثقافة بيئية وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، وتربط كلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة للبيئة والإنسان أو تمكن المستثمرين والباحثين من الوصول إلى دراسة وفحص كل النظم واللوائح والمعايير التقنية المتواجدة، وتعطي الضوء الأخضر أمام إدخال آليات جديدة ، وكذلك تتقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة في نظام جماعي مهتم بالبيئة واشتراك المواطنين

[50] مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها ، المرجع السابق، ص .

عن طريق وسائل الإعلام وإبداء رأيهم حول البعد البيئي للمشاريع مزعومة الإنشاء ، وكذلك إشراكهم في الاتفاقات المزمن عقدها[51].

ثانيا : مبادئ السياسة البيئية:

عادة ما يواجه تطبيق السياسات البيئية العديد من المشاكل والصعوبات والعقبات، لذا فإن هذه السياسات إذا أرادت أن تكون ناجحة وفعالة ، علينا استخدام بعض المبادئ العلمية البسيطة التي تضمن لنا فعاليتها ومن بين هذه المبادئ ما يلي :

1- مبدأ من يلوث يدفع ؟ وهو أحد الركائز الهامة في تطبيق السياسات البيئية ويقتضي بتحميل تكاليف التلوث للمتسبب فيه ، أي أن من يستخدم الموارد البيئة أو يخل بها يجب أن يدفع مقابلات أو تعويضا، يتطلب ذلك تحديد مسؤولية الملوث أو المخل بأحد العناصر البيئة ماليا عن الضرر الذي تسبب فيه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهذا المبدأ ليس مرافقا تماما للضرائب المفروضة على الملوثين حيث من الممكن تطبيقه بطرق مختلفة منها الغرامات أو الرسوم .

2- مبدأ تحمل التكاليف للمستفيد من حماية البيئة : يقضي هذا المبدأ بأن يقوم المستفيدون من حماية البيئة من التلوث بتحمل التكاليف المترتبة على تقديم هذه الخدمات فمثلا المستفدون من قيام مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة ما يجب أن يشاركوا في تمويل هذا المشروع .

3- مبدأ الاحتياط: يقوم هذا المبدأ على أساس تقليل المخاطر وأسوأ النتائج المحتملة خاصة عند التعامل مع مواد أو تكنولوجيا لم يتم التعرف عليها بدقة وعلى أثارها البيئية.

4- مبدأ اللامركزية أو الإقليمية : هذا المبدأ يعتمد على الإجراءات البيئة ووسائلها يجب أن تحدد بواسطة أدنى مستوى من مستويات السلطة والتي تتناسب مع علاج مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة وتساعد اللامركزية في تخفيف من مشاكل الروتين والبيروقراطية عند تنفيذ السياسة البيئية وبالتالي تضمن استمرار ونجاح هذه السياسات .

---

[51] علي دريوسي ، **السياسة البيئية ومهامها الأساسية**، تم تفحص الموقع يوم : 2015/08/30 : www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23395

5- مبدأ تقدير أو تقويم الآثار البيئة: ظهر مفهوم أو فكرة تقويم الآثار البيئية لأول مرة عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون السياسة الوطنية للبيئة عام 1969 و بعد هذا التاريخ أخذت بها العديد من الدول في قوانينها البيئية و بعد حاليا من المتطلبات الأساسية لتخطيط السياسات التنموية أو البيئية الناجحة، يؤكد هذا المفهوم على أن المحافظة على البيئة من المقومات الأساسية و الضرورية لا نجاح المشاريع التنموية واستمرارها كما أنه يعني ضرورة تقدير و تقويم تأثير أي نشاط مشروع أو سياسة على البيئة قبل البدء في تنفيذ هذا النشاط فإذا تبين أن له تأثيرا ضارا على عناصر البيئة يتم تعديله لتفادي هذا الضرر و بالتالي هذا المبدأ الغرض منه هو تقديم العون و المساعدة و توفير المعلومات الجيدة لصانعي القرارات و السياسات.

6- نشر **الوعي البيئي:** من خلال التربية البيئة ونشر الوعي البيئي يتحقق إشراك الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة ،فالفرد هو أحد طرفي التفاعل بالتالي، فان إشراكه في الدراسات البيئية وتحديد المشكلات و إيجاد البدائل بعد من الأمور المنطقية، إذا لا يجوز أن يتخذ أحد القرارات ويفرضها على الفرد دون أن يشارك فيها، فهذا يقلل من اقتناعه و حماسه لتنفيذ هذا القرار، بينما إذا شارك الفرد في اتخاذ القرار فإنه ذلك يجعله في اقتناع كامل وحرص على تنفيذ قرار شارك في صنعه[52].

المطلب الرابع: أدوات السياسة البيئة:

أولا: الأدوات التنظيمية:

-يعتبر التنظيم القانوني أكثر وسائل حماية البيئة انتشارا و قبولا في غالبية دول العالم خاصة الدول النامية.

- تتمثل الأدوات التنظيمية في الأوامر التي تصدر عن السلطات الإدارية المختصة بحماية البيئة والمتمثلة أساسا في المنع أو التصريح [أفعل أو تفعل]، وتدعى كذلك قيود

[52] غنية ابرير ، مرجع سابق ، ص 23.

التحكم والسيطرة عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث بحيث تحدد القيود كيف ؟ وأين يتم الحد من التلوث[53] ؟

تعتبر المعايير من بين الأدوات التنظيمية التي يتم استخدامها على نطاق واسع وتأخذ أربعة أشكال هي:

1/ معايير الإصدار [الانبعاثات]: تعمل على تحديد كمية النفايات القصوى الملوثة (المعايير القصوى المسموح بها للنفايات الملوثة في مكان معين) مثال: وزن المواد القابلة للأكسدة التي يمكن رميها في الماء، حدود إصدار ثاني أوكسيد الكربون في مؤسسة ما ، حد إصدار الضجيج ...الخ.

2/ معايير جودة البيئة [نوعية البيئة أو المحيط]: تضع هذه الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناءا على قدرات الوسط، فهي إذا ترتبط بغايات محددة مسبقا يرجى بلوغها، بحيث تحدد مستوى.

3/ معايير خاصة بالمنتج: والتي تحدد وتوضح الخصائص التي يجب أن تتوفر في المنتجات التي يجب أن تتوفر في المنتجات لتقليص أثر استخدامها على البيئة مثل، تحديد نسبة الرصاص في التزين، يستخدم هذا النوع من المعايير في مستوى التجارة الدولية.

4/ معايير خاصة بالطريقة: وهي تلك التي تحدد الطرائف التقنية الواجب استعمالها في عملية الإنتاج وإعادة التدوير، وفي التجهيزات المقاومة للتلوث[54] .

تقييم فعالية الأدوات التنظيمية: ينطوي استخدام الأدوات التنظيمية على عيوب يتمثل أهمها في:

1- تعد المعايير وحيدة الطرف، حيث لا تشكل حلا لمشاكل الآثار الخارجية .

2- غياب خاصية الحث على تطوير تقنيات الحفاظ على البيئة [مع غياب المنتجين في المحافظة على البيئة] .

---

[53] فريدة بوسكار، مرجع سابق، ص 25.
[54]- فريدة بوسكار، المرجع السابق، ص 26.

3- غياب عنصر اليقين المرتبط بالأضرار والذي يحد من فعالية المعايير .

4- تكلفة مرتفعة للقوانين الترتيبات التشريعية والتنظيمية .

رغم ذلك فإن الأدوات التنظيمية تبقي إجراءات ضرورية وتكون هذه الإجراءات القانونية ضرورية في حالات كثيرة ، خاصة عند الخسائر البيئية التي لا يمكن تعريفها، أو حين تكون صحة الإنسان مهددة، ومن ناحية أخرى يعتبر وضع القوانين شرطا أوليا لتفعيل النوع الثاني من الأدوات [الأدوات الاقتصادية].

ثانيا: الآثار الاقتصادية

على عكس الأدوات التنظيمية تعمل الأدوات الاقتصادية على إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخارجية الناجمة عن المشاكل البيئية ، وإهمال التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية على قوى السوق أو آلية العرض والطلب وذلك من خلال التأثير على نفقة الإنتاج .

تنقسم الأدوات الاقتصادية السياسية البيئية إلى ثلاث أصناف رئيسية، أولها يتعلق بتحديد تكلفة موارد البيئة، بينما يتعلق الثاني بدفع مقابل الجهود حماية البيئة، أما الثالث في إنشاء حقوق ملكية لهذه الموارد.

وهناك أنواع عديدة للأدوات الاقتصادية منها الجباية البيئية التي يتم التركيز عليها على سبيل المثال لا الحصر.

الجباية البيئية:

تحتل الجباية البيئية أو الجباية الخضراء التأثير الواسع من طرف صناع القرار السياسيين والاقتصاديين، ويعود ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها هذه الأدلة خاصة وأنها تساهم في توفير إيرادات مالية إلى جانب الحفاظ على البيئة، للجباية البيئية دور هام في استدخال الآثار الخارجية الناجمة عن التلوث والأضرار البيئية، إضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه وذلك باعتبارها:

- مكمل مهم بالنسبة للتشريع البيئي .

- تجعل الملوث يدفع ثمن الضرر والتلوث الذي يسببه ويعد ذلك من المبادئ الرئيسية السياسية البيئية.

- تعمل على إعادة توجيه الموارد نحو السياسة البيئية[55].

تعتبر الرسوم البيئية أحد أشكال الجباية البيئية، وتعبر هذه الأولى عن " حقوق نقدية مقتطعة من طرف الحكومة إزاء استخدام البيئة"[56] نقصد باستخدام كل نشاط يغير المحيط سلبا كالتلوث.

أصناف الرسوم البيئية: هناك ثلاث أصناف للرسوم البيئية تتمثل في:

أ/ الإتاوات أو الرسوم التحويلية: وتعد مثلا لتغطية التكاليف الخدمات بيئية و إجراءات خفض التلوث ، معالجة المياه [إتاوة الاستهلاك]، والتي يمكن أن تستخدم كنفقات بيئة متعلقة بالمياه .

ب/ الرسوم الحاثة: واسمها يدل عليها فهي موجهة لتغير سلوك المنتجين أو المستهلكين.

ج/ الرسوم البيئية الجبائية: من بين أهم الأهداف الأساسية لتطبيق الرسوم البيئة والتي تعد مبررات استعمالها منطقية ما يلي:

- استعمالها كوسيلة فعالة لإدماج تكاليف خدمات والأضرار البيئة مباشرة في أسعار السلع تطبيقا لمبدأ "الملوث يدفع" ولتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية من أجل الحفاظ على البيئة .

- حث المنتجين والمستهلكين على تحسين وتعديل سلوكهم نحو استعمال الموارد المتاحة لاستعمال فعال في الحفاظ على البيئة .

---

[55] فريدة بوسكار ، مرجع سابق ، ص 27.

[56] عبد الباقي محمد، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2009، ص 85.

- اعتبارها وسيلة من مجموع وسائل الرسوم البيئية، أي سياسة فعالة تهدف إلى محاربة مصادر التلوث.

- زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية نفقات البيئة[57] .

وفي الأخير لا يمكن المفاضلة بين الأهداف البيئة والأهداف المالية لأنه ينبغي على الضرائب أن تحقق الأهداف البيئة وليس الأهداف المالية وهذا ما صنعت لأجله.

[57] نفس المرجع، ص 86.

المبحث الثالث: السياسة العامة البيئية في الجزائر

المطلب الأول: الوضع البيئي في الجزائر

سعت الجزائر لإعادة الاعتبار للبيئة وحل المشاكل الاقتصادية لتدارك لآثار السلبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولمعرفة هذا المسعى لابد من العودة إلى سياسة الدولة الجزائرية بخصوص حماية البيئة وفحص ما تم رسمه وتسخيره وتوفيره لها.

تعتبر الجزائر حاليا ثاني أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة [2381740كام^2] ، تقع في الجنوب الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط، وتتميز بتنوع الموارد والتضاريس المختلفة، غير أن مردود الموارد الطبيعية للبلاد لا يتناسب مع ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة ومهششة بالظروف المناخية وكذا سوء توزيعها على الإقليم[58] .

وكذلك فالجزائر معنية هي الأخرى بالتهديدات البيئية، فمنذ أكثر من عشريتين من الزمن كان التهديد من انكماش مساحات الغابات واتساع مساحات الصحاري وتأثير التربية وتدهور المراعي وأنواع الأحياء التي تختفي وكذا مصايد الأسماك المنهارة، أما قائمة التهديدات حاليا قد أصبحت أطول كثيرا وتشمل ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون وانخفاض طبقات المياه الجوفية وارتفاع درجات الحرارة ، وجفاف الأنهار واستفاد الأوزون في الطبقات العليا من الغلاف الجوي، والعواصف الأكثر تدميرا وذوبان أنهار الجليد وارتفاع مستوى البحار وموت الشعاب المرجانية ...الخ[59].

من بين الخصائص البيئية للإقليم الجزائري نذكر ما يلي:

1/ نوعية الهواء:

يشكل الهواء أحد العناصر الأساسية للحياة ، وسبب ما عرفته الجزائر من تطور على الصعيد الحضري والصناعي، فقد تولد تلوث هوائي يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة وتنتج الملوثات الهوائية المنبعثة من عدد كبير من الأنشطة: مرور السيارات، الأنشطة

---

[58] Mostefa Khiati, Démographie et population (Alger ; OPU , 1996) P 09 .

[59] سمير بن عياش، **السايسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي**، دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009) ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، سنة 2011، ص 18.

الصناعية المخلفات المنزلية والزراعية، التدفئة المنزلية بمستوى أقل، أو ملوثات ناتجة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.

فكل هذه العوامل تشترك في تلويث الهواء ، كما أن للأحوال الجوية دور في مستويات التلوث الملاحظة، وكذا تغير درجات الحرارة، حيث تنقص حرارة الهواء كلما زاد الارتفاع، والهواء الساخن المحتوى على ملوثات ينتشر عموديا في حالة تقلب الحرارة ، وفي حالة الرياح القوية فإن السحب الدخانية المحتوية الملوثات المنبعثة من المدخنات العالية ، تدفعها بعيدا عن مصدرها بعدة كيلومترات فالملوثات لا تسقط بالضرورة بمصدر التلوث ومعظم المدن الجزائرية خاضعة لإنبعاثات جوية تختلف طبيعتها سواء كانت منتشرة [النقل ، التسخين] ، أو ثابتة [وحدات صناعية صغيرة، مزابل عمومية][60]

أولا : التلوث الناجم عن وسائل النقل:

كثرة استعمال وسائل النقل أدى إلى تركيز الرصاص في الجو ، وانبعاث نسبة عالية من الغازات السامة [ثاني أكسيد الكبريت ، أكسيد الآزوت] ، والمواطنون المعرضون لهذه الملوثات هم من أكثر المصابين بأمراض الربو والحساسية ، وغيرها من الأمراض التنفسية ، وخاصة فئة الشيوخ والأطفال [ثم تسجيل 544000 حالة ربو ، 1522 حالة سرطان الرئة ، 3536000 حالة التهاب شعبي مزمن وهذا حسب إحصائيات المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1996 ، كما أن لها تأثرات على المساحات الخضراء والإنتاج الزراعي ، والحيوانات والمحيط بصفة عامة ، وفيما يتعلق بالرصاص، فحسب المركز الجزائري للدراسات والبحث في المحروقات ، فقد سُجِل في سنة 1996 تركز سنوي متوسط يقارب 2مغ / م^3 بالنسبة لكل تجمع سكني فالمعايير المتوسطة المقبولة قد تم تجاوزها بكثير إذا ما أخذنا بالمعايير التي حددتها المنظمة العالمية للصحة [61]

فتلوث الهواء يتركز أساسا في مدينة الجزائر والمدن المحاذية لها :[البليدة ، تيبازة، بومرداس والبويرة، المدية] ، وكذا في مدن عنابة ووهران ويتفاقم خاصة على مستوى الساحل ،

---

[60] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، ص 57 .
[61] مرجع نفسه، ص 58 .

حيث الظروف المناخية المساعدة على الانتشار وتقلب الحرارة، غير الملائمة في كثير من الأحيان.

ثانيا : التلوث الصناعي:

عرفت الجزائر خلال السبعينات من القرن الماضي إنشاء مركبات صناعية عديدة ، تركزت على الشريط الساحلي وبعضها تم بناؤه على أراضي زراعية خصبة ، ولم يتم الاهتمام بالمناهج التكنولوجية الأقل تلوثا والأكثر توفيرا للطاقة وللمواد الأولية وللماء، وكذا عدم الاهتمام بأجهزة مكافحة التلوث، التي وإن وجدت فهي في حالة سيئة لا تسمح بإعادة تأهيلها،[62] وأهم الوحدات الصناعية المسببة للتلوث الجوي .

أ- مصانع الاسمنت:

تعتبر مصدر هام لتدفق غازات الاحتراق والدقائق الملوثة ، تتدفق منها سنويا حوالي 4569 طن من أكسيد الآزوت و 1200 طن من أكسيد الكربون و 464 طن من المركبات العضوية المتبخرة.[63]

ولهذا تصنف مصانع الاسمنت في الجزائر في الخانة السوداء، حسب الديوان الوطني للإحصائيات اعتبارا لما تنفثه من غازات الاحتراق وكذا الغبار المنبعث من أفرانها، كما أن تعطل المصافي أو قلة فعاليتها في معظم المصانع ، جعل منسوبية المنفوثات الغبارية حادة وأكثر خطورة على التوازن البيئي[64]. (الجدول رقم01) يبين أثقال التلوث (أطنان/سنة) الصادرة عن مختلف مصانع الاسمنت في الجزائر.

ب- وحدات إنتاج الجبس والكلس:

رغم أن القدرة الإنتاجية لهذه الوحدات ضعيفة [أقل من 20000 طن سنويا] ، إلا أنها مجهزة هي الأخرى بمنظفات معطلة في أغلب الأحيان بسبب المشاكل المتعلقة بالصيانة، حيث

---

[62] أحمد ملحة ، **الرهانات البيئية في الجزائر** ، الجزائر: مطبعة النجاح 2000، ص 90.
[63] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 66
[64] مليكة بوضياف ، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2006 ، ص 113 .

يتم تدفق من وحدة إنتاج الجبس لفل وريس ووحدة إنتاج الكلس أم جران حوالي 20250 طن من الدقائق سنويا و70 طن من أكسيد الآزوت و20 طن من أكسيد الكبريت، و08 أطنان من المركبات العضوية المتبخرة وهي تدفقات تضر بالطبيعة والنبات والصحة العامة[65].

ج- مصانع التكرير:

أهم التدفقات الصادرة عن هذه المصانع ناتجة عن احتراق غازات المحارق التي ساهمت في ارتفاع الغازات ذات المفعول الحراري والهواء الملوث أدى إلى تزايد الأمراض خاصة التنفسية [الربو ، سرطان الرئة ...].

مما سبق يتبين أن جميع هذه الوحدات معينة بالتلوث وما يسببه من أمراض كما يؤدي إلى أضرار اقتصادية تتمثل في إتلاف المحاصيل الزراعية ، مثل مركب الاسمنت بشلف الذي أدى إلى خسارة في الإنتاج الفلاحي بالمنطقة المحاذبة للمصنع قدر بـ مليون دينار[66].

د- مركب تحليل الزنك بالغزوات:

أنجز هذا المركب بهدف إنتاج 40000طن سنويا من الزنك و9000 طن سنويا من حامض الكبريت و 150 طن سنويا من الكاميوم [عنصر شبيه بالقصدير]، إلا أنه يشكل مصدرا التدفقات هامة من ديوكسيد الكبريت في الجو ، وانبعاثات دقائق المعادن الثقيلة الملوثة للجو.

ثالثا : نوعية المياه

تعاني شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الجزائر من التبذير والاستعمال غير العقلاني للموارد ، ووجود العديد من التسربات في الشبكات دون إصلاحها وبقائها على حالها لمدة طويلة وأحيانا تختلط المياه الصالحة للشرب مع تسربات شبكات صرف المياه القذرة ، كما توجد أنابيب لصرف المياه وأخرى لنقل المياه الصالحة للشرب غير مطابقة للمعايير مما أدى إلى ارتفاع نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، فمثلا ارتفعت خلال الفترة ما بين

---

[65] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 68.

[66] أسماء رزاق ، **آليات تمويل سياسة حماية البيئة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 2007 - 2008 ، ص 61 .

1993 و 1996 نسبة انتشار هذه الأمراض من 28.5% إلى 35.45 % لكل من 100000 نسمة ، وتعتبر الإصابة بمرض التيفويد أكثر الأمراض انتشارا، حيث تمثل نسبة ما بين 44% إلى 47% من مجموع هذه الأمراض[67] وسنتناول في هذا الجانب وضعية المياه العذبة وكذا المياه القذرة .

أولا: المياه العذبة

تشكل مسألة الموارد المائية في الجزائر ذات أهمية لأن نسبة 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة، ولكون موارد مياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض لا تعبأ إلا جزئيا إضافة للجريان غير المنتظم للوديان التي تجف تقريبا في فصل الصيف.

وفيما يخص الموارد المائية القابلة للتعبئة، تتوفر الجزائر على سقف سنوي يقدر بـ 11.5 مليار متر مكعب موزعة كما يلي :

- تعبئة المياه السطحية : 4.7 مليار $م^3$
- استغلال الحقوق الجوفية : - في الشمال : 1.8 مليار $م^3$

  - في الجنوب : 05 مليار $م^3$

مما يبين أن المياه متوفرة ولكن بحاجة للاستغلال العقلاني لتوظيفها بصفة إيجابية حسب نوعها:

أ/ المياه السطحية:

يتم تعبئة المياه السطحية من خلال انجاز السدود ، حيث تم إحصاء 52 سدا في الجزائر مثل [سد بن هارون بميلة ، قدارة وبني عمران ببومرداس، وبابار بخنشلة، وادي الفضة بشلف][68]، وتقدر القدرة الاستيعابية للسدود الكبرى والمتوسطة في الجزائر أكثر من 10 مليون

---

[67] سمير بن عياش، مرجع سابق، ص 26.
[68] ملحة ، مرجع سابق ، ص 54 .

متر مكعب، بينما عدد السدود التي تقل قدرتها الاستيعابية عن 10 مليون متر مكعب 65 سدا، أما الحواجز التلية المائية فيبلغ عددها ألف حاجز تستغل في مجملها الري وهي بحاجة دائمة للصيانة والتجهيز.

ب/ المياه الجوفية:

احتياطات المياه الجوفية في الجنوب الجزائري تسمح باستغلال حجم سنوي يقدر بحوالي 05 ملايير متر مكعب، في حين لا يمكن استغلال إلا مقدار 105 مليار متر مكعب من الحقول الباطنية في الشمال وتعبئة المياه السطحية تحتاج إلى السدود الباهظة التكاليف والمياه الجوفية كذلك تتطلب تحقيق تنقيب يكلف أموالا باهظة ولاسيما في الجنوب حيث الاحتياطات الأساسية كامنة في الحقول المائية العميقة والتي لا تتجدد إلا بأحجام ضعيفة[69] .

ثانيا: الصرف الصحي والمياه القذرة

يقدر إنتاج المياه القذرة الحضرية بحوالي 600 مليون م^3 سنويا ، وكانت نسبة الموصولين بشبكات صرف المياه العمومية تعادل نسبة 85 % سنة، وهذا بالنسبة لسكان المدن، فلا يزال يلاحظ تزايد تدفقات المياه القذرة الحضرية في الوديان الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا على نوعية المياه السطحية فهناك أجزاء هامة من الوديان تعاني من التلوث مثل [تافنة، المكرة الشلف، الصومام، السيوبس] فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة عام 1983، كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة الآثار على البيئة، فالصناعيون كانوا يفضلون المواقع السهلة التهيئة والقريبة من أماكن تواجد اليد العاملة، وطرق وشبكات المواصلات، إضافة إلى الظروف المسهلة للتخلص من النفايات حيث ساهمت هذه الوحدات في تلويث الوديان والسدود، مثل تلوث كل من سد بني بهدل وسد نجدة وسد لكحل[70].

وبخصوص المؤسسات الاقتصادية ، فبعض هذه الوحدات تتواجد بالقرب من مناطق تشكل خطرا محتملا على تلوث الموارد المائية ، فالمركبات والوحدات الصناعية تخلق يوميا أكثر من 200 مليون متر مكعب من المياه القذرة المحتواة على مواد ملوثة [مواد عضوية، المعادن

---

[69] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 30
[70] سمير بن عياش ، مرجع سابق، ص 28.

الثقيلة والهيدروكربون]، والولايات التي تولد بها أكبر حجم من المياه القذرة هي [عنابة، بسكرة، وهران] بحيث تصب هذه المياه غالبا في الوسط الطبيعي دون أن تخضع لأي معالجة مسبقة، فلا يعالج في أحسن الحالات سوى 20 مليون متر مكعب سنويا، أي ما يعادل 10 % من حجم المياه الناجمة عن المركبات والوحدات الصناعية[71].

ثالثا : مياه البحر

ينتج عن تدفقات السوائل الحضرية المضاف إليها تلك التي تنجم عن الأنشطة الصناعية التي تصب مباشرة في البحر، دون أي معالجة مسبقة تلوثا بكتيريا وبيولوجيا متزايد، كما تساهم بعض السفن وناقلات البترول في تلويث مياه البحر بزيت البترول ، المهدد للثروة السمكية[72] ، والجزائر تضررت من جراء هذا الوضع فحوالي 100 مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ ، الجزائرية ، و50 مليون طن من المحروقات .

يتم شحنها سنويا، من الموانئ الجزائرية، و10000 طن منها وتتسرب إلى الجو أثناء هذه العمليات وهذه التسربات يشكل خطرا بيئيا حيث أن طنا واحدا من البترول يمكن أن يعطي سحابة رقيقة إلى غاية 1200 هكتار من سطح البحر ، وعندما يتبخر الجزء القابل للتبخر من السطح فإن أجزاءه الثقيلة تتسرب في الأعماق فتتلف الحيوانات والنباتات البحرية[73].

ولمعالجة الحالات السابقة الذكر لا بد من تحسين وضعية تسيير الموارد المائية والتدخل بفعالية وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لهذا المجال لتفادي التلوث وانتشار الأمراض.

رابعا : نوعية التربة والنطاق النباتي

إن اكبر التحديات الحالية للتربة ليست فقط ما تنتجه من محاصيل وإنها تأثيرها بالتطور الصناعي والبيولوجي والنقل البري والبحري والجوي لهذه المحاصيل وما ينتج من ذلك من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وكذلك استخدام الطرق التقنية لزيادة هذه المحاصيل وما ينتج عنها من

---

[71] ملحة ، مرجع سابق ، ص 91 .
[72] بوضياف ، مرجع سابق ، ص110
[73] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 39

أضرار محتملة على التربة أما عن الإقليم الجزائري فيشتمل على مناطق صحراوية شاسعة بنسبة 87% من الإقليم، ومناطق سهبية جافة تشكل 09% منه ونسبة 04% يتقاسمها الشريط الساحلي والمرتفعات الجبلية ، فمن 238 مليون هكتار التي تضمنها مساحة هذا الإقليم توجد40 مليون هكتار قابلة للزراعة والمساحة الزراعية المستغلة منها لا تشكل سوى 7.5 مليون هكتار أي نسبة 18.75% وهي توجد في مجملها تقريبا بالمناطق الشمالية[74] وهذه الأراضي عرضة للتدهور والانجراف والتصحر كما يلي:

أ/ الانجراف المائي [الانجراف الذي تحدثه مياه السهول]

يصيب بصفة رئيسية الأراضي الانحدارية ويشكل أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في المرتفعات الجبلية، وقد زادت هذه الظاهرة من إجراء إتلاف الغطاء النباتي والأدغال ويمس أيضا المرتفعات التلية التي تحتوي على 83% من الأراضي المنحدرة ونسبة 17% المتبقية تقع في مرتفعات الأطلس الصحرواي، القليلة العطوبية بسبب ضعف حدة تضاريسها.

ب/ الانجراف الناتج عن عمل الرياح:

يصيب بصفة رئيسية المناطق الجافة ، ومع مرور الوقت اتخذت هذه الظاهرة أبعادا واسعة ، حيث يحتمل أن تتصحر حوالي 500000 هكتار من أراضي المناطق السهبية ويؤدي الانجراف إلى التقليص التدريجي للغطاء النباتي في المناطق السهبية وإلى تجريد الأراضي من تربتها بفعل الرياح [75].

ج/ التملح:

يصيب بصفة رئيسية السهول الزراعية للغرب الجزائري التي بلغت بعض أراضيها مستويات كبيرة من التدهور، وهي مرتبطة بالري غير المراقب، وينقص صيانة شبكات الصرف الصحي، مما أدى إلى صعود الحقول الجوفية وتزايد الملوحة واتساعها.

---

[74] - تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ،المرجع السابق، ص25 .
[75] المرجع نفسه ص. ص 26 ، 27 .

د/ التصحر:

هو زيادة رقعة الصحراء على حساب الرقعة الخضراء، سواء كانت زراعية أو غابات أو مراعي وتردي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية[76] والظاهرة تهدد الجزائر في 20مليون هكتار من الأراضي، كما يهدد ما يقارب 03 ملايين ساكن يعيشون في المناطق السهبية ، وخاصة المرتبطين باستغلال هذه الأراضي.

أسباب التصحر في الجزائر:

أسباب طبيعية:

- تناقص كميات الأمطار في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف.
- فقر الغطاء النباتي يقلل من التبخر، كما أنه يعرض التربة إلى الانجراف.
- انجراف التربة بفعل الرياح والسهول.
- زحف الكثبان الرملية.

أسباب بشرية:

- الضغط السكاني على البيئة
- تعدي الإنسان على النباتات باجتثاثه لها.
- تعدي على الأراضي بتحويلها إلى منشآت سكنية وصناعية وغيرها.

خامسا: العوامل البشرية المؤدية إلى تدهور الأراضي

أدت أنشطة بشرية غير ملائمة على أراضي هشة إلى اضطراب التوازنات الطبيعية كإتلاف الغطاء الغابي للاستغلال الزراعي، وكذا عدم تكييف التجهيزات الفلاحية، يضاف إلى ذلك تأثير التصنيع والعمران غير المطابق للشروط البيئية ، والزيادة غير منظمة في الماشية بالسهوب، إضافة إلى توسيع زراعة الحبوب بصفة لا عقلانية واستعمال المبيدات بطريقة غير منظمة، وغيرها من الممارسات التي أضرت بالتربة فالنشاط الزراعي فقد منذ الاستقلال حوالي

[76] ملحة ، مرجع سابق ، ص 134 .

250000 هكتار من المساحات الزراعية[77] وهذه الوضعية بحاجة إلى إجراءات عملية ردعية قصد الحفاظ على الأراضي وكذا القيام بحملات نوعية وتحسيس للفلاحين لترشد نشاطهم.

سادسا: التخلص من النفايات الصعبة

يؤدي سوء تسيير النفايات إلى التأثير على سلامة البيئة ونظافتها، ويعود ذلك إلى ما تحتوي من كميات مختلفة من المواد السامة، ويمكن تقسيم النفايات إلى:

أ/ النفايات المنزلية:

ينتج الجزائري يوميا ما يعادل 05 كغ من النفايات، وفي المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة ترتفع الكمية إلى 1.2 كغ في اليوم، وتقدر كمية النفايات المنزلية المتولدة سنويا، 5.2 مليون طن أو 10.2 مليون متر مكعب[78] .

أما عن طرق التخلص منها فيشكل تفريغ الفضلات الحضرية في المفارغ العمومية الحل الأسهل تقنيا ، ولكنه يتسبب في انبعاث الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات والقواضم[79]

ب/ النفايات الصناعية

تصنف النفايات إلى ثلاثة فئات وهي : النفايات العضوية [كالمحروقات والمخلفات الكيماوية]، النفايات المعدنية السائلة ، كالأحماض ، النفايات المعدنية الصلبة وكلها ساهم في التأثير على العناصر البيئة ، بالإضافة إلى خطرها على الإنسان وتمثل عملية تسيير النفايات الصلبة من أهم العوائق في المناطق الحضرية والصناعية بفعل المنشآت المصنفة التي تنتج 20مليون من النفايات الصناعية سنويا، أما عن الانعكاسات السلبية للنفايات الصناعية على المواطنين ، فتتمثل في ارتفاع عدد المصابين بالأمراض كالربو والحساسية[80].

ج/ النفايات الاستشفائية:

---

[77]- ملحة، المرجع السابق، ص. ص 55 ، 62 .
[78] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص. ص 60 ، 61.
[79]- مرجع نفسه، ص 62
[80] بوضياف ، مرجع سابق ص. ص 120،122 .

تتكون من النفايات التي قد تكون هدية، النفايات الكيماوية أو الصيدلية [الباطل مفعولها] والنفايات الخاصة كتلك المحتوية على الغازات المضغوطة، [النفايات المشعة وكذا المحتوية على المعادن ثقيلة [البطاريات، مقياس الحرارة][81]، وعدم احترام التنظيم المتعلق بمعالجة هذه النفايات ونقلها نحو المفارغ العمومية دون فرز أو معالجة مسبقة يترتب تهديد لنقل عدوى التهاب الكبد ومرض فقدان المناعة المكتسبة وأنواع التسمم المختلفة والأمراض بصفة عامة.

حيث هناك مؤسسات في الجزائر عملت على تحويل نفايات مصانعها أو استغلال النفايات بصفة عامة مثل ما قامت به مؤسسة "تونيك" المتخصصة في الورق والتغليف، حيث قامت مصالحها بعمليات استغلال بقايا وفضلات الورق المرمية بطاقة إنتاجية كانت تقدر بـ: 16500 كن سنويا[82]

سابعا: التنوع البيولوجي

تطور مفهوم التنوع البيولوجي ليتضمن صيانة وحماية ما يسمى بالموارد البيولوجية من كل عوامل التخريب والاندثار، وعلى هذا الأساس تم إنشاء المحميات الطبيعية وأحيانا تحت تسمية حظيرة وطنية وهي عبارة عن منطقة طبيعية تتميز بمظهرها الغابي في غالب الأحيان، وبتنوع مكوناتها البيولوجية من نباتات وحيوانات بحاجة العناية نظرا لندرتها والخصائص بيولوجية أخرى[83].

ورغم أهمية هذه المحميات والمناطق للحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية وعلى السلالات الأهلية التي تشكل ثروة خاصة للجزائر [مثل الأغنام ، الخيول ، الأسماك ، بالنسبة للحيوانات] و[أشجار التين والزيتون الحمص العدس، الفول، الفصة بالنسبة للموارد الوراثية النباتية] إلا أنه تم تسجيل فقدان حوالي 1215000 هكتار من الغطاء النباتي في الفترة ما بين 1955 إلى 1997 على المستوى الوطني، بسبب استصلاح الأراضي عن طريق نزع الغطاء النباتي أو الإفراط في الإرعاء أو الحرائق ، وكذلك تعرض أشجار الغابات لهجوم الحشرات

[81] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 70.
[82] ملحة ، مرجع سابق ، ص 81.
[83] مرجع نفسه، ص 82.

والأمراض إضافة إلى تعرض الحيوانات للصيد الحضور والاستغلال المفرط والفوضى للمناطق المحمية[84].

ثامنا: الشريط الساحلي

إن الواجهة البحرية الجزائرية تمتد على طول 1200كلم ، وتتميز بالتنوع الوسط الجغرافي والطبيعي وكذا تنوع الموارد ، وتتكون هذه الواجهة من هفجات كبيرة، ومن سهول ساحلية [المتيجة وتلال الساحل] ، ومن تضاريس مختلفة الارتفاع، حيث تتدرج فجوات عميقة تشكل جوفات واسعة، تمركزت فيها المدن الرئيسية والمواقع المينائية للبلاد، ويوجد عدد كبير من الشواطئ، ولا تمثل هذه المنطقة سوى عمق خمسين كيلومتر مربع، كذلك تتمركز معظم الأنشطة الصناعية في هذه المنطقة، حيث تشكل تجمعات (الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، سكيكدة وبجاية) لوحدها 74% من النسيج الصناعي، أما الأراضي القابلة للزراعة، فهي تحتل مساحة تقدر بـ: 1632000 هكتار من المنطقة الشاطئية، أما بالنسبة للأنشطة السياحية، فتخصص السياحة الاستجمامية للاستهلاك الداخلي بنسبة كبيرة، وإضافة على الضغط السكاني الناتج عن التجمعات المرتبطة بالنشاطات المختلفة (صناعة فلاحة، السياحة، الصيد) والهياكل القاعدية (الطرق، الموانئ، المطارات)، لقد تعرض الساحل لضروب التلف الناجمة عن التخطيط دون الحرص على الجانب البيئي وتعرضت مختلف الشواطئ إلى التلوث وسرقة الرمال، مما يستدعي ضرورة الرقابة الدائمة والتصدي لمثل هذه الممارسات بصفة فعلية ودائمة، كما أن الوحدات الصناعية المجاورة للسواحل تصب مياهها المستعملة وما تحمله من مركبات كيماوية ملوثة مباشرة في الشواطئ وهذا ما يؤثر على صحة المواطنين ويعرض الثروة السمكية للخطر[85].

تاسعا: المشاكل البيئية الشاملة.

تتعلق المشاكل البيئة الشاملة بالتهديدات البيئية التي يجب الاهتمام بها كتلك الناجمة عن الاعتداءات على طبقة الأوزون ، وكذا التغيرات المناخية ... الخ[86] والتي تتأثر بها الجزائر كغيرها من الدول .

---

[84] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص. ص 49 ، 51 .
[85] بوضياف ، مرجع سابق ، ص 117 .
[86] المرجع نفسه ، ص 117 .

1/ تقلص طبقة الأوزون

قدر استهلاك المواد المقلصة لطبقة الأوزون المقننة بواسطة بروتوكول مونتريال في الجزائر سنة 1991 ب 8144 طم لعدد السكان المقدرين ب 24.5 مليون ساكن ، أي ما يعادل 0.09 كلغ لكل ساكن في السنة ، مع العلم أن الجزائر لا تنتج المواد المقلصة لطبقة الأوزون وتستوردها من الخارج وهذه المواد توجد بآلات التبريد والإسفنج والعوازل ومواد التنظيف ومواد إطفاء الحرائق[87] .

2/ الاحتباس الحراري :

تنتج التغيرات الدورية للمناخ عن أوضاع محور الدوران للأرض بالنسبة للشمس ويترتب عنها ارتفاع في درجة الحرارة، واضطرابات جوية ومناخية، وأحيانا تؤدي إلى وقوع فيضانات تخلف القتلى والجرحى وتعرف هذه الظاهرة بالاحتباس الحراري، يتسبب الارتفاع المفاجئ للحرارة عن انبعاثات الغازات الساخنة الناتجة عن أنشطة الإنسان، فنشاط الإنسان واستهلاكه الواسع للمحروقات وصناعة الاسمنت والمحروقات، وكذا حرائق الغابات كلها ساعدت على ارتفاع درجة الحرارة وهذه الظاهرة مست الجزائر كغيرها من الدول[88]، ولقد توصل علماء المناخ إلى احتمالين اثنين ، أحدهما يبقى الزيادة الكونية في درجات الحرارة عند مستوى أقل من درجتين مئويتين ، والآخر يضعها في مستوى أعلى من درجتين وبموجب ذلك سوف يكون تأثير تغير المناخ من النوع نفسه ولكنه سيكون أكثر شدة في درجات الحرارة الأعلى، لتظهر مجموعة من المشاكل الخطيرة مثل: ارتفاع مستوى سطح البحر مهددا بغرق بعض المناطق المنخفضة والتأثير على الموارد المائية والإنتاج المحصولي بها يهدد الإنسان بشكل مباشر وانخفاض كل من ثروتين الحيوانية والغذائية بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض الخطيرة مثل الملاريا[89].

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي والقانوني لقطاع البيئة في الجزائر

أولا: المؤسسات والهيئات البيئية في الجزائر

---

[87] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التهيئة الإقليم والبيئة والسياحة ، تقرير حول حالة مستقبل البيئة 2005 ، ص 239 .

[88] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق ص 79

[89] محمد مصطفى الخياط، **تغير المناخ مواقف دولية متباينة**، السياسة الدولية، العدد 179 .

سنتناول في هذا الإطار دور المؤسسات الرسمية وكذا المؤسسات غير الحكومية والإعلام في رسم السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أ). المؤسسات الرسمية

فيما يخص الإطار المؤسساتي لقطاع البيئة فإنه قد عرف تشكيلات متنوعة مما جعله تابعا لعدة قطاعات [الري، الغابات الفلاحة، البحث العلمي، التربية والثقافة]، وعدم الاستقرار أدى إلى عدم فعالية هذا القطاع قبل ظهور وزارة خاصة تتكفل بقطاع البيئة ، ميما يجعل من الضروري الإبقاء على وزارة خاصة بقطاع البيئة لوحده دون جمعه بقطاعات أخرى مهما كانت مقترنة بالاهتمامات البيئية كقطاع السياحة مثلا أو قطاع الغابات أو الري أو الفلاحة (الجدول رقم 02) يبين المراحل المختلفة التي مر بها القطاع البيئي.

إن استقلال قطاع البيئة بوزارة متخصصة كان بداية من عام 2000، وهنا يتضح أوجه الاختلاف بين مرحلة سابقة كان فيها القطاع تابعا لوزارات ، ويتغير كل مرة بين التحويل والإلغاء والإلحاق والحل مما أضفى عليه صفة الاستقرار، وهذا يتم عن عدم الاهتمام به على عكس مرحلة ما بعد عام 2000، حيث تم إعطاء الأولوية لقضايا البيئة والقيام بعمل انسجام مؤسساتي بهدف مواجهة المشاكل البيئية، وجاء إنشاء وزارة التهيئة الإقليم والبيئة المزودة بمهام وصلاحيات أكثر تطابقا مع أهداف الإصلاحات الهيكلية، التي شرعت فيه الدولة وقد تمت هيكلة هذه الوزارة في مديريات مركزية كما هو موضح في (الشكل رقم:01)

إضافة لما سبق يساعد الوزير المكلف بالبيئة مدير الدراسات، ومفتشية عامة والمجلس لبيئة والمرصد الوطني للتكوين في البيئة، كما تم تأسيس امتداد عملي على المستوى المحلي والجهوي لهذه الدائرة الإدارية، وتم تشكيل هيئات وسيطة ذات الامتداد العلمي والتقني للإدارة إذا صممت في شكل وكالات للتنفيذ في خدمة العمل العمومي للبيئة ، وحاليا توجد عشر [10] هيئات:

المركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المحافظة الوطنية للتكوين على الهيئة المركزية، المركز الوطني للتنمية الموارد البيئية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، المحافظة الوطنية للساحل الجزائري للمياه،

الديوان الوطني للوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، الوكالة الوطنية للنقابات[90]، وهناك هيئات بصدد الإنشاء مثل المجلس التنسيق الشاطئ ومندوبية الأخطار الكبرى وكلها وكالات متخصصة لتدعيم دور الإدارة المركزية للبيئة.

ب). دور المؤسسات غير حكومية والإعلام في رسم السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

1. الجمعيات غير الحكومة

عرف المشرع الجزائري الجمعيات على أنها " تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مريح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص[91].

وعلى الرغم من أن حماية البيئة لم ترد صراحة في تعداد ميادين نشاط الجمعيات ،إلا أن حماية البيئة يمكن أن تندرج في إطار العديد من الأنشطة التي عددها قانون الجمعيات ، فالمشرع ترك المجال واسعا مما يمكن لأفراد من إنشاء الجمعيات البيئية، وقد تكونت بالفعل عدة جمعيات ذات طابع بيئي[92] وبالنسبة للجمعيات الوطنية فلها مكاتب محلية تنشط أيضا على مستواه، وتهدف هذه الجمعيات للتعريف بمشكلة تلوث البيئة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لتجنب ملوثات البيئة وإقامة ندوات ومؤتمرات علمية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وتعمل على نشر الوعي نحو حماية البيئة من التلوث وتقويم السلوكيات الضارة في هذا المجال، ولم يضع المشرع الجزائري نظاما خاصا لجمعيات الدفاع عن البيئة، فهي تخضع لأحكام قانون الجمعيات المشار إليه سابقا كما تمثل هذه الجمعيات المعتمدة أمام القضاء، وتمارس حقوق الطرف المدني للدفاع عن المصالح الجماعية للبيئة.

---

[90] تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 ، مرجع سابق، ص326

[91] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية العدد 53، الصادر بتاريخ 05 ديسمبر 1990 المادة 02 ص 1418 .

[92] سمير بن عياش، مرجع سابق، ص 37.

كما تتمتع الجمعيات المعتمدة كذلك بالحق اللجوء إلى القضاء الإداري للطعن في أعمال الإدارة أو قراراتها التي تمثل انتهاكا للبيئة، وعند مقارنة تجربة الجمعيات لحماية البيئة بين النظامين الجزائري والفرنسي، فالنشاط الخاص بحماية البيئة في فرنسا أكبر وأكثر تنظيما وتخصصا، فعدد الجمعيات التي تعمل في مجال حماية البيئة حوالي 05 آلاف جمعية ، وعدد الجمعيات المعتمدة ألف وخمسين جمعية .

وتعمل الجمعيات المدافعة عن البيئة على إبراز مميزات البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان وتكوين الوعي لحماية البيئة لدى المواطنين ، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة البشرية والحفاظ على الحياة الطبيعية وحماية النظم البيئية المختلفة البحرية والساحلية والصحراوية والجبلية والغابية وغيرها وذلك عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وكذلك بعقد الندوات أو إلقاء المحاضرات وإعداد الدراسات والأبحاث العلمية ذات الصلة بالبيئة وبإجراء الحملات التطوعية [93].

2. وسائل الإعلام:

يعتبر دور وسائل الإعلام جزء من السياسة العامة البيئة فهي تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى قطاعات المجتمع المختلفة وتشارك في تطوير السياسات العامة البيئية ومراقبتها وتهيء الجمهور لدعم تنفيذ السياسات البيئية، ومن الاهتمامات الرئيسية للإعلام البيئي إحداث تغيير سلوكي في مواقف الناس من البيئة، رغم أن هذا الاهتمام يبقى مطروحا في الإعلام الجزائري على مستوى الصفحات المحلية والحصص العامة وعدم تخصيص صفحات أو حصص خاصة به، وبأن التلوث الصناعي وتلوث البحر والشواطئ مجال الاهتمام في هذا الشأن ، تلبية مشكلة النفايات الصلبة والكوارث والتصحر والصحة البيئية [94].

ثانيا: الاهتمام بالتقنين لحماية البيئة في الجزائر

بمقتضى التعمق والمعالجة القانونية للسياسة البيئية ضرورة الإلمام بجميع الجوانب والآليات القانونية المرتبطة بالموضوع سواء ما تعلق بالتقنين على مستوى الدولي ، وخاصة ما

---

[93] المرجع نفسه ، ص 38.
[94]- سمير بن عياش، المرجع السابق، ص 38.

صادقت عليه الجزائر أو التقنين الداخلي وكذلك معرفة الأطراف المؤسساتية والتنظيمية التي تحكم تنظيم هذا القطاع مع بيان أوجه المقارنة والتحديث الذي تعرفه الآليات القانونية لحماية البيئة في الأنظمة الأخرى المتاحة مع التركيز على الفاعلين الرئيسين في صنع السياسة العامة للبيئة [المؤسسات الرسمية]، التي تمثل الفاعل الرئيسي المتحكم في هذه السياسة، خاصة مع حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر وعدم الوصول إلى مرحلة المشاركة السياسية الفاعلة والمساهمة الواضحة في إعداد السياسة العامة خارج الأطر الرسمية للدولة.

وقد سلكت الدول التي اهتمت بحماية البيئة أحد مسلكين " إما إصدار تشريعات متعددة بحسب عناصر البيئة أو إصدار تشريع واحد يشمل البيئة بالحماية بصفة عامة وعناصرها بصفة خاصة [95] وسلك المشرع الجزائري مسلك التعدد في التشريعات لحماية البيئة إلا أنه في مطلع سنة 1983 صدر قانون أكثر شمولا للعناصر البيئية، وهو قانون حماية البيئة[96]، والذي تناول مجموعة من الأحكام منها:

- حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية .

- حماية المحيط الجوي والمياه والبحر.

- تحسين إطار المعيشة ونوعيتها.

- حماية البيئة والإنسان من النفايات.

وهكذا يتضح لنا اهتمام المشرع الجزائري بمفهوم البيئة، فهو يصبغ عليها الحماية بصفة شاملة وهنا يتضح كيف قام صانع القرار بتقسيم السياسة العامة وأعاد النظر في نصوصها بعد التأكد من وجود نقائص فيها مما يبين أهمية التقييم الدائم للسياسة العامة، ولهذه الأسباب ظهر قانون جديد حماية البيئة في الجزائر بتاريخ 19 جويلية 2003 [97]، والذي حاول فيه المشرع أن يواكب المفاهيم الجديدة في إطار التنمية المستدامة والمبادئ الأساسية لهذا القانون هي :

---

[95] المرجع نفسه، ص 39.

[96] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 ، المتعلق بحماية البيئة الجريدة الرسمية العدد 06 ، الصادر بتاريخ 1983/02/08 ص 250

[97] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 43 ، الصادر بتاريخ 20 يوليو 2003 ص06.

- ترقية تنمية المستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها

- إصلاح الأوساط المتضررة.

- ترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة والاستعمال التكنولوجي الأكثر نقاء.

- تدعيم الإعلام والتحسيس والمشاركة للجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة[98].

كما حدد القانون الجزاءات الجنائية في حالة مخالفة أحكام القانون، ومن سلبيات هذا القانون الإحالة فيه للنصوص التنظيمية اللاحقة مما عطل تنفيذ بعض أحكامه .

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية وتدابير حماية البيئة في الجزائر

أولا: الاتفاقيات الدولية للبيئة

صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات البيئية منها[99]:

1/اتفاقية طبقة الأوزون: صادقت الجزائر يوم 20 أكتوبر 1992 على بروتوكول مونتريال لتصبح طرفا متعاقد في 18 جانفي 1993. والتزمت الجزائر في هذه الاتفاقية باعتبارها تستهلك كميات كبيرة للموارد المدمرة لطبقة الأوزون بالقضاء تدريجيا على هذه المواد، ووضع حلال لاستعمالها وفق الشروط المحددة للاتفاق.

2/ اتفاقية التنوع البيولوجي: عقدت في 06 جوان 1995، ومصادقة الجزائر عليها يجعلها ملزمة بإنجاز إستراتيجية وطنية تمكنها من حماية التنوع الحيوي، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تقييم الثروات الطبيعية للجزائر.

---

[98] سمير بن عياش، مرجع نفسه، ص 40.
[99] : ملحة ، مرجع سابق ، ص.ص 41-61.

3/ اتفاقية تغير المناخ: صادقت الجزائر على الاتفاقية سنة 1993، ويتضمن هذا الالتزام الوطني ما يلي: انجاز جرد وطني للغازات، وإنجاز إستراتيجية وطنية للتقليل من الغازات الساخنة ودراسة الآثار المحتملة الناتجة عن التغيرات المناخية.

4/ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر : تعتبر الجزائر من أوائل الدول التي طالبت وألحت على مكافحة التصحر، حيث عملت خلال مؤتمر "ريو" جاهدة من أجل خلق آلية تشريعية دولية، وقد وصل المجتمع الدولي إلى قرار في أعلى مستوى سياسي لتأسيس اتفاقية دولية لمكافحة التصحر التي اعتمدت في 17 جوان 1994 وأصبحت سارية المفعول في 16 سبتمبر 1996، وصادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في ماي 1996.

ثانيا: تدابير حماية البيئة في الجزائر:

أ. الإجراءات التنظيمية:

هناك مجموعة من الإجراءات التنظيمية وضعها المشرع الجزائري، تعتبر إجراءات ردعية لحماية البيئة في مختلف المجالات:

1. **الأمر (الإلزام):** يقصد به إلزام شخص طبيعي من طرف المشرع بالقيام بعمل ايجابي حيث من شان هذا الفعل أن يؤدي إلى حماية البيئة من الأضرار التي تصيبها. وكمثال على ذلك:

- **حماية الهواء والجو:** يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليل أو الكف عن استعمال الموارد المسببة في إفقار طبقة الأوزون.[100]

- **فيما يخص النفايات:** على كل منتج أو حائز للنفايات أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقل قدر ممكن و ذلك حسب قانون رقم:01-19

2. **الحظر (النهي):**

حيث هناك نوعين:

[100]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ،المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المادة 46

هناك حظر مغلق:يكون بالمنع الكلي لبعض الأعمال التي لها خطورة على البيئة كما جاء في قانون رقم03-10 حيث يمنع صب أو طرح المياه المستعملة أو رمي النفايات في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية و في الآبار

هناك أيضا حظر نسبي:يمكن القيام بعمل معين بعد الحصول على إذن التصريح من قبل السلطات المختصة و ظهر ذلك أيضا في قانون رقم03-10 حيث الشرط في عملية الشحن والتحميل المواد والنفايات الموجهة للغمر في البحر على ترخيص يسلمه الوزير المكلف بالبيئة.

3. **الترخيص:** هو العمل الذي لا يجوز ممارسته بدون إذن حيث تمنحه السلطات المختصة حسب أحكام تنظيمية تخص المؤسسات المصنفة، وظهر في خضوع المنشآت المصنفة حسب أهميتها وحسب الأخطار التي تنجز من استغلالها لترخيص من اجل ممارسة نشاطها.

4. **التصريح (الإبلاغ):** حيث من خلاله تستطيع الإدارة أن تقوم بعملية الوقاية لمواجهة احتمالات التلوث حيث يكون الإبلاغ إما مسبقا مثل الإبلاغ عن موعد نقل المواد الخطرة أو الإبلاغ لاحق عن ممارسة نشاط زراعي نظرا لكمية و أنواع المبيدات و الأسمدة الكيميائية المستعملة.

5. **الترغيب:**هو عبارة عن تحفيز على إعادة استخدام و استغلال الموارد و العناصر التي يؤدي وجودها وتراكمها إلى تلوث البيئة. وهو ما جاء في قانون رقم03-10 إذ منح حوافز مالية جمركية للمؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات التي تسمح في سياق صناعتها أو منتجاتها بإزالة أو تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري و التقليص من التلوث في كل أشكاله.[101]

6. **العقوبات:** وهو تقرير الجزاءات المناسبة على المخالفين للقوانين والمسببين في الأضرار البيئية ،سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين،وذلك من خلال الإنذار والتنبيه بتجنب أو تخفيض الأعمال الملوثة أيضا من بين العقوبات كانت تسعي إلى إلغاء التراخيص.

ب.الإجراءات الاقتصادية:

هذه الإجراءات جاءت كاستجابة لمتطلبات حماية البيئة، أي الحد من إضرار التلوث البيئي ،و كذا تحقيق مفهوم التنمية المستدامة،حيث الأهداف البيئية المطبقة في الجزائر تركز أساسا على الإجراءات الردعية (الرسوم البيئية)،حيث في قانون المالية لسنة1992 تم استحداث أول

[101] قانون رقم 03-10،مرجع سابق ،المادة: 55

رأس بيئي تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة ،ليتم بعد ذلك في سنوات"2000-2001"، "2002-2003" "2005-2006" تعديل معدلات الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة سنة 2000 مما جعلها أكثر تحفيزا لحد ن التلوث

يتضمن مضمون الأدوات الاقتصادية البيئية الجزائرية ما يلى:

الرسوم البيئية:قبل سنة 2000 قامت الجزائر في إطار تطبيق المبدأ العالمي الملوث يدفع بتدعيم و تأهيل الهيئات و المصالح التقنية و الإدارية حاليا لتفعيل عملية جباية المبالغ المستحقة بموجب الرسم على النشاطات الملوثة و الخطيرة.

و يمكن تقديم مختلف الجبايات البيئية كما يلي:

- **الرسوم الخاصة على النفايات الصعبة:**

رسم رفع القمامات المنزلية

رسم تحفيزي لعدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية والاستشفائية

رسم تحفيز عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و الخطيرة .

- **الرسوم المتعلقة بالأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة:**

تتضمن هذه الأنشطة نوعين:

الأنشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

الأنشطة الخاضعة للترخيص المسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة، أو الوالي المختص إقليميا،أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص[102].

- **الرسوم المرتبطة بالانبعاثات الجوية الملوثة:**

الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي:من اجل الحد من التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي وبموجب قانون المالية2002 تم تأسيس رسم تكميلي على الكميات

[102]- فريدة بوسكار، المرجع السابق، ص.ص 54-55

المنبعثة من المنشات المصنفة والتي تتجاوز العتبة القانونية المسموح بها،حيث يتم حسب مبلغ هذا الرسم بالاعتماد على المعدلات الأساسية للرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة،كما يتم زيادة مبلغ هذا الرسم.

الرسم على الوقود:تعميم الوقود للتطبيق[103].

- **الرسم التكميلي على المياه المستخدمة للصناعة:**

تحسب تماما حسب مبادئ الرسم التكميلي على التلوث الجوي لأسباب صناعية ،حيث جاء بغرض تخفيف الفضلات الصناعية.

الرسم على الأكياس البلاستيكية.

ومنه نجد أن حصيلة الجباية الخضراء لم تخصص كلها لحماية البيئة ،و بالتالي أبعاد هذه الرسوم عن تحقيق هدفها و تقليص جحم الموارد المخصصة للأنشطة البيئية.[104]

المطلب الرابع: الاستدامة البيئية في الجزائر

أولا: التنمية المستدامة

"التنمية المستدامة تعتبر مجمل الإجراءات التي يقوم بها الإنسان لاشباع حاجياته وتحسين نوعية حياته والارتفاع بها نحو الأفضل، وينبغي ألا تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم وهذا يستدعي إدارة هذه الموارد بطريقة واعية بعيد عن الاستشراف الجائز لها واستثمارها بالشكل المعقول".[105]

وعرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة 1987 على أنها: "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية واحتياجاتهم[106]

---

[103]- نفس المرجع، ص.ص 56-57.
[104]- فريدة بوسكار، المرجع السابق، ص 58
[105]- فريدة بوسكار، مرجع سابق، ص 60.
[106]- حدة فرحات، "استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في مجلة الباحث، الجزائر، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009-2010، ص 12.

وللتنمية المستدامة أربعة أبعاد وهي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد التكنولوجي والبعد البشري.

البعد البيئي: تعني التنمية المستدامة بعدها البيئي حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء التي يعاني منها سكان العالم، ولاسيما الأجيال القادمة، وبالتالي فإنه تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الحضري والغابات.

وعليه فلابد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري استخداما أكثر كفاءة، وأيضا استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة، والمحافظة على المياه بوضع حدود الاستخدامات المبددة تحسين شبكات المياه.

البعد الاقتصادي: يعني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، حيث يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

إن التنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين، ليس في أخذا بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب، بل تقديرها لمجموع العلاقات القائمة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية.

كما تمنح التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة مبنية على التآزر بين الإنسان والبيئة الأفضلية للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الدموية الكبيرة بالإضافة إلى أنها تدافع عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية التي تأخذ في حساباتها على المدى البعيد للتوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية والطبيعية والنباتية.

البعد التكنولوجي: تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من نظيرها المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث في الدول المتقدمة.

والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيا المحسنة وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمختلفة بجانب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيا أنظف وذات فكرة عالية تتناسب وظروف الدول النامية.[107]

البعد البشري: تتطلب التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل الحد من النمو المطرد للسكان، إذ أن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن لتوزيع السكان أهمية على الاتجاهات الحالية في التوسع وفي التحضير من تأثيرات وبالتالي فإن التنمية المستدامة تعني التنمية الريفية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، كما تنطوي التنمية المستدامة على تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية بما يعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية وتوفير الرعاية الصحية النظيفة وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستثمار في رأس المال البشري.

ولوضع سياسة صحيحة لتحقيق التنمية المستدامة يجب وضع مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها تحديد مدى اتجاه البلد نحو استدامة التنمية، ومن بين هذه المؤشرات:

* **المؤشرات الاجتماعية:** المتمثلة في تفاوت الدخول ومعدل البطالة ونسبة إكمال التعليم الابتدائية والثانوية...الخ بالإضافة إلى الفقر البشري.

* **المؤشرات الاقتصادية:** مثل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجتماعي، نصيب الفرد السنوي من استخدام الطاقة، والمسافة التي يقطعها كل فرد حسب وسيلة النقل يوميا.

* **المؤشرات المؤسسية:** وتتمثل في الخسائر البشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية، والإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يقيس مدى مشاركة الدولة عصر المعلومات.

---

[107]- بحوث ومذكرات اقتصادية، تم تفحص الموقع يوم 2015/09/07
www.memoireeconomique.blogspot.com/2011/09/blog-post-1519.html

* **المؤشرات البيئية:** تعد الأرض بما تحمله من خبرات مخزن للثروات الطبيعية وعليه إن استغلال هذه المؤشرات يجب أن لا يصل حد الاستغلال المفرط فالأرض يجب حمايتها من التلوث والتصحر، كما يجب الحفاظ على المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحار من التلوث الذي تسببه النفايات الصناعية والمنزلية والهواء أيضا يتعرض للتلوث بالغازات التي تفرزها المصانع ووسائل النقل، لذلك يجب الإقلال من هذه الغازات قدر المستطاع.[108]

ثانيا: الأبعاد البيئية للاستدامة

تتمثل الأبعاد البيئية للاستدامة في أبعاد اجتماعية واقتصادية ومؤسساتية

البعد الاجتماعي: هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة، مع كفالة حقه في نصيب عامل الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء) فضلا أن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى معيشته (عمل، ترفيه، وقود) وذلك دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

البعد الاقتصادي: وينبع من كون البيئة قاعدة للتنمية وآي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومنه يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والمورد.

البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

توفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، الرقي المفرد للمجتمعات ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لالتزاماتهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة يرتبط جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها.[109]

---

[108]- بحوث ومذكرات اقتصادية، مرجع سابق.
[109]- فريدة بوسكار، مرجع سابق، ص 65.

ثالثا: جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة

وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وذلك من أجل ضمان إدماج البيئة في التنمية في عملية اتخاذ القرار، منها وجود مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صيغة استشارية.

وفي إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة التي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديمغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة، وقد لوحظ مع ذلك أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيات وغياب الأنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21.[110]

حيث يتضح من خلال (الجدول رقم: 03) البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

رابعا: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

1. مشروع حماية الساحل
2. مشروع حماية التنوع البيولوجي
3. إنجاز مشروع خاص بالبيئة

[110]- الاستدامة في الجزائر، تم تفحص الموقع يوم: 2015/08/15 www.uneca.na.org/arabe/un/documents

4. وضع دراسة خاصة بتوفير الماء الشروب

5. عمليات تحسين المحيط الحضري

6. مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية.

في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفع النفايات « CEF » وفي أهم المراكز الحضرية للبلاد.

إضافة إلى أن هناك أعمال قيد الإنجاز نذكر منها:

– تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

– وضع جهاز مراقبة للهواء.

– مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية "دنيا" والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتار بين الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

– إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط « PAM » والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

– تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAM SAR في أحواض أبيرة.[111]

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 07 مناطق نذكر منها: (غابات الأرز بخنشلة، حاتن تيوت بالنعامة، غابات السنبلة بالجلفة، منطقة واد الطويل بتيارت، منطقة تين هنان بتمنراست).

إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن والتنسيق، الحكم الراشد، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة

[111]- بحث حول التنمية المستدامة، تم تفحص الموقع يوم 2015/09/29 www.djelfa.info/vb/sho/thread.php?=229734

قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل، هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي على التراب الوطني، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى "دعم الأنشطة المنشئة للشغل والمداخيل وتقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وغاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي، وهي اليوم تجسد عبر العديد من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية.[112]

ومنه نرى بأن الجزائر بالرغم من أن بعض مؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فإن المثال لتبسيط الفجوة بينها وبين الدول الأخرى المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على التطبيق لمخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نطاق الضعف المتعلقة بالمسألة، بالانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية بالإضافة إلى تكثيف سياسات الوعي البيئي، أيضا محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة.

خلاصة الفصل:

تعاني العديد من الدول من أثار المشكلات البيئية التي تنعكس على جميع المجالات، لذلك تسعى جاهدة إلى إيجاد حلول لها، من خلال تبني سياسة واضحة المعالم، واستعمال أفضل الأدوات في الحد من تلك المشكلات وحماية البيئة من التدهور واختلال توازن النظام البيئي، حيث يختلف تطبيق هذه الأدوات من دولة إلى أخرى وفقا لمعايير بيئية معينة يتم من خلالها معرفة مدى فاعلية السياسة البيئية. حيث الجزائر مثلها مثل غير الدول في العالم تعاني من عدة مشكلات بيئية كتلوث المياه والتصحر وتلوث الهواء مما جعلها تعمل جاهدة للحد من تفاقمها من

[112]- مرجع نفسه.

خلال وضع مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية البيئة بالإضافة إلى مصادقتها على عدة اتفاقيات دولية وللحد من هذه الأضرار وتحقيق التنمية المستدامة للمورد، وضعت الجزائر مجموعة من الأدوات الردعية يعاقب من خلالها من الحق الضرر بالبيئة حيث تطبيق هذه الأدوات يؤدي إلى تحقيق بيئة نظيفة وسليمة للإنسان بالإضافة إلى التقليل من الأخطار البيئية أيضا تسعى إلى وضع مخططات وبرامج بيئية تنطلق من الواقع الموجود وتصور ما سيكون عليه المستقبل..

الفصل الثاني

قطاع البيئة في ولاية سعيدة (دراسة ميدانية)

خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية، واتخذنا ولاية سعيدة كعينة معتمدا على منهج دراسة الحالة بهدف وصف حالة حماية البيئة بهذه الناحية بدقة، مع تحديد برامج ومشاريع التنموية في هذا المجال وقد استدعت الدراسة التوقف عند المشكلات البيئية العميقة التي تشهدها الولاية من خلال تشخيصها ومعرفة أسباب حدوثها بالإضافة إلى مجهودات مديرية البيئة في إعداد برامج تحسيسية وتوعوية، إحياء أيام دراسية وإعلامية، إضافة إلى متابعة المشاريع الحضرية الكبرى والإستراتيجية للولاية، وتصنيف المساحات الخضراء وأهم الصعوبات والمعوقات التي تقف أمامها، بالإضافة إلى دور الجمعيات التطوعية في حماية الطبيعة والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وتحديد المشكلات البيئية والمشاركة في ايجاد الحلول لها. بالإضافة إلى تشخيص الوضع البيئي في ولاية سعيدة، من خلال استبيان لفهم مختلف آراء وانتظارات المواطن على المستوى المحلي في المجال البيئي.

المبحث الأول : المشاريع والبرامج التنموية القطاعية والبيئة الصناعية.

استفاد قطاع البيئة في الولاية من عدة مشاريع في إطار مختلف البرامج التنموية كالبرنامج التنمية القطاعي PSD ، برنامج الهضاب العليا، والبرنامج التكميلي للتنمية الاقتصادية.

1/ البرنامج العادي :

تضمن هذا البرنامج عدة مشاريع منها دراسة المخطط التوجيهي لتسيير وجمع وإزالة النفايات الحضرية، وإنجاز مركز الردم التقني للمجمع الحضري سعيدة، عين الحجر، وأولاد خالد. حيث نسبة تقدم الأشغال قدرت بـ 100% .

2/ برنامج الهضاب العليا :

هذا المشروع تضمن أيضا دراسة المخطط التوجيهي البلدي لتسيير وجمع وإزالة النفايات الحضرية لـ 10 بلديات بالاضافة إلى :

- إنجاز مركزي تحويل النفايات لبلديتي سيدي أحمد ومولاي العربي.
- إنجاز مركزي تحويل النفايات لبلديتي المعمورة وعين السخونة.
- تكوين عمال البلديات في مجال تسيير النفايات.
- مشروع حماية وبلورة الأوساط الطبيعية والمساحات الخضراء.
- تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي.
- ترقية الطاقة المتجددة والنظيفة.

- دراسة وإنجاز دار البيئة.

3/ البرنامج التكميلي للتنمية الاقتصادية :

نجد أن هذا البرنامج تضمن عملية دراسة وإنجاز واقتناء لوازم مقر مديرية البيئة مع سكن وظيفي[113].

المطلب الأول : مركز الردم التقني وايجابياته

مركز الردم التقني أو مركز ردم النفايات هو مركب مصمم لحفظ النفايات المختلفة لمدة ما بين 10 إلى 20 سنة، يتكفل بتسيير النفايات لـ 03 بلديات سعيدة، أولاد خالد، عين الحجر، حيث أن عملية الردم تتم وفق طرق وعتاد تقني حديث، من بداية استقبال النفايات مرورا بعمليات الوزن والردم والوضع في الخنادق العميقة، كما وفر مركز الردم التقني الذي سجل لفائدة الولاية في مخطط التنمية القطاعي 29 منصب عمل، و14 منصب لمركزي تحويل النفايات لبلديتي سيدي أحمد، مولاي العربي، عين السخونة، المعمورة، ومفرغة النفايات الهامدة (نفايات البناء بالحجرة الطويلة)[114].

كما سجل قطاع البيئة لسنة 2011 مشروع انجاز مركزين لردم النفايات انتهت بشأنها الدراسات التقنية وذلك عبر بلديات سيدي بوبكر وأولاد إبراهيم.

ايجابيات مركز الردم التقني :

من بين ايجابيات مركز الردم التقني نذكر منها :

---

[113] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، مديرية البيئة لولاية سعيدة، الدورة العادية الرابعة لمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، ص 03.

[114] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 08.

♦ غلق المفارغ الفوضوية التي تؤدي بتسربها تلويث المياه الجوفية على المدى المتوسط أو الطويل.

♦ استغلال النفايات في الاستثمار، باعتبارها استثمار بيئي مربح، فالنفايات تحول إلى مواد أولية، تستغل بمختلف المؤسسات لتكون مجالا خصبا لجلب المستثمرين وتوفير مناصب عمل للأيدي البطالة.

♦ كذا استغلال الشباب في العمل بفرز النفايات وإنشاء مؤسسات مصغرة بتشجيع من الوكالة الوطنية لدعم الشباب والفرع المحلي للوكالة الوطنية للنفايات للاستثمار بجمع واسترجاع البلاستيك وجمع واسترجاع الورق والكرتون، جمع الزجاج، وجمع النفايات العضوية وتحويلها[115].

المطلب الثاني : تسيير النفايات وفعاليتها

I/ النفايات :

- النفايات : هي كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو كل غرض يقوم الحائز بالتخلص منه أو رميه.

♦ حيث يوجد أنواع مختلفة من النفايات منها :

1- النفايات المنزلية : هي كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية إلى غير ذلك. أي هي كل ما يشبه في مكوناتها النفايات المنزلية.

2- النفايات الضخمة : كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية حيث نظرا إلى ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع النفايات المنزلية.

[115] : مرجع نفسه، ص 08.

3- النفايات الخاصة : كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي بفعل طبيعتها لا يمكن جمعها ونقلها ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية والنفايات الهامدة.

4- النفايات الخاصة الخطرة : كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها، وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة العمومية والبيئة.

5- نفايات النشاطات العلاجية : كل النفايات الناتجة عن نشاطات الفحص، والمتابعة والعلاج الوقائي أو العلاجي في مجال الطب البشري وحتى البيطري.

6- النفايات الهامدة : كل النفايات الناتجة عن استغلال المحاجر والمناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم، والتي لا يطرأ عليها أي تغيير فيزيائي أو كيماوي أو بيولوجي عند القائها في المفارغ[116].

II/ تسيير النفايات : كل العمليات المتعلقة بجمع النفايات وفرزها ونقلها وتخزينها وتثمينها وإزالتها بما في ذلك مراقبة هذه العمليات[117].

فعالية تسيير النفايات:

إن مشكلة تسيير النفايات مازالت قائمة، ومما يلاحظ أن ولاية سعيدة الحضيرة المخصصة لجمع النفايات تكاد تنعدم حيث تعتمد هذه العملية على الجرارات والشاحنات العادية التي لا تسمح بجمع النفايات كما يجب إضافة إلى تساقط حجم معتبر أثناء عملية النقل والتفريغ في الأماكن المخصصة.

والملاحظ ميدانيا هو بقاء النفايات المنزلية منتشرة في النسيج العمراني بشكل فوضوي مما يؤدي إلى تدهور البيئة الحضارية بسبب :

- تدهور حالة الوسائل المستخدمة من مرحلة عدم الجمع وكفايتها.

---

[116] : قانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وتسييرها، المادة 02.
[117] : نفس المرجع ، مادة 02.

- نقص معدات الجمع وتدهور حالة الموجود منها لانعدام الصيانة.

- افتقاد عمال النظافة إلى التكوين الأولي.

- عدم تبني إستراتيجية واضحة لتأطير المجتمع المدني لحماية البيئة[118].

المطلب الثالث : تهيئة المساحات الخضراء ومشروع ترقية الطاقة المتجددة

أ- تهيئة المساحات الخضراء:

في إطار تجميل البيئة ومحيط المدينة أنجزت عدة عمليات لتوسيع وتهيئة المساحات الخضراء بإعادة الاعتبار للحدائق والمرافق العمومية .

وفي هذا المجال استفادت الولاية من مشاريع حماية وبلورة الأوساط الطبيعية والمساحات الخضراء للمحافظة على الفضاءات الطبيعية التي تتوفر عليها الولاية، أو تحويلها إلى فضاء للراحة والاستجمام. كما هو الشأن بالنسبة لغابة سعيدة القديمة، حيث يمنع أي استعمال لها خارج مجالها الطبيعي، ومنع اقتطاع أي مساحات لإقامة أي مشاريع بها.

فقد شرعت مديرية البيئة في تهيئة بعض المساحات كفضاءات للراحة والاستجمام موجهة للعائلات. بعد تسجيل نقص ملحوظ في مثل هذه الفضاءات نتيجة تقلص المساحات العقارية بالمراكز الحضرية بالولاية[119].

ومن بين المشاريع التي سجلت في إطار تهيئة المساحات الخضراء:

1/ مشروع حماية وبلورة الأوسط الطبيعية والمساحات الخضراء (الحصة الأولى والثانية).

- طبقا للقانون 07-06 فإن المادة 11 تشير إلى أنه:" يتم التصريح بتصنيف المساحات الخضراء كما يلي:

[118] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 13.
[119] مرجع نفسه، ص 22.

الحدائق العمومية : بموجب قرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي وبموجب قرار من الوالي بالنسبة للحدائق العامة الواقعة بالمدينة مقر الولاية.

المادة: 24: "يخضع تسيير المساحات الخضراء للسلطة التي قامت بإجراء التصنيف للمساحة الخضراء المعنية"[120].

المادة 27: تحدد شروط تسيير وصيانة الحدائق الجماعية أو الحدائق الاقامية وكذا التكاليف الخاصة المترتبة على المقيمين. لاسيما منهم المكلفون بالمحافظة عليها عن طريق التنظيم[121].

2/ مشروع ترقية الطاقة المتجددة والنظيفة :

يندرج المشروع حسب المشرفين عليه في إطار الحفاظ على البيئة وعدم تلويثها بالغازات السامة فضلا عن تجسيد مبدأ الاهتمام بالطاقات المتجددة والبديلة، كما تأمل الجزائر تنفيذ استراتيجية شاملة مستدامة ستجعل البلاد من كبار منتجي الكهرباء البيئية حيث يهدف هذا البرنامج إلى خفض استهلاك الكهرباء بالإضافة إلى تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر فرص عمل متعددة للشباب.

منافع استعمال الطاقة المتجددة:

- غير ملوثة للبيئة.

- تسخين المياه والتدفئة بواسطة الطاقة الشمسية أصبحت طريقة اقتصادية.

- تعتبر الطاقة الشمسية أحسن وسيلة للتبريد حيث أنه كلما زاد الإشعاع الشمسي كلما حصلنا على التبريد.

- كلما ازداد استعمالنا لها كلما وجدنا أنفسنا في وضع أفضل في ما يتعلق بتقليص واردات النفط وتخفيض درجة التلوث وكمية الغازات المنبعثة المسببة للاحتباس الحراري.

---

[120] : قانون 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير حماية وتطوير المساحات الخضراء، المادة 24.
[121] : نفس المرجع، المادة 27.

♦ ولأهمية المشروع باعتباره أول تجربة على المستوى الوطني، تضمنت المجلة العالمية الصادرة باللغة الانجليزية في احد صفحاتها مشروع إنشاء نظام تكييف جيوتارميك بالمدرسة الابتدائية سي بن صالح بسيدي عيسى ببلدية سيدي عيسى[122].

المطلب الرابع: البيئة الصناعية

البيئة الصناعية هي المنطقة التي تقوم فيها صناعة ما ، وتنتج مشاكل البيئة الصناعية من التلوث الناتج من الصناعات الثقيلة ومصانع تكرير البترول والاسمنت وغيرها وهو لا يلوث منطقة المصنع فقط ولكن ينتشر في جميع المناطق.

1/ محولات الاسكارال:

نظرا لحالة المحولات الاسكارال الغير مستعملة وكيفية تخزينها على مستوى مالكيها ولتفادي جميع الأخطار التي يمكن أن تنجم عنها، قررت مديرية البيئة اتخاذ إجراءات بخصوص تخزينها في مكان يتوفر على كل الشروط من حيث الموقع والأمن وذلك بالتنسيق مع مدير المركز الردم التقني حيث يتم تحويلها إلى مراكز تحويل النفايات المتواجدة في كل من بلدتي المعمورة وسيدي أحمد.

ولقد عقدت عدة اجتماعات للجنة الولائية الاسكارال والتي تقرر من خلالها ما يلي:

1- زيارة معاينة من طرف أعضاء اللجنة للموقع (مركز تحويل النفايات بالمعمورة) الذي سيحوي محولات الاسكارال.

2- إعداد البطاقة التقنية لعملية نقل وتخزين محولات الاسكارال.

3- تسطير برنامج لعملية النقل الذي حدد في أيام العطلة الربيعية لتفادي أي حادث ممكن أن ينجم على مستوى المؤسسات التربوية.

4- تبليغ جميع المؤسسات المعنية بالعملية مع العلم أن المؤسسات التربوية ستكون أول من ستمسه عملية الترحيل المحولات الاسكارال[123].

---

[122] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 30.

2/ التلوث الجوي:

تبعا للزيارات التفتيش المتعددة لوحدة صناعة الاسمنت بالحساسنة وكذا الإعذارات بخصوص الغبار والغازات المنبعثة في الجو، وبعد إمضاء العقد التأهيلي البيئي بين وزارة التهيئة الإقليم والبيئة والوحدة الاسمنت والذي ينص على الحد من التلوث بوضع آليات جديدة للحفاظ على البيئة.

وفي هذا الإطار قامت وحدة الاسمنت من اقتناء جهاز لتصفية Filtres a manches وسيتم تركيبه خلال السداسي الأول من السنة الجارية حسب البرنامج الوحدة.

3/ عملية إزالة الأكياس البلاستيكية :

في إطار عملية إزالة الأكياس البلاستيكية الغير مستعملة بمبادرة من وزارة تهيئة الاقليم والبيئة وبتمويل من الصندوق الوطني ضد التلوث، استفادت الولاية من هذه العملية حيث قامت مديرية البيئة للولاية من اختيار المؤسسات على أساس avis de consultation restreinte أسندت إلى 05 مؤسسات عبر ثلاث بلديات على التوالي : 03 مواقع ببلدية سعيدة، 01 بالرباحية و 01 ببلدية يوب[124].

المنشآت المصنفة :

تعريف المنشأة المصنفة :

المنشأة المصنفة هي وحدة تقنية ثابتة يمارس فيها نشاط أو عدة أنشطة من النشاطات المذكورة في قائمة المنشآت المصنفة المحددة في التنظيم المعمول به، وتتمثل المؤسسة المصنفة في مجموع منطقة الإقامة والتي تتضمن منشأة واحدة أو عدة منشآت مصنفة تخضع لمسؤولية شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص يحوز المؤسسة والمنشآت المصنفة التي تتكون منها.

---

[123] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 13.
[124] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص. ص 14-15.

ب/ أقسام المؤسسة المصنفة :

تنقسم المؤسسة المصنفة إلى :

♦ مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى AM : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة وزارية (رخصة وزارية 04).

♦ مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية AN : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة الوالي المختص اقليميا (رخصة ولائية 41).

♦ مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة : APAPC تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لرخصة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص اقليميا (رخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي 114).

♦مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة D : تتضمن على الأقل منشأة خاضعة لتصريح لدى رئيس المجلس الشعبي (تصريح 110).

ج/ رخصة الاستغلال :

تتمثل رخصة الاستغلال في وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعينة تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وصحة وأمن البيئة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما لاسيما أحكام هذا المرسوم، ولا تحد رخصة الاستغلال ولا تحل محل أي رخصة من الرخص القطاعية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما[125].

أثر المنشآت المصنفة على البيئة :

هناك عدد كبير من الأنشطة البشرية التي تشكل مصدرا لمخاطر مختلفة (انفجار، حريق، انبعاثات سامة، ضجيج ....) ومن أجل تحديد جميع المخاطر الصناعية كانت الأنشطة الصناعية موضوعا للتصنيف تحت عنوان المنشآت المصنفة لحماية البيئة حيث هناك المخاطر الناجمة عن التلوث المزمن والتي يكون لها تأثير على صحة الانسان وعلى البيئة بشكل كبير

[125] : الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 15.

بالإضافة إلى المخاطر غير مقصودة الناتجة عن حوادث غير مقصودة حيث يمكن أن تشكل أخطارا أيضا على راحة الجوار، الأمن، الصحة العامة كل هذا يؤدي بالدرجة الأولى إلى التلوث البيئي[126].

الحصيلة السنوية لسنة 2010:

المنشآت المصنفة:

- الملفات العادية المدروسة 08
- الملفات المدروسة في إطار الاستثمار 02
- الملفات المدروسة للمؤسسات المستقبلية للمشروع 07
- الملفات رخص البناء 13

اللجنة الولائية لمراقبة المنشآت المصنفة (مطابقة، فحص، تفتيش)

- ملفات الغلق 06
- عدد الاجتماعات 02
- عدد الزيارات للمنشآت 07
- عدد الإعذارات 00
- عدد الغلق المؤقت 01
- عدد المطابقات الممنوحة 05

دراسة التأثير على البيئة:

- عدد الملفات المدروسة خلال سنة 2010: 06

[126] : مدين آمال، المنشآت المصنفة لحماية البيئة، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2012، ص 15.

- المحاجر 05

- تهيئة واد سعيدة 01.[127]

المبحث الثاني : عملية توعية كمدخل للتنمية البيئية

المطلب الأول : تعميم التربية البيئية في الوسط المدرسي

حيث تضمنت هذه العملية ثلاث مشاريع :

1/ تكوين الإطارات المكلفة بتأطير النوادي الخضراء : المنشأة على المستوى المدرسي استفاد من هذا التكوين 90 معلم وأستاذ من جميع الأطوار (المتوسط الابتدائي والثانوي) عبر أربع دوات مكان التكوين ، المركز الوطني للتكوينات البيئية وقاموا بالتكوين إطارات من وزارتي البيئة والتربية الوطنية، وزيادة على المعلمين فقد استفادت من التكوين أساتذة من مراكز التكوين المهني، مربى الشباب وكذا أعضاء من جمعيات ناشطة في مجال البيئة .

2/ تزويد المؤسسات التربوية بوسائل البيئة : فقد استفادت 178 ابتدائية 51 متوسطة ، 18 ثانوية كل مراكز التكوين المهني، دور الشباب ، المساجد، من وسائل البستنة التي تحتاجها المؤسسات التربوية والنوادي الخضراء للعناية بالمساحات الخضراء .

3/ توزيع الوسائل البيداغوجية : على كل المؤسسات التربوية بأطوارها الثلاث (الابتدائي المتوسط الثانوي) ، وتمثلت هذه الدعائم في دليل المربى ، دليل المنشط ، حقيبة

[127]- إجراء مقابلة مع السيد: بوخاري مصطفى، رئيس مصلحة بمديرية البيئة لولاية سعيدة. يوم: 2015/08/04

النادي الأخضر دفتر المنخرط في النادي الميثاق المدرسي، الحافظات البيئية وكذلك جدار النادي الأخضر باسم كل مؤسسة[128] .

الهدف من التكوين مربي في التربية البيئية:

أ/ حث التلاميذ باعتناء بالمساحات الخضراء داخل وفي محيط المدرسة الإبتدائية والمتوسطة والثانوية التي تعاني فيها المساحات الخضراء من إهمال .

ب/ تلقين التلاميذ ثقافة تجميل المحيط وحماية الأنواع النباتية عبر مشاركتهم في زرعها وسقيها داخل مدارسهم .

3/ تعمل مديرية البيئة في إطار عملها الرامي للتحسيس والتربية البيئية بنشاط كبير، وذلك بالتعاون مع الحركات الجمعاوية ذات الطابع البيئي والبالغ عددها 24 حسب احصائيات المديرية، 04 جمعيات تنشط بصفة دائمة والأخرى مناسباتية، من أجل ترسيخ المبادئ العامة لحماية البيئة، وهذا عن طريق تنظيم أيام تحسيسية ولقاءات وتوزيع المناشير والمطبوعات على قرار إحياء مختلف المناسبات المتعلقة بالبيئة ، كما جرى في اليوم العالمي للتنوع البيئي واليوم الوطني للشجرة وغيرها من المناسبات البيئية، حيث وفي إطار التعاون بين وزارتي البيئة والتربية فيما يخص إنشاء النوادي الخضراء على مستوى المدارس وإشراكهما في عمليات التشجير تحت شعار " لكل تلميذ شجرة".

4/ تعزيز تأسيس النوادي الخضراء : من منطلق أن الطفل أحسن استثمار لحماية البيئة ، كان التركيز على إدماج التربية البيئية في الوسط المدرسي ، كأداة بيداغوجية للشروع في غرس ثقافة الحفاظ على البيئة وتمثل النوادي الخضراء على مستوى الابتدائيات ، الاكماليات ، ودور الشباب خلال السنة الجارية ، فضاء للطفل يقوم فيه بجميع النشاطات المتعلقة بالبيئة ، تحت إشراف مربي استفاد من تكوين أشرف عليه المعهد الوطني للتكوينات البيئية يهدف إلى " التربية البيئية من أجل تنمية مستدامة"[129].

المطلب الثاني: الحركة الجمعوية

---

[128] الدورة العادية الرابعة لمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010 ، مرجع سابق، ص. ص 31 ، 32 .
[129] - الدورة العادية الرابعة لمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010 مرجع سابق ، ص 33 .

باعتبار أن الحركة الجمعوية همزة وصل بين السلطات والمواطن ، قدمت توصيات من طرف مديرية البيئة بالتنسيق مع الجمعيات الناشطة في المجال البيئي بالخصوص ، على أن تقوم بدورها بالكامل وقبل التطرق إلى دورها نرى أن الإستراتيجية البيئية في الجزائر في هذا المجال تقوم على ضرورة بناء سياسات عمومية فعالة بتنظيم ذي مصداقية وبقدرات مؤسساتية وموارد بشرية ذات نوعية في كل المستويات وخاصة على مستوى الأكثر لامركزية أي الجماعات المحلية مع إشراك المواطنين بصفة تلقائية في بناء هذه السياسات وتنفيذها حيث يتمثل دور هذه الجمعيات في : ترقية الأحياء، تأطير المواطنين .

التقرب من المجتمع المدني وإعلامه بكل ما يتعلق بمحيطه البيئي من خلال تنظيم نشاطات تحسسية وإعلامية بالتنسيق مع مصالح البيئة .

قدم مشروعا عمليا لإخراج الأحياء من الوضعية المتردية التي تعيشها على كافة المستويات، وتعتبر السلوكيات غير الحضارية التي تفشت فيها من إهمال ولا مبالات، وعلى الجمعيات، من خلال هذا المشروع أن تختار حيا نموذجيا ، في إقليم معين لتجسيده ، وقد أعطيت كل الصلاحيات للحركة الجمعوية لتحقيق ذلك ، حيث ينص القانون المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة ، على أنه يحق للجمعية مقاضاة أي شخص يمس بسلامة البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

والتركيز على دور الجمعيات لترقية الأحياء هو أمر أساسي لأن تقاعد هذه الأخيرة عن القيام بدورها ، ساهم بصفة كبيرة في غياب الحس المدني فيما يخص الجانب البيئي[130].

ولتفعيل دور الحركة الجمعوية في الأحياء، كان وزير الإقليم والبيئة ملزما في التوجيهات التي قدمها للجمعيات ، وشدد على الالتزام بالشفافية، التضامن، والتقارب بالعمل الجواري وعملا بهذه التوصيات التي جسدت على مستوى حي من أحياء مدينة سعيدة " حي الأزهار" الذي أختير " كأنظف حي " ومن الجمعيات الرائدة في هذا الشأن :

- ♦ جمعية الحياة والبيئة والسياحة.

[130] الدورة العادية الرابعة لمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010 ، مرجع سابق ص 36

- ♦ جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة.
- ♦ جمعية البيئة لبلدية سيدي عمر.
- ♦ الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث.
- ♦ الجمعية الولائية آفاق المحيط.
- ♦ الجمعية الولائية للمحافظة على البيئة.
- ♦ الجمعية الولائية للبيئة وتجميل الحدائق.
- ♦ جمعية البيئة وترقية المحيط السخونة.
- ♦ جمعية النور للبيئة لبلدية الحساسنة.
- ♦ جمعية البيئة لبلدية المعمورة.
- ♦ جمعية البيئة والمحيط لبلدية مولاي العربي.

ومن بين الجمعيات الناشطة في هذا المجال هي :

جمعية الحياة والبيئة والسياحة : تأسست هذه الجمعية سنة 2008 بحيث كانت هذه الجمعية من أكثر الجمعيات الناشطة في مجال البيئة وجمايتها وظهر ذلك من خلال حملات التحسيس والتوعية التي قامت بها ، بالإضافة إلى قيامها بعدة خرجات ميدانية نذكر منها :

1/ 02 فيفري 2015 : قامت الجمعية بتنسيق خرجة في منطقة الشط الشرقي ببلدية عين السخونة وذلك لاعتباره أكبر شط على مستوى الجزائر بمساحة تقدر بـ 855500 هكتار وثاني أكبر شط على مستوى شمال إفريقيا يضم هذا الشط 04 ولايات: تيارت، نعامة، بيض، سعيدة، يضم هذا الشط مجموعة من المناطق الرطبة ويحتوي على بحيرة يوجد فيها سمك النيل البلطي الغني بالبروتين والذي يعالج بعض الأمراض الجلدية .

- أيضا قاموا بزيارة زاوية الحاج محمد التي فيها مغارات صنعها شيخ الزاوية بالإضافة إلى زيارة محطة الأبحاث الغابية بعين السخونة .

2/ 08 مارس 2015: بما أن هذا اليوم مخصص للمرأة العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة عامة قامت جمعية الحياة تكريم خاص بعاملات النظافة لما لهم من دور مهم وفعال في عملية المحافظة على البيئة وتنظيف المحيط وذلك بمتحف المجاهد[131].

3/ 21 مارس 2015 : يعتبر هذا اليوم هو اليوم العالمي للغابات، حيث قامت فيه جمعية الحياة والبيئة والسياحة بتنسيق حملة للتشجير والتعرف من خلالها على تقنية التشجير وملاحظة مستوى فاعلية هذه التقنية بمعنى من ناحية نقص أو ضعف هذه التقنية .

4/ 04 أفريل 2015 : بمناسبة اليوم العربي لليتيم قامت الجمعية بالتنسيق مع جمعية السرور لإعانة الطفل اليتيم وجمعية كافل اليتيم تم تنظيم خرجة لفائدة مجموعة من الأطفال تفوق 300 طفل لغابة العقبان وزيارة مشتلة حديقة الحيوانات أيضا القيام بحملات التنظيف وحملة للتشجير بالإضافة إلى القيام بنشاطات بهلوانية تدخل في إطار التحسيس بالبيئة .

5/ 31 ماي 2015 : زيادة دار البيئة بعين تموشنت .

6/ 05 جوان 2015 : يعتبر هذا اليوم هو اليوم العالمي للبيئة حيث قامت الجمعية بالمشاركة في معرض المنظم من طرف مديرية البيئة لولاية سعيدة وكان ذلك بغابة النزهة العقبان .

7/ 06 جوان 2015 : قامت جمعية الحياة بتنظيم يوم دراسي حول إبراز أهمية النوادي الخضراء في التنمية المحلية المستدامة وكان ذلك بمقر إذاعة سعيدة الجهوية بالإضافة إلى تقديم مداخلات حول كيفية إنشاء النادي البيئي وأهم نشاطاته ، أيضا دور النادي البيئي في التنمية المحلية المستدامة .

8/ 17 جوان 2015 : هذا اليوم هو يوم العالمي لمكافحة التصحر حيث قامت الجمعية بزيارة المنطقة المتصحرة الكرش بالخراب في الحدود بين ولاية البيض وولاية سعيدة والقيام بندوة حول ظاهرة التصحر مع اقتراح حلول لمكافحتها .

---

[131] إجراء مقابلة مع السيد : حزاب قادة رئيس جمعية الحياة والبيئة والسياحة وذلك يوم : 2015/09/16 على الساعة 15 سا .

9/ 22/21/20/19/ أوت 2015 : قامت هذه الجمعية بزيارة لولاية بتيبازة الجزائر والبليدة وذلك فيما يخص السياحة البيئية .

10/ 16 سبتمبر 2015 : هو اليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون حيث قامت الجمعية بتنسيق أمسية تحسيسية حول ثقب الأوزون والاحتباس الحراري مع تقديم بعض النشاطات والرسومات حول المناسبة .

أما بالنسبة لحملات التطوعية فشاركت الجمعية في عدة حملات للتوعية والتنظيف المنظمة من طرف مديرية التربية في المدارس في مناسبة عيد الفطر تنظيم حملة تطوعية لتنظيف حي البدر وتنظيم أيضا حملتين لتنظيف بمقبرة سيدي معمر[132].

هناك أيضا شبكة التطهير :[الديوان الوطني للتطهير] هناك فرع في سعيدة

الديوان الوطني للتطهير: هو مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري ، ويضمن تسيير امتياز الخدمة العمومية للتطهير الممنوح للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة والجماعات المحلية وفق اتفاقية تفويض الخدمة العمومية تبرم على أساس دفتر الشروط يتولى هذا الديوان مهام وقائية وتدخلية لصيانة وإصلاح شبكات الصرف الصحي بمعظم البلديات في ولاية سعيدة من بين أهدافه :

- حماية ووقاية الموارد والمحيط المائي، ومقاومة كل أشكال التلوث المائي.

- الحفاظ على الصحة العمومية.

المطلب الثالث : المشكلات البيئية وتدابير حمايتها في الولاية:

أولا : المشاكل التي تعرضت لها البيئة في ولاية سعيدة:

هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها ولاية سعيدة حيث أن النظام البيئي المحلي أصبح مهددا وقد توصلت الدارسة إلى تقرير هذا الوضع بناءا على المعطيات الميدانية التالية:

[132] إجراء مقابلة مع السيد : حزاب قادة رئيس جمعية الحياة والبيئة والسياحة ، مرجع سابق .

♦ تفاقم مشكل انتشار النفايات في عدة أحياء وعجز البلديات عن تسيير الحجم المتزايد لهذه النفايات سواء المنزلية أو الصناعية.

♦ تدهور البيئة الجوية وتلوث الهواء نتيجة تصاعد الدخان وهذا ما ظهر في مصنع الاسمنت المتواجد ببلدية الحساسنة وتأثير الدخان على البيئة وتلويثها .

♦ عدم وجود قنوات لصرف مياه الأمطار التي تتجمع في الطرقات .

♦ مشكل الحرائق وكثرتها وخصوصا في فصل الصيف مما يؤدي إلى تلوث المحيط والبيئة وفساد المساحات الخضراء .

♦ أيضا مسألة نقص العتاد في البلدية وخاصة فيما يخص جمع النفايات[133].

ثانيا : تدابير حماية البيئة في ولاية سعيدة:

- من بين التدابير والحلول التي قامت أو ستباشرها ولاية سعيدة وكآخر ما توصل إليه العلم هي:

- محرقة عصرية كحل لإتلاف النفايات وهذا عن طريق فرز هذه النفايات وإعادة تدويرها أي إعادة استعمالها من جديد حرق البقايا غير مفيدة والضارة للبيئة في هذه المحرقة.

أيضا للتقليل من مشكل كثرة النفايات، قامت وكالة الوطنية للنفايات في العاصمة بمشروع نموذجي في ولاية سعيدة يتمثل في عملية الفرز الانتقائي من خلال وضع حاويات جديدة بألوان مختلفة كل واحدة مخصص للرمي الزجاج .. البلاستيك .. وهذا من أجل تشجيع وتحسيس المواطنين بشأنها .

- أيضا مشروع واد سعيدة الذي كان مصدر تلوث رئيسي في مدينة سعيدة حيث قام هذا المشروع بإعادة تهيئته من جديد الذي قدرت ميزانيته بـ: 500 مليار سنتيم.

- مشروع إعادة تحسين واجهة المدينة وهذا بمشاركة المواطن من خلال تنظيف الحي فالمواطن يشارك بشكل كبير في المحافظة على البيئة .

---

[133] أجراء مقابلة يوم 2015/09/15 مع السيد ، عمر هيشور مقدم حصة أكسجين إذاعة سعيدة .

- ملتقيات للتحسيس وحصص وبرامج بأهمية حماية البيئة وتراث ولاية سعيدة .

- مساهمة برنامج أكسجين بشكل كبير في معالجة مختلف المشاكل البيئة العالقة وجعل المواطن يتواصل مع المسؤول بصفة مباشرة من خلال هذه الحصص ، أي التواصل عن طريق الهاتف والتكلم في المشاكل ومحاولة علاجها [134].

- حماية السهوب، الحلفاء ، مكافحة التصحر وتهيئة الأحواض المطلة.

تتعرض مساحات الحلفاء للإتلاف والتدهور عن طريق نشاطات الحرث غير شرعي والرعي المفرط والغير منظم وينجم عن ذلك انجراف التربة وتصحرها ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لحماية هذه الثروة كما يلي :

- تنظيم الرعي بالمناطق السهبية عن طريق إنشاء محميات بقرارات ولاية على مساحة 52900 هكتار إلى غاية نهاية 2014 :

* توسيع عملية التشجير عن طريق:

- الأشغال الجديدة للتشجير : 340 هكتار.

- أشغال إعادة التشجير : 532 هكتار.

- صيانة الغرس 435 هكتار.

- إنشاء مضادات الرياح 40 كلم.

- غرس أشجار الزيتون 400 هكتار.

* استصلاح الأراضي الغابية عن طريق حق الانتفاخ Autorisation d'usage

- في إطار استغلال الأراضي الأملاك الغابية الوطنية عن طريق حق الانتفاع. تم اختيار ثلاثة (03) مناطق بمساحة 120 هكتار موزعة كما يلي:

♦ منطقة المرجة : 30 هكتار، وبها 10 مستفيدين.

---

[134] - مرجع نفسه .

- ♦ منطقة عن الزرقاء : 50 هكتار، وبها 16 مستفيد.
- ♦ منطقة غار الديب : 40 هكتار، وبها 04 مستفيدين.

حيث استغلت هذه الأراضي في غرس الأشجار المثمرة (أشجار الزيتون،أشجار اللوز، أشجار التين) وتربية النحل .

كما تم منح 15 قطعة أرض جديدة بمنطقة جبل الفكرون في نفس الإطار لخمسة عشرة (15) مستفيد جديد خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 ، والعملية لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا هذا[135].

[135] الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي سنة 2015 .

المبحث الثالث: تقييم قطاع البيئة في ولاية سعيدة

المطلب الأول: أدوات البحث العلمي المستعملة (استبيان)

تعريف الاستبيان.

يعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل لأشخاص المعنيين عن طريق البريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها و بواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع و تأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.

و الأسلوب المثالي في الاستبيان هو أن يحمله الباحث بنفسه إلى الأشخاص ويسجل بنفسه الأجوبة و الملاحظات التي تثري البحث[136].

مزايا و عيوب الاستبيان:

مزايا الاستبيانات:

- تكاليفها ليست مرتفعة.
- تتطلب مهارة أقل من المقابلة.
- نستطيع إيصالها لأعداد كبيرة من الناس
- تمنح فرصة للمبحوث للتفكير في الأسئلة بعمق أكثر منه من المقابلة.
- لا تحتاج لعدد كبير من الأشخاص لجمعها.
- يمكن إيصالها إلى أشخاص يصعب الوصول إليهم.

---

[136] ـ د عمار بوحوش ود محمد محمود.**مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث** الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر 1995. ص،56-57 .

-يمكن أن نحصل عن طريقها على معلومات حساسة قد لا يستطيع المبحوث قولها مباشرة للباحث.

-يسهل تحليل نتائجها.

-تتوافر فيها ظروف أفضل لتقنين المعلومات و ذلك من خلال صياغة الأسئلة و مضمونها.

-تستخدم في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة و محرجة.

عيوب الاستبيانات:

-لا تعود نسبة كبيرة من الاستبيانات التي تذهب بالبريد.

-لا يمكن استخدامها في المجتمعات الأمية.

-قد لا يفهم المبحوث بعض الأسئلة.

-لا يستطيع الباحث أن يعرف ردود فعل المجيب.[137]

المطلب الثاني: تشخيص وتقييم قطاع البيئة في ولاية سعيدة

أ. تشخيص قطاع البيئة في الولاية

جملة من التساؤلات تضمنها هذا الاستبيان حول الوضع البيئي في ولاية سعيدة شمل الاستبيان حوالي 30 مواطن من الجنسين ومن مختلف الفئات العمومية ، والشرائح الاجتماعية من عدة بلديات في الولاية، ومن الوسطين الحضري والريفي ، وينشطون في عدة مجالات (إطارات، موظفون عمال مهن حرة ، طلبة ...) ، هذا الاستبيان جاء كمحاولة لفهم الآراء والمواقف والسلوكيات بالإضافة إلى رصد طموحات انتظارات المواطن في ولاية سعيدة في

[137]- بوحوش ومحمود، مرجع سابق، ص 58.

المجال البيئي ، ومن شأن الدارسة التي استندت إلى منهجية علمية أن تساعد على تشخيص الواقع البيئي المحلي بشكل موضوعي .

كما أنها تمثل مساهمة في دعم الجهود المحلية الرامية إلى رفع من مستوى الوعي البيئي لدى المواطن وبلورة التصورات التي تمكن من تطوير سلوكيات الأفراد وتحفيزهم على مزيد من الاهتمام بالشأن البيئي المحلي و الوطني ، ويأتي هذا الاستبيان الكمي الذي شمل عينة متكونة من 30 شخص ، وقد تميز المستجوبون في هذا المسح بالخصائص الرئيسية التالية .

- 47% ذكورا و 53% إناثا (جدول رقم 04)، وقد طلب من المشاركين تحديد مستوى تعليمهم الذي انقسم بين مستوى الثانوي ومستوى جامعي أي التعليم العالي ، كما تتوزع الشريحة العمرية للمستجوبين ما بين 24 سنة إلى غاية 50 سنة ، في حين استأثرت الشريحة العمرية بين 27 سنة و 36 سنة كأكثر فئة مشاركة في هذا الاستبيان ، حيث شخص هذا الاستبيان الوضع أو الواقع البيئي في ولاية سعيدة وتحليل جملة من الإحصائيات وفرتها هذه الدراسة وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا ومع تقييم أهم ما جاء به هذا الاستبيان.

ب- تقييم قطاع البيئة في الولاية:

هذا وقد أبرزت نتائج الاستبيان بالخصوص حول مفهوم البيئة وماذا تعرف عنها حيث كانت معظم أو كل إجاباتهم تدور حول إجابة أنها المحيط الذي يعيش فيه، ومن هنا كانت أولى التساؤلات عن مصادر التلوث الأكثر خطورة على البيئة وعلى حسب الاقتراحات المقدمة فكان معظم المستجوبين نسبة (94%) يرون أن مصدر الأكثر خطورة على البيئة هو النفايات و (06%) يرون أن مصدر الأكثر خطورة على البيئة هو الماء المستعمل (جدول رقم 05)، وأغلب المستجوبين (100%) يرون أن النفايات لها آثار سلبية على حياة الفرد ومحيطه (جدول رقم 06) ومن بين هذه الآثار انتشار الروائح الكريهة، كثرة الأمراض، ظهور حشرات ضارة بالإضافة إلى تشويه المحيط وهذا كله راجع إلى مطارح النفايات الموجودة في كل مكان من الحي ، حوالي 69% من المستجوبين رأوا بأن السكان هو المسؤول الأول عن واقع البيئة في ولاية سعيدة (جدول رقم 07) وذلك من خلال نقص الوعي والثقافة لبيئية للمواطن وعدم احترامه لحماية البيئة

ورمي النفايات بشكل عشوائي وعدم وضعها في الأماكن المخصصة وبالتالي المواطن هو المسؤول الأول عن نظافة البيئة، أما 31% من المشاركين في الاستبيان يرون أن الجهات المختصة هي المسؤولة عن واقع البيئة في سعيدة وذلك من خلال القيام بحملات النظافة وعدم التقصير في الخدمات والمراقبة اليومية وهذا ما شكى منه معظم المستجوبين بحيث قالوا أن هناك نقص كبير من حيث النظافة ونقل النفايات من طرف الجهة المختصة وضعف المراقبة وعدم الاكتراث أما البعض الآخر وبالأخص من يعيشون وسط المدينة فيرون بأنها تقوم بدورها على أكمل وجه وتقوم بتنظيف وجمع النفايات بشكل يومي بالإضافة إلى رش المياه في الطريق صباحا ، وقال أكثر من نصف المستجوبين أي ما يعادل 41% أن السبيل للمحافظة على البيئة في الولاية هو توعية السكان المحليين بحيث قالوا أن السبب في تلوث البيئة وعدم المحافظة على الطبيعة ، يرجع وبدرجه كبيرة إلى نقص الوعي والثقافة البيئية (جدول رقم 08) ، 30% من المشاركين قالوا أنه من أجل بيئة نظيفة يجب أن تكون هناك حملات للنظافة فهذا يساعد على التقليل من التلوث، أيضا من نتائج الاستبيان اختيار أكثر من اقتراح فكثير ممن اختار توعية السكان أو حملات النظافة أضاف إليها قيام الجماعة المختصة بدورها حيث قدرت النسبة ب 29% فكثير منهم يرى بأن الجهة المختصة لها دور كبير في حماية البيئة، ومن هنا جاء التساؤل حول دور البلدية هل هو كافي في توعية الشعب أم لا؟ (جدول رقم 09) حيث قال حوالي 67% أنه غير كافي ولا نرى أي دور تقوم به البلدية من أجل توعية سكانها وهذا ما سبب كل هذه المشاكل البيئية أما آخرون أي ما يعادل 27% من المستجوبين يقولون أن دور البلدية محدودة وقليل في توعية الشعب وحوالي 06% فقط من المشاركين كانت إجابتهم بالإيجاب حيث يقولون أن البلدية لها دور كبير في توعية السكان ، وعليه ومن خلال ما تقدم جاء السؤال وظيفة حماية البيئة وعلى من مقتصرة (جدول رقم 10)، حيث الأغلبية الساحقة من المستوجبين 93% قالوا أنها وظيفة مقتصرة على جميع الناس فالشعب كما قلنا سابقا هو المسؤول الأول عن حماية ونظافة البيئة .

أما القليل منهم التي قدرت نسبتهم ب 07% فقط قالوا أن هذه الوظيفة مقتصرة على أشخاص معينين فدور الجهة المسؤولة عن الشأن البيئي يأتي قبل دور المواطن حوالي 64% من المشاركين يؤيدون فكرة تقليل عدد السيارات واستخدام القطارات أو الحافلات الكبيرة

وذلك من أجل التقليل من التلوث ، أما 23% فهم غير مستعدين للتخلي عن سياراتهم ولا يبالون بمشكل التلوث ويرفضون التنازل عن السيارة ولو ليوم واحد باعتبار أن السيارة أحد أكبر مصادر التلوث الهوائي أما 13% من المستجوبين كانوا غير مبالين بهذه الفكرة وعبروا من خلال إجاباتهم أنهم غير مهتمين (لا اهتم) (جدول رقم 11).

* تقوم وسائل الإعلام بدور هام في تحسيس وتوعية المواطن بأهمية المحافظة على البيئة والمحيط وذلك عبر الإعلانات التحسيسية، غير أن لاستبيان كشف أن كثيرين من المستجوبين 67% لا يحملون أية فكرة عن هذه الحملات وقيموها على أنها رديئة و 27% يقولون أنها متوسطة أما 06% فقط من المستجوبين يقولون أن حملات التوعية والتحسيس التي تقوم بها الولاية جيدة (جدول رقم 12) .

وكآخر سؤال في هذا الاستبيان عبر أغلب سكان الولاية 87% أنهم على استعداد لتغيير عاداتهم الاستهلاكية للحد من التأثير على البيئة والمحيط وفرز النفايات المنزلية من بين أولى الخطوات التي أيد المواطن استعدادا لتطبيقها حتى يساهم في حماية البيئة أما 13% فهم غير مستعدين عن تغيير عاداتهم الاستهلاكية وعبروا عن إجابتهم بالرفض (جدول رقم 13) .

من خلال ما تقدم:

المشاكل المتوصل إليها:

- بالنسبة للمواطن في ولاية سعيدة يرى أن هناك العديد من المشاكل التي أدت إلى تدهور الوضع البيئي في ولاية سعيدة ، ومن خلال ما تقدم من تساؤلات في الاستبيان نستنتج المشاكل التالية:

1/ إنتاج كم هائل من النفايات يصعب التخلص منها ، مما يتسبب في تلويث المياه السطحية والجوفية بالإضافة تلويث المحيط .

2/ سوء تخطيط في تنفيذ المشاريع ، وعدم تقييم الآثار البيئية الناجمة عن إقامتها .

3/ التلوث الهوائي ويأتي غالبا من البنزين الذي ينتج من عوادم السيارات وكذلك من المصانع مثل مصنع الاسمنت .بالإضافة إلى الضوضاء التي تسببها أصوات السيارات ،

والسكان ، وغيرها من الأصوات التي تزعج الإنسان وتسبب له أمراض كثيرة ومعظمها تكون أمراض نفسية ، ومنه نجد أن من بين أهم مصادر التلوث الهوائي يتمثل في :

أ/ عملية النقل والواصلات : حيث تعتبر المصدر الأكبر لتلوث الهواء، ويقدر أنها هي المسؤولة عن نصف حجم التلوث .

ب/ التلوث الصناعي : الذي يعتبر هو ثاني مسبب لتلوث الهواء ، ويتوقف حجم ومقدار التلوث على كمية الإنتاج ونوعية الآلات المستخدمة .

- وقد أبرزت نتائج الاستبيان من بين المشاكل البيئية ضعف حملات وبرامج التوعية والتحسيس التي تقوم بها الولاية حيث بالنسبة لهم أن عملية التحسيس يجب أن تكون ذات توجه هادف لتشريك المواطن الذي يولي استعداد للانخراط في منظومة المحافظة على البيئة والمحيط ، إلى جانب معرفة السلوك الاستهلاكي للمواطن في ولاية سعيدة مما يسهل عليه عملية وضع ثم تنفيذ برامج وخطط التحسيسية في المجال البيئي .

- من بين أيضا المشاكل المتوصل إليها أن معظم سكان الولاية يعتقد أن أكبر مشكل بيئي في ولاية سعيدة هو التلوث الهوائي وكثرة النفايات وهذا يدخل في ضعف الثقافة البيئية على المستوى المحلي .

المطلب الثالث : العوامل المسؤولة عن التدهور البيئي في الولاية

من العوامل المسؤولة عن التدهور البيئي هو نقص الثقافة والوعي البيئي ، بالخصوص عند شريحة الشباب لذلك يجب معالجة هذا القصور من خلال العمل على إدراج مادة علمية يتم تدريسها نظريا وفهم وتطبيق معطياتها ميدانيا .

- الفشل في تنفيذ الخطوات التوعوية العلمية للحدث البيئي .

- أيضا من بين العوامل المسؤولة عن تدهور الوضع البيئي في ولاية سعيدة عدم قيام البلدية باختصاصاتها في ميدان النظافة العمومية على أكمل وجه .

- أيضا العوامل البشرية فهي المسؤولة عن التصحر وتدهور الأراضي ، فالفرد يلعب دورا هاما في مجال البيئة إن لم نقل أنه أهم دور في هذا الميدان باعتباره مصدر التلوث الرئيسي للبيئة في كل الحالات بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهذا كله راجع إلى عدم انتشار الوعي البيئي ، حيث هذا الأخير لم يأتي إلا بالعلم الراسخ لأن الكون الذي يحي فيه الإنسان سخر لخدمته ، وهو مجبر على المحافظة عليه وصيانته على أكمل وجه ، قال الله تعالى :" هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات"[138]ولقوله صلى الله عليه وسلم :" إن الله جميل يحب الجمال "[139]وعليه يجب على الفرد أن يساهم بشكل كبير في حماية محيطه وبالتالي حماية البيئة لأن السبب الرئيسي في إزياد نسبية التلوث إلى هذا الحد في ولاية سعيدة ، هي الأنشطة الإنسانية المتنوعة .

- أيضا من أسباب التدهور البيئي في ولاية سعيدة :

- ♦ ضعف أجهزة حماية البيئة .
- ♦ عدم الالتزام بتطبيق التشريعات البيئية .
- ♦ ضعف الإنفاق العام الحكومي على حماية البيئة .
- ♦ عدم وعي المجتمع بالأضرار المترتبة على التدهور البيئة والتلوث البيئي وذلك من خلال:

- رمي النفايات من غير مسؤولية وتراكمها في البراري أي عدم الحفاظ على النظافة بشكل عام .

- حرائق الغابات وقطع الأشجار بشكل كبير هذا أيضا من الأسباب .

- تقليل المساحات الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مساحات سكنية .

---

[138] سورة البقرة الآية 29 .
[139] حديث الرسول صلى الله عليه وسلم .

وعليه نرى بأن هناك العديد من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تدهور البيئة والوضع البيئي في ولاية سعيدة وأهمية العامل البشري الذي يعتبر المسؤول الأول عن معظم المشاكل البيئة التي تهدد الولاية .

خلاصـة:

وختاما لهذا الفصل نصل إلى القول أن حماية البيئة أصبحت ضرورية تفرض نفسها وخصوصا على المستوى المحلي لذلك فإن جل هذه المشاريع التي قامت بها ولاية سعيدة بالإضافة إلى تحسين من مستوى عملية التوعية وذلك من خلال إدراج البيئة كمادة علمية لتدريسها للأجيال القادمة ، بدون أن ننسى دور الحركات الجمعوية بالنهوض في التنمية البيئة كل هذا يعتبر مبادرة جد إيجابية من شأنها الحد من التجاوزات والمخالفات الماسة بالبيئة .

خاتمـــة

الخاتمة:

نجد أن السياسة البيئية من أهم السياسات وذلك يظهر من خلال الدور المهم والفعال الذي تضطلع به البيئة حيث نرى بأن نجاح أي سياسة بيئية سيحقق الاستدامة على المدى البعيد، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس ومن خلال الإشكالية المطروحة نجد بأن تحقيق السياسة العامة لمؤشرات الحماية البيئية في الجزائر ظهر من خلال النتائج التالية:

- على الرغم من القوانين والتشريعات التي أصدرتها الجزائر فيما يتعلق بالبيئة وطرق حمايتها من الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنها لا تزال تعاني من المشاكل البيئية وانعكاساتها على جميع المجالات.

- للتقليل والحد من المشكلات البيئية قامت الجزائر بتبني أدوات تنظيمية تمثلت في الإجراءات الوقائية والردعية وذلك من أجل حماية البيئة وتحقيق الاستغلال الرشيد للموارد والمحافظة عليها.

بحيث نجد أن هذه الأدوات تمنع إلحاق الضرر بالبيئة وليس معاقبة من يقوم بالتلويث، وأدوات اقتصادية وذلك من خلال تطبيق مبدأ من يلوث يدفع. أي : كل من يلحق الأذى بالبيئة يعاقب، وكذلك فرض الرسوم البيئية التي تمنع النشاطات الملوثة وتساهم في تطبيق إستراتيجية قوية لحماية البيئة.

- إصدار القوانين والأوامر الإدارية المتعلقة بكافة المجالات حماية البيئة على أن تتضمن هذه القوانين الشروط الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسة البيئية.

- تتميز السياسة البيئية على المستوى المحلي، ومن خلال الدراسة الميدانية المطبقة على ولاية سعيدة بالنتائج التالية :

♦ على الرغم من المشاريع والبرامج التنموية القطاعية التي قامت بها الولاية إلا أنها لازالت تعاني من عدة مشاكل بيئية تهدد النظام البيئي المحلي.

♦ ومن أجل حماية البيئة في ولاية سعيدة قامت الولاية بمجموعة من التدابير والحلول من شأنها أن تقلل بعض هذه المشاكل من بينها :

- التقليل من مشكل انتشار النفايات، أيضا مشروع إعادة تحسين واجهة المدينة وهذا بمشاركة المواطن.

- حماية السهوب، الحلفاء ومكافحة التصحر وتهيئة الأحواض المطلة.

- استصلاح الأراضي الغابية عن طريق حق الانتفاع.

- تهيئة المساحات الخضراء وذلك بإعادة الاعتبار للحدائق والمرافق العمومية.

- ومن خلال عملية التقييم لواقع البيئة في ولاية سعيدة نجد أن من بين أهم العوامل المسؤولة عن التدهور البيئي هو العامل البشري فالفرد يعتبر السبب الرئيسي في ازدياد نسبة التلوث إلى هذا الحد الكبير ويظهر ذلك من خلال النشاطات المتنوعة التي يقوم بها.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج المقدمة يمكن بلورة مجموعة من الاقتراحات:

- بناء قاعدة جماهيرية واعية بضرورة حماية البيئة في الجزائر وهذا حتى تطالب بحقها في العيش في بيئة سليمة.

- تدعم السياسات والإصلاحات من خلال فرص التعلم وذلك من خلال الاهتمام بقضية البيئة والتنمية على كل الأصعدة التربوية وتشجيع الحركة الجمعوية والوسائط الإعلامية التي تعني بالانشغالات البيئية.

- يجب أيضا أن تسعى الجزائر إلى وضع سياسة بيئية تتماشى مع ظروفها وأهدافها.

- ضرورة استخدام وسائل التكنولوجيا التي لا تلحق الضرر بالبيئة.

- يجب أيضا المطالبة باستخدام مؤشرات ودلائل على المنتجات مطابقة لمعايير الحفاظ على البيئة

مثل : العلامة البيئية التي تدل على أن المنتج والمصنع له يستخدم مواد لا تضر بالبيئة ولا بالفرد.

- أما من الناحية المحلية لولاية سعيدة يوجد بعض الاقتراحات:

♦ حماية البيئة تعتمد بالدرجة الأولى على وعي أفراد المجتمع، باعتبار أن التلوث مصدره الأساسي هو الإنسان، لذلك وجب تحسيس كل الأفراد بضرورة المحافظة على مختلف المكونات البيئية باعتبار أن البيئة هي مصدر حياتهم.

♦الوقاية الاحتياطية من المشاكل البيئية المستقبلية التي تهدد ولاية سعيدة ومن الممكن إدراكها.

♦العمل على تطوير مشاريع وأساليب إعادة الاستثمار الفعال عن طريق إيجاد تقنيات مناسبة للتخلص من النفايات بطرق بيئية سليمة.

♦ إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة بالإضافة إلى تجنب أو التقليل من المشاكل أو الأخطار البيئية الراهنة.

وفي الأخير نرى بأن السياسة البيئية الناجحة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي ثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي وتعمل

على إزالة كافة أشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والإنسان، بالإضافة إلى إشراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام مثلا إبداء الرأي حول البعد البيئي لمشاريع معزمة الإنشاء.

وعلى هذا الأساس يجب أن نعطي بيئتنا جل اهتمامنا لأنها جزء منا من بلادنا وتاريخنا ... إننا مسؤولون عنها وعن حمايتها ليس من أجل أنفسنا فقط، بل كذلك من أجل أبنائنا وأحفادنا هذا واجب علينا وواجب لأسلافنا وأحفادنا على حد سواء.

المـــلاحق

الجـــداول

الأشكـال البيانيـة

الوثائق النموذجية

الجداول:

جدول رقم 01: أثقال التلوث الصادرة عن مصانع الاسمنت في الجزائر

المصانع الإسمنتية	NOX FE : 6.62	CO FE : 1.84	COV FE : 0.673	غبار FE : 150	SO2 FE : 0.0096
رايس حميدو	338	66	24	37.800	سلبي
سور الغزلان	270	75	28	75.900	
مفتاح	267	74	27	57.00	
الشلف	434	120	44	121.650	
زهانة	723	201	54	91.800	
بني صاف	574	159	58	91.200	
سعيدة	283	79	29	26.550	
حامة بوزيان	228	91	33	92.100	
حجر السود	226	63	23	67.500	
عين الكبيرة	453	126	46	127.000	
عبن التوتة	515	143	52	144.000	
تبسة	258	72	26	28.250	
المجموع	**4.569**	**1.269**	**464**	**1.019.35**	

المصدر: مليكة بوضياف، إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006، ص 210.

جدول رقم: 02 تطور المؤسسات البيئية في الجزائر

السنة	التسمية	الوصاية	ملاحظة
1974	المجلس الوطني للبيئة	/	هيئة مكونة من عدة ميادين (الغابات، الري، تهيئة، الساحل..)وتم حله في شهر أوت 1977
1977	مديرية البيئة	وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة	ثم إلغاء المديرية في شهر مارس 1981
1981	مديرية المحافظة على الطبيعة وترقيتها	كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي	
1983	الوكالة الوطنية لحماية البيئة		
1984	تم إنشاء أربع مديريات مركزية تتكفل بالبيئة	وزارة الري والبيئة والغابات	
1988	/	وزارة الفلاحة	
1990	/	كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي وزارة الجامعات	
1994	المديرية العامة للبيئة	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الزراعي	في ديسمبر 1994، تم إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة
1996	كتابة الدولة المكلفة بالبيئة	وزارة الداخلية	
2000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة		تم إنشاء وزارة خاصة بالبيئة
2002	وزارة التهيئة الإقليم والبيئة		تعديل تسمية الوزارة
2004	وزارة تهيئة الإقليم		تعديل تسمية الوزارة
2007	وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة		تعديل تسمية الوزارة

المصدر: ملحة، مرجع سابق، ص 15.

جدول رقم 03: البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديمغرافية والاستدامة في الجزائر

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
- محاربة الفقر - تغيير أنماط الاستهلاك - مستوطنات بشرية - التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية - محاربة إزالة الغابات - محاربة التصحر والجفاف - الاستغلال المستدام للجبال - دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة - البيوتكنولوجية - المحيطات، البخار، المناطق الساحلية ومواردها - نفايات خطيرة - التربية والتوعية العامة والتدريب	- إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار - حماية الجو - الحفاظ على التنوع البيولوجي - الموارد المائية - المواد الكيماوية السامة - المزارعون - الموارد والآليات المائية - تكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات - العلم في خدمة التنمية المستدامة - التعاون الدولي من أجل بناء القدرات - الصكوك القانونية الدولية - الإعلام من أجل القرارات	- التعاون والتجارة الدوليان - الحفاظ على التنوع البيولوجي - المزارعون - الترتيبات المؤسسية الدولية

المصدر: الاستدامة في الجزائر www.uneca-na.org/arabe/un/documents

جدول رقم 04: نسبة المستجوبين المشاركين في الاستبيان

الجنس	العدد	النسبة المئوية
أنثى	16	%53
ذكر	14	%47
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 05 : مصادر التلوث الأكثر خطورة على البيئة في ولاية سعيدة

	العدد	النسبة المئوية
نفايات	30	% 94
الماء المستعمل	02	% 06
ماء صابون	00	%00
المجموع	32	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 06: مدى تأثير النفايات على حياة الفرد ومحيطه

	العدد	النسبة المئوية
نعم	30	% 100
لا	00	% 00
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 07 : المسؤول عن واقع البيئة في ولاية سعيدة

	العدد	النسبة المئوية
السكان	29	% 69
الجهات المختصة	13	% 31
المجموع	42	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 08 : السبيل للمحافظة على البيئة

	العدد	النسبة المئوية
حملات النظافة	17	% 30
توعية السكان	23	% 41
قيام الجماعة المختصة بدورها	16	% 29
المجموع	56	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 09 : دور البلدية في توعية الشعب

	العدد	النسبة المئوية
نعم	02	% 06
لا	20	% 67
إلى حد ما	08	% 27
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 10 : وظيفة حماية البيئة وعلى من مقتصرة

	العدد	النسبة المئوية
أشخاص معينين	02	% 07
عامة	28	% 93

المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 11 : رأي المستجوبين حول التقليل من السيارات

	العدد	النسبة المئوية
نعم	19	% 64
لا	07	% 23
لا أهتم	04	% 13
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 12 : تقييم حملات وبرامج التوعية والتحسيس التي تقوم بها الولاية

	العدد	النسبة المئوية
جيدة	02	% 06
متوسطة	08	% 27
رديئة	20	%67
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

جدول رقم 13: رأي المستجوبين حول تغيير عاداتهم الاستهلاكية لحد من التأثير على البيئة

	العدد	النسبة المئوية
نعم	26	% 87
لا	04	% 13
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

الأشكال البيانية:

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لإدارة وزارة البيئة في الجزائر

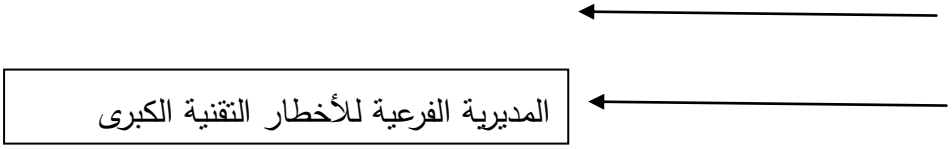

المصدر: سمير بن عياش، مرجع سابق، ص 36.

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمديرية البيئة بولاية سعيدة (2010)

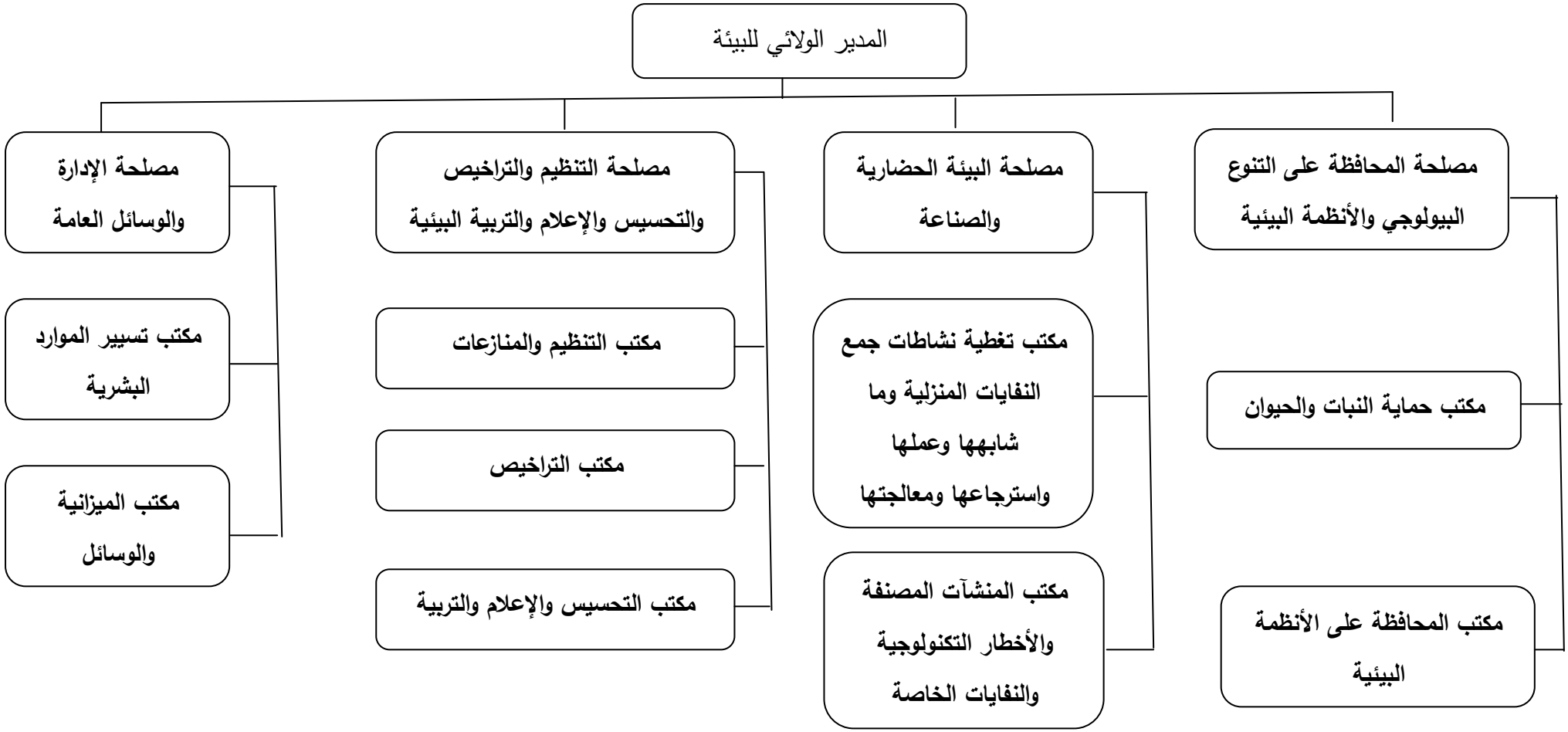

المصدر: الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2010، ص.ص، 01-02

شكل رقم: 03

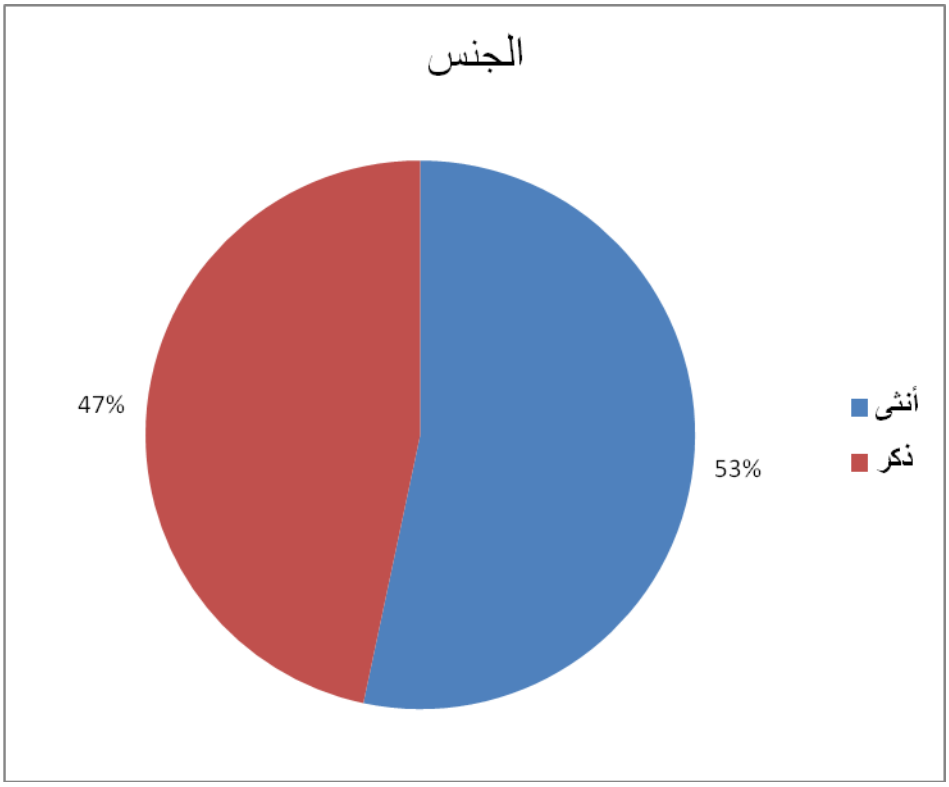

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 04:

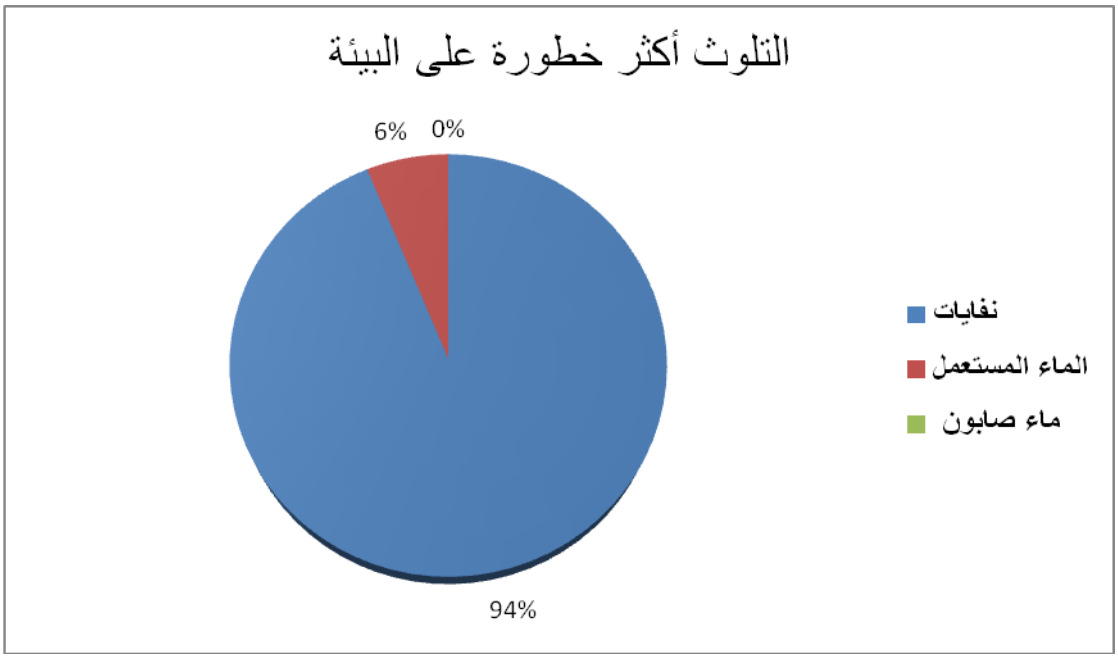

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 05:

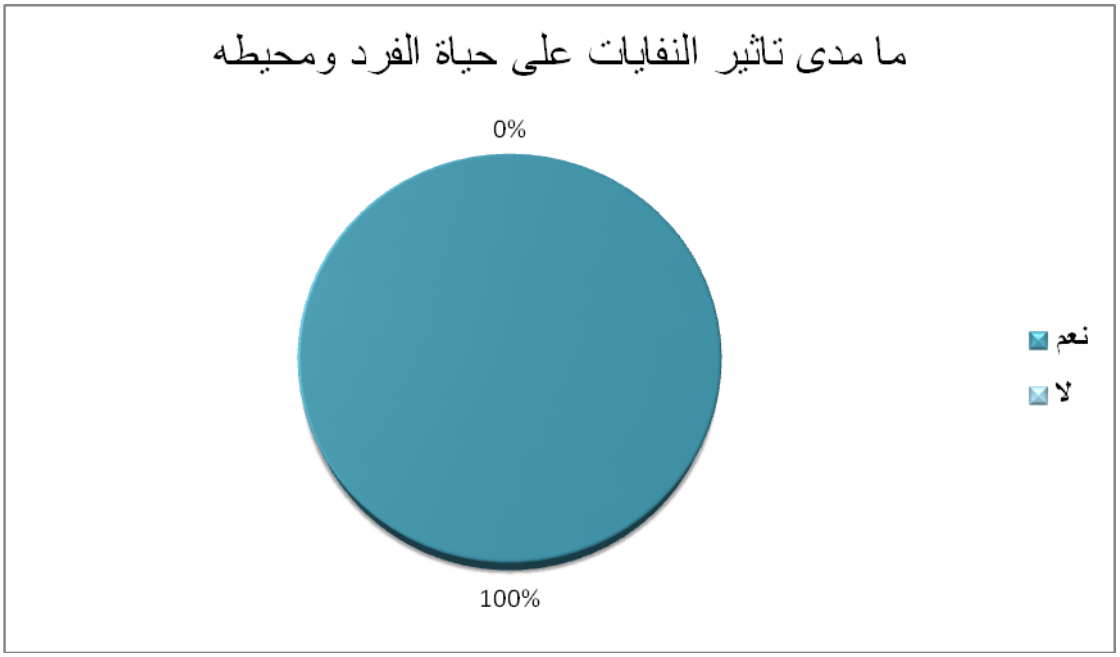

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 06:

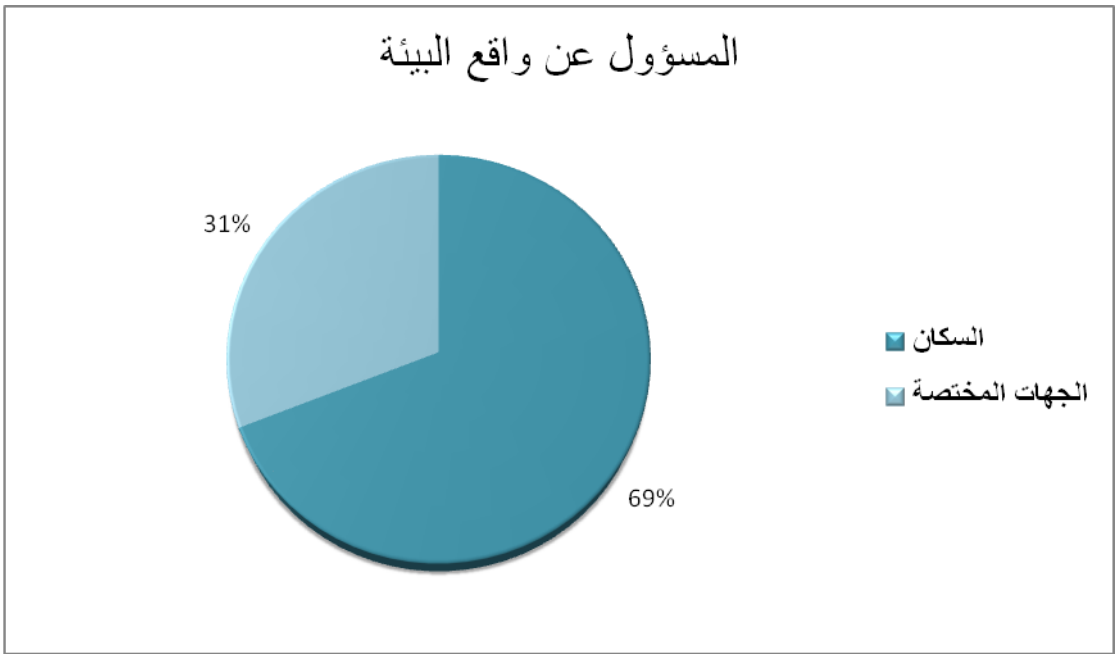

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 07:

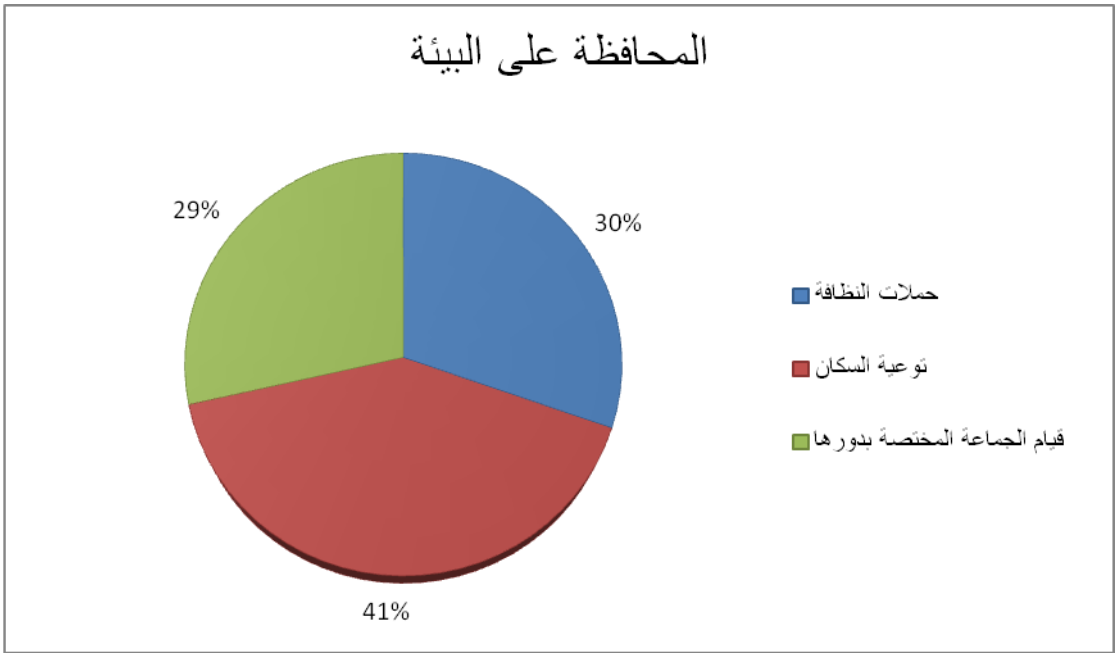

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 08:

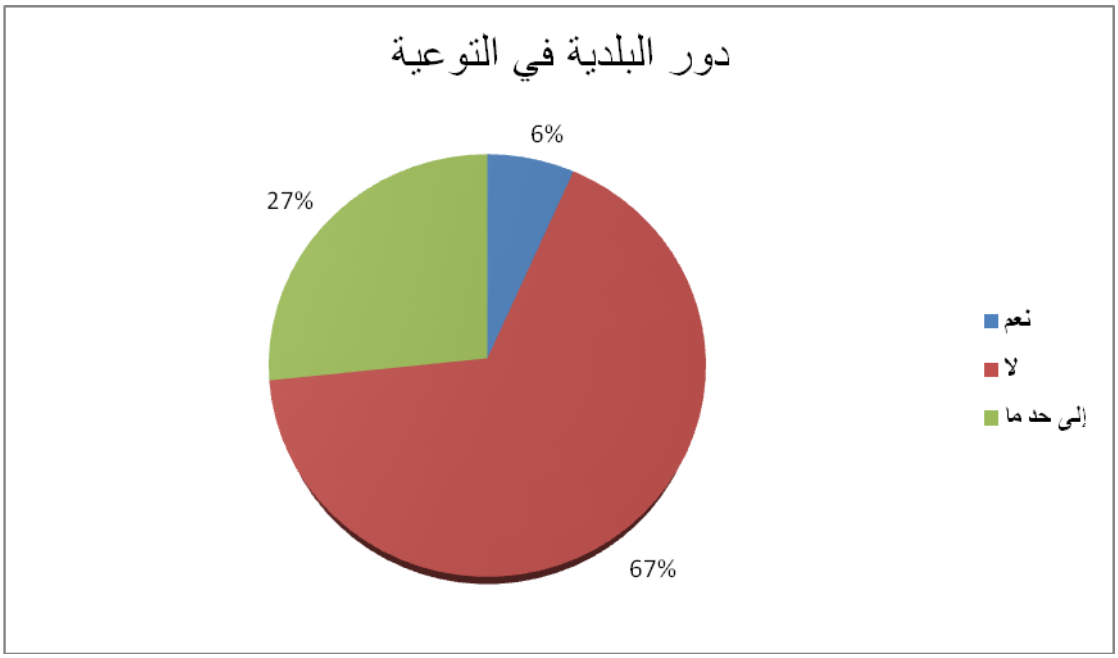

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 09:

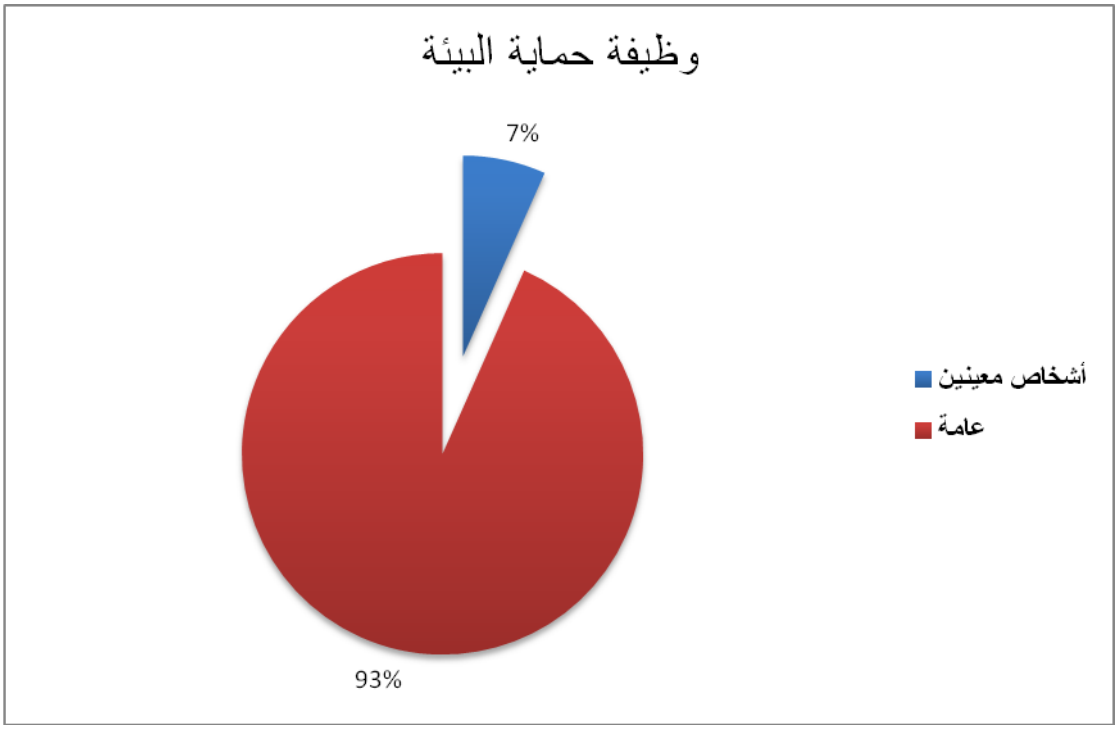

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 10:

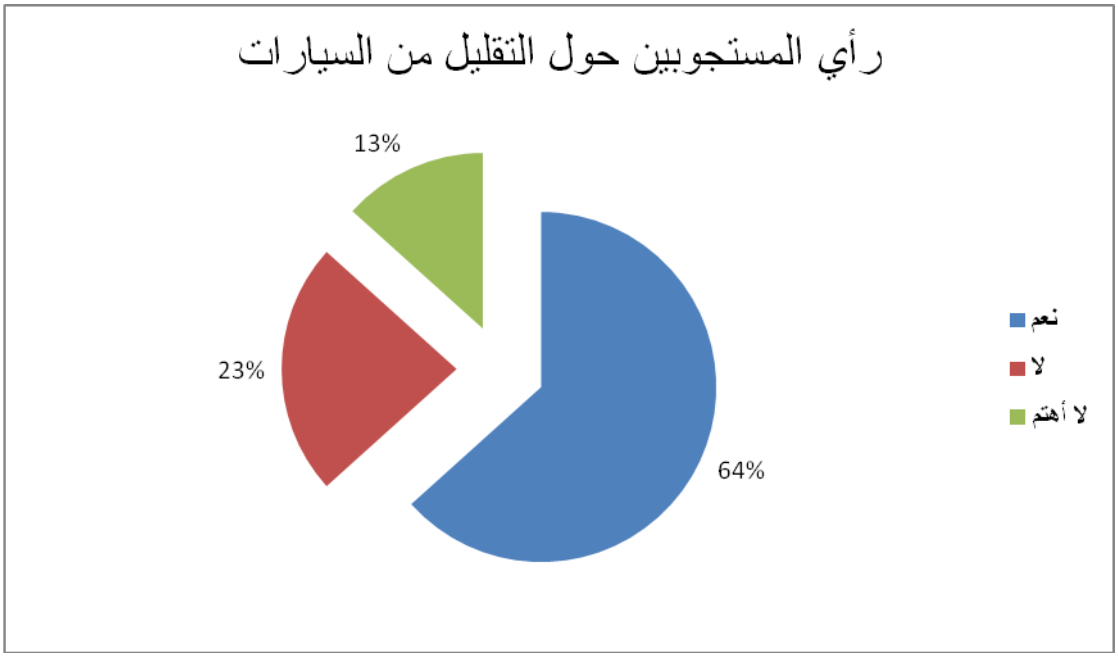

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 11

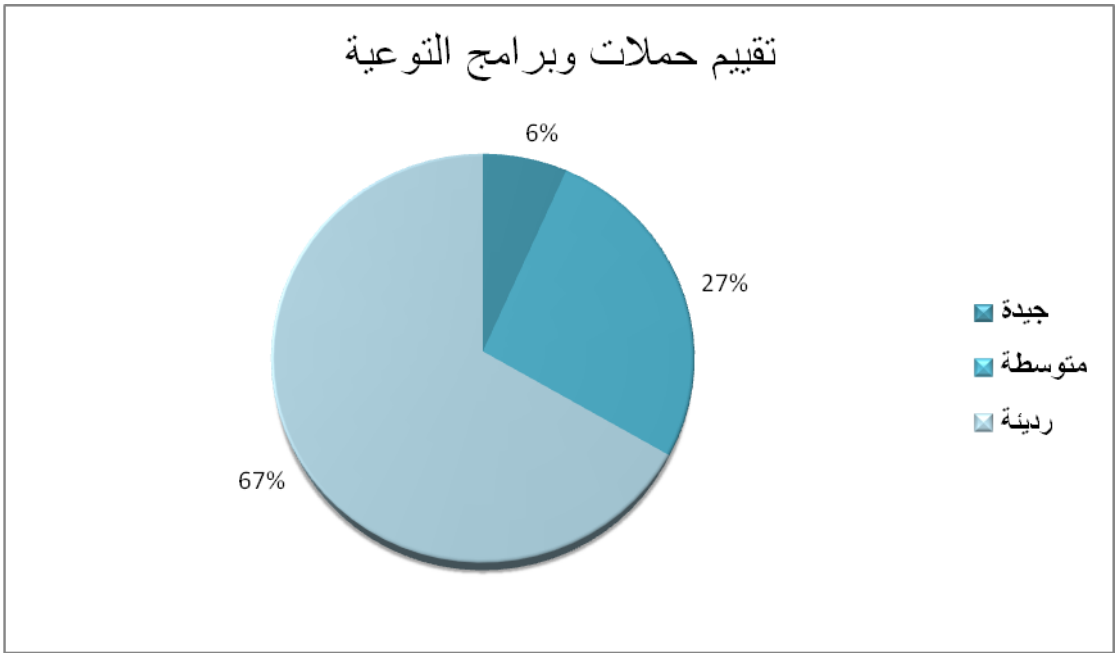

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

شكل رقم 12:

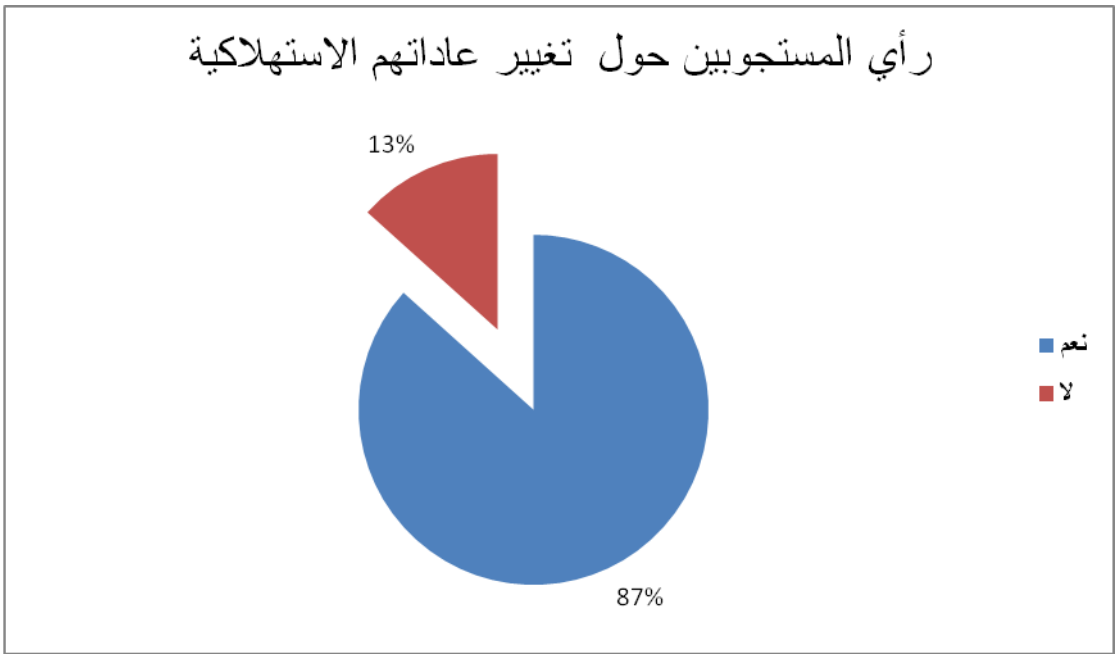

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستمارة المقدمة

قائمة المراجع

باللغة العربية

المصادر:

القرآن الكريم

الكتب

- الخزرجي، تامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة** ،طبعة 01، عمان ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ،2004.

- الشعراوي سلوى جمعة وآخرون، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة 2004.

- الطيب حسن أبشر ، **الدولة العصرية** ، القاهرة في 05 أكتوبر 2000.

- العزاوي وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة**، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع 2003.

- الفهداوي ، فهمي خليفة ، **السياسة العامة من منظور علي في البنى والتحليل** ، طبعة 01، عمان دار الميسرة ، 2001.

- القيروني محمد قاسم، **رسم تقييم وتحليل السياسة العامة**، ط1، عمان، مكتبة الفلاح للنشر.

- الكبيسي عامر، مترجما، **صنع السياسات العامة**، عمان، الميسرة للنشر والتوزيع ،1999.

- المغربي زاهي البشير، **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية**، ط2، بن غاري منشورات جامعة قارنيوس.

- بوحوش عمار ومحمود محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات لجامعية الجزائر، 1995.

- محمد كامل، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة** ، عمان، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة والتوزيع 2001.

- ملحة أحمد ، **الرهانات البيئية في الجزائر** ، الجزائر ، مطبعة النجاح ،2000.

– حديد موفق موفق، **الإدارة العامة، هيكلة الأجهزة وضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية**، ط1 عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع 2000.

– رشيد أحمد، **نظرية الإدارة العامة، السياسة العامة والجهاز الإداري** ط4، القاهرة، دار المعارف 1976.

الموسوعات:

– الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء الثالث ، ط02 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

الدوريات:

– الخياط محمد مصطفى ، **تغير المناخ مواقف دولية متباينة السياسية الدولية** ، العدد 179 ، جانفي 2010.

– الرفاعي محمد خليل، **أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي**، في مجلة المستقبل العربي، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 215، 1997.

– حدة فرحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، في مجلة الباحث، الجزائر، جامعة ورقلة، العدد 07، 2009–2010.

– حسن أبشر الطيب، **المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة**، مجلة الإداري، العدد 52 مسقط، معهد الإدارة العامة 05 مارس 1993.

– حسن أبشر الطيب، **تحليل السياسة العامة، مجلة الإداري**، العدد 56 مسقط، معهد الإدارة العامة 1994.

الوثائق القانونية :

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 07–06 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير حماية وتطوير المساحات الخضراء .

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07–06 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بتسيير وحماية وتطوير المساحات الخضراء.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 03 – 10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة .

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01 – 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2007 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وتسييرها .

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 01 – 19 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية ن العدد 53.

التقارير:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، الدورة العادية الأولى للمجلس الشعبي الولائي سنة 2015.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي سنة 2010.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التهيئة والبيئة والسياحة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة 2005.

الرسائل الجامعية:

– ابرير غنية، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2009 – 2010.

– بن عياش سمير، **السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر (999 – 2009)**، مذكر ة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص الدراسات السياسية المقارنة ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2010 – 2001.

– بوسكار فريدة، **السياسة البيئية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، سنة 2012.

– بوضياف مليكة، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام ، سنة 2006.

– رزاق أسماء، **آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر** ، دراسة حالة ولاية بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2007 – 2008 .

– غبغوب ساسي ، **تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

– عبد الباقي محمد ، **مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة ،دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ونقود ، جامعة الجزائر ، كلية الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم لتسيير سنة 2009.

– مدين أمال ، **المنشآت المصنفة لحماية البيئة ، دراسة مقارنة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ن كية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2012.

المقابلات:

– مقابلة مع السيد: عمر هيشور مقدم حصة أكسيجين إذاعة سعيدة يوم: 2015/09/15.

– مقابلة مع السيد: حزاب قادة رئيس جمعية الحياة والبيئة والسياحة يوم: 2015/09/16.

– مقابلة مع السيد: بوخاري مصطفى رئيس مصلحة بمديرية البيئة ولاية سعيدة يوم: 2015/08/04

الروابط الإلكترونية :

– الاستدامة في الجزائر تم تفحص الموقع يوم 2015/09/29

www.uneca.na.org/arabe/un/documents

– بحث حول التنمية المستدامة تم تفحص الموقع يوم 2015/09/29

tread.php?=229734 www.djelfa.info/vb/show

– بحوث ومذكرات اقتصادية تم تفحص الموقع يوم 2015/09/07

www.memoireconomique.blogspot.com/2011/09/blogpost-1519.html

– دريوسي علي ، السياسة البيئية ومهامها الأساسية ، تم تصفح الموقع يوم :.../../.....

http://WWW.ahewar.org/debat/shon.art.asplaid=23395

– ..... ، مفهوم السياسة البيئية وأهم أهدافها ، تم تصفح الموقع يوم : ../../....

http://WWW.Yanbufutur.com/vb/html

الكتب باللغة الإنجليزية :

- Harold .D.Lasswel , Apre ,View Of policy Sciences , New york . American Elsever , Publishing in 1971.

- mostapha khaiati, démographie et population (algerie opu, 1996).

- Thomas . R . Dye , understanding polic policy , 7Ed New Gersey prertice all 2005.

الملخص:

إن موضوع السياسات العامة يعتبر من أهم مواضيع علم السياسة، وخاصة في هذا الوقت، ولهذا فأن السياسة العامة تعتبر من المداخل الحديثة في دراسة طبيعة النظم السياسية و قياس قوة أداء النظام السياسي وعليه جاءت السياسة البيئية للمحافظة على البيئة باعتبارها الوسط الذي نعيش فيه و حتى تبين لنا كيفية استغلال مواردها وحمايتها، و ذلك من خلال سن قوانين واتفاقيات دولية.

حيث تعتبر الجزائر من الدول الفاعلة و المتواجدة في هذه الاتفاقيات لحماية البيئة،من خلالها حاولت تحديد إمكانياتها و المشكلات التي تعاني منها و بالتالي وضع خطط وحلول مناسبة مثل اتخاذ أدوات ردعية اقتصادية و تنظيمية و ذلك للتقليل من هذه المشكلات.

أما على المستوى المحلي فمشكل حماية البيئة أصبح يفرض نفسه بنفسه،فبالرغم من كثرة العوامل المسببة للتدهور البيئي في ولاية سعيدة،إلا أنها تسعى للنهوض بالتنمية البيئية،التي تهدف إلى تحقيق تصورات جديدة للبيئة،التي سيترعرع فيها أبناءنا في الغد.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، السياسة البيئية، قطاع البيئة، التنمية المستدامة، حماية البيئة.

Abstract:

The issue of public policies is considered as one of the most important topic in politics, specially these days. That's why public policy is of the modern entrances in studying the nature of political Systems, and measuring the performance power of political system.

Hence,the environmental policy comes to preserve the environment in which we live and clarifies to us the ways to use and protect its resources, this is through edicting international laws and agreements as algeria is one of the active part in these agreements that protect nature through which it identifies its capacities and problems it suffers from, and therefore putting plans and suggesting solutions like taking economic deterrent decisions to minimise the problems. At the local level, the environment protection has become a problems imposes itself. Despite the large number of factors causing deterioration in wilaya of SAIDA, it is seeking to promote environmental development that aims to achieve several developments in environment where human will grow up.

Keys Words : Public policy, Environmental policy, Environment sector, Sustainalile developement, Environment protection.